جامعة 08 ماي 1945–قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 36046345

دور الأقليات في تدويل الحروب الأهلية:

دراسة أقلية الطوارق في إقليم الأزواد

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالبة:

نسرين بونفلة

إشراف الأستاذة:

أ.د. وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
رابح زاغوني	أستاذ محاضر أ	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
وداد غزلاني	أستاذ تعليم عالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
توفيق بوستي	أستاذ محاضر أ	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهــداء

إلـــى:

الوالدين الكريمين

وإلى كل عالم ومتعلم

الشكر والتقدير

الحمد لله أولا وآخرا الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة
جزيل الشكر والإمتنان موصول للأستاذة المشرفة الدكتورة
غزلانـــي وداد
التي لا تفي كلمات الشكر في حقها وأقول لها "جزاك الله كل
خير " على ما قدمته لي خلال فترة انجاز المذكرة من جهدك
ووقتك ، من حرصك وسعة صدرك وطيبة اخلاقك علميا وإنسانيا
كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة كلّ بإسمه ومقامه
وكل الشكر لمن كان لي سندا وعونا في انجاز هذا العمل

الملخص

ملخص بالعربية:

تعتبر الأقليات من أهم القضايا السياسية التي أخذت حيزا كبيرا من الدراسات والبحوث والنقاشات الأكاديمية والسياسية، نظرا للتأثير الكبير الذي باتت تلعبه على المستوى الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين زاد الاهتمام بالأقليات من طرف المجتمع الدولي، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا كمحاولة لفهم طبيعة الدور الذي تلعبه وتدفع بالأقليات نحو تدويل الحروب الأهلية، آخذين أقلية الطوارق في مالي كدراسة حالة في اطار صراعها مع الحكومة المركزية التي تسيطر عليها أقلية البومبارا، وهو نزاع ممتد بين الطرفين لعقود طويلة تخللها تصعيد للتوتر ودخول في حروب أهلية، آخرها كانت الحرب الاهلية سنة 2012، حيث شهد النزاع تدخل عدة أطراف خارجية في النزاع إلى جانب أطراف النزاع الداخلية.

إن تواجد الأقليات على اختلافها داخل المجتمعات والدول، تعتبر ظاهرة سياسية واجتماعية طبيعية نظرا للاختلاف والتعدد الذي تتسم به الطبيعة البشرية باختلاف الأعراق واللغات والديانات والايديولوجيات والقيم والثقافات، بيد أن طرق وأساليب التعامل مع الأقليات، تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ان العجز عن احتواءها قد ينجر عنه مشكلات سياسية، أمنية واجتماعية، قد تهدد تماسك واستقرار المجتمعات والدول، خاصة عندما تشعر الأقليات بالإقصاء والتهميش والظلم، وهو ما يدفعها إلى اتخاذ خطوات وأساليب لمواجهة السياسات الممارسة ضدها كالتمرد والحرب والانفصال.

إن دخول الأقليات في نزاعات وحروب داخلية مع الجماعات الأخرى داخل الدولة، يعطي فرصة لتدخل عدة أطراف خارجية في تلك النزاعات سواء من أقليات أخرى أو من دول ومنظمات دولية واقليمية أو فواعل أخرى غير دولاتية، وهذا التدخل يكون بعدة صور وآليات وأساليب، فكل طرف خارجي يحاول دعم جماعة من الأقليات التي تخدم مصالحه، فقد تكون هناك دوافع ومصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية، وقد يكون التدخل لمناصرة أقلية تتقاسم نفس العرقية أو الاثنية أو القومية، وهذه التدخلات تؤدي إلى تدويل النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وهو المعطى الذي قد يعرقل تسوية وحل هذه النزاعات.

وفي نهاية الدراسة قمنا بإسقاط الجانب النظري على حالة أقلية الطوارق في اقليم أزواد من خلال نزاعها وحربها مع الحكومة المركزية في مالي منذ عدة عقود، وكانت آخر مرة تصاعد فيها النزاع سنة

الملخـــــص

2012 لما قام الطوارق بالتمرد ومحاولة الانفصال بإعلان استقلال اقليم أزواد في الشمال عن مالي، وهو ما أدى إلى الدخول في نزاع وحرب أهلية بين المجموعات المتنازعة في مالي، وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية وتدويل النزاع، أين نجد التدخل الفرنسي وتدخل الايكواس ومنظمة الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى نجد دعم بعض الأطراف الأخرى الخارجية دولتية وغير دولتية لأقلية الطوارق في اقليم أزواد، ونتيجة لهذه التدخلات الخارجية وتدويل النزاع في أكثر من مرة بقي النزاع في مالي بين أقلية الطوارق والحكومة المركزية نزاعا ممتدا متجددا يخمد تارة ويتصاعد أخرى بسبب عدم جدية الأطراف الخارجية في ايجاد تسوية للنزاع لإبقاءه أداة للتدخل في المنطقة وتحقيق أجندتها ومصالحها على حساب أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، الحرب الأهلية، الطوارق، اقليم أزواد، التدخل، التدويل

Abstract in english:

Minorities are considered one of the most important political issues that have taken a large part of studies, research and academic and political discussions, due to the great impact they are playing at the international level, especially after the end of the Cold War, where the interest in minorities increased on the part of the international community (states, governmental organizations, non-governmental organizations and others). From this point of view, our study came to delve into the topic of the role and influence of minorities in the internationalization of civil wars, taking the model of the internal conflict in Mali between the Tuareg minority and the central government controlled by the Bambara minority, a conflict that extended between the two parties for decades, during which tension escalated and entered into wars. civil, the most recent of which was the conflict in 2012, which witnessed the intervention of several external parties to the conflict on the side of the internal conflict parties.

The presence of minorities (ethnic, religious, linguistic...) within societies and countries is considered a natural political and social phenomenon due to the difference and diversity that characterizes human nature with different races, languages, religions, ideologies, values and cultures. However, the ways and methods of dealing with minorities differ from one country to

another and from one society to another. Another, when dealing with it, there may be political, security and social problems that may threaten the cohesion and stability of societies and countries, especially when minorities feel excluded, marginalized and oppressed, which prompts them to take steps and methods to confront the policies practiced against them such as rebellion, war and separation. etc.

When minorities enter into internal conflicts and wars with other groups within the state, there is an opportunity for several external parties to intervene in these conflicts, whether from other minorities, countries, international and regional organizations, or other non-state actors, and this intervention takes place in several forms, mechanisms and methods. Supporting a group of minorities that serve its interests, as there may be political, strategic and economic motives and interests, and intervention may be in favor of a minority that shares the same racial, ethnic or national interest, and these interventions lead to the internationalization of internal conflicts and civil wars, a given that may hinder the settlement and resolution of these conflicts.

At the end of the study, we dropped the theoretical aspect on the state of the Tuareg minority in the Azawad region through its conflict and war with the central government in Mali for several decades, and the last time the conflict escalated in 2012 when the Tuareg rebelled and attempted to separate by declaring the independence of the Azawad region in the north from Mali, Which led to the entry into conflict and civil war between the conflicting groups in Mali, and opened the way for external interventions and the internationalization of the conflict, where we find the French intervention and the intervention of ECOWAS and the United Nations, and on the other hand we find the support of some other foreign parties, state and non-state for the Tuareg minority in the Azawad region. As a result of these external interventions and the internationalization of the conflict more than once, the conflict in Mali between the Tuareg minority and the central government remained an extended and renewed conflict that sometimes subsided and escalated at other times due to the lack of seriousness of the external parties in finding a settlement to the conflict in order to keep it as a tool for intervention in the region and achieving its agenda and interests at the expense of the security and stability of the countries and peoples of the region.

Key Words: Minorities, Civil War, Tuareg, Azawad Region, Intervention, Internationalization.

خطة الدراسة

خطـــــة الدراســـة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة الأقليات والحروب الأهلية

المبحث الأول: ماهية الأقليات

المطلب الأول: مفهوم الأقليات

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تصعيد مشكلة الأقليات

المطلب الثالث: معايير تصنيف الأقليات

المبحث الثاني: ماهية الحروب الأهلية

المطلب الأول: تعريف الحروب الأهلية

المطلب الثاني: أسباب قيام الحروب الأهلية

المطلب الثالث: أنواع الحروب الأهلية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأقليات والحروب الاهلية

المطلب الأول: المقاربة الإثنو–واقعية

المطلب الثاني: المقاربة البنائية

المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية

المطلب الرابع: المقاربة النشوئية

المطلب الخامس: مقاربة التحديث

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

المبحث الأول: الأقليات كدافع داخلي في تدويل الحروب الأهلية

خطـــــة الدراســـة

المطلب الأول: الامتداد الاقليمي للأقليات

المطلب الثاني: استعانة الاقليات بأطراف خارجية

المطلب الثالث: النزعة الانفصالية للأقليات

المبحث الثاني: توظيف الأقليات في تدويل الحروب الأهلية

المطلب الأول: أسباب تدخل الدول في الحروب الأهلية

المطلب الثاني: تدويل الحروب الأهلية وفق مقتضيات التدخل المنظماتي

المطلب الثالث: دور المنظمات الاقليمية في تدويل الحروب الأهلية

الفصل الثالث: الاقلية الطوارقية وتدويل الحرب الاهلية في اقليم الازواد بمالي

المبحث الأول: جذور وأسباب نزاع الطوارق في اقليم الأزواد

المطلب الأول: التعريف بأقلية الطوارق وامتداداتها الجيوإثنية

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم الازواد وأسبابه

المبحث الثاني: الدعم الخارجي لأقلية الطوارق في مالي

المطلب الأول: دعم الأقليات الطوارقية في دول الجوار

المطلب الثاني: دعم الدول الأجنبية

المطلب الثالث: دعم التنظيمات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل

المبحث الثالث: تدويل الحرب الأهلية في مالي

المطلب الأول: الدعم الفرنسي للحكومة المركزية في مالي وتدخلها العسكري

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في تدويل الحرب الأهلية في مالي

الخاتمة

قائمة المختصرات

Abbreviation	**Meaning**	**المعنى**
MPLA	Mouvement Populaire de Libération de l'Azawad	الحركة الشعبية لتحرير أزواد
FIAA	Front Islamique Arabe de l'Azawad	الجبهة العربية الاسلامية لتحرير أزواد
FPLA	Front Populaire de Libération de l'Azawad	الجبهة الشعبية لتحرير أزواد
ARLA	Armée Révolutionnaire de Libération de l'Azawad	الجيش الثوري لتحرير أزواد
MFUA	Mouvements et Fronts Unifiés l'Azawad	الحركات والجبهات الموحدة للأزواد
ADC	Alliance démocratique du 23 mai 2006 pour le changement)	حركة 23 ماي: التحالف الديمقراطي من أجل التغيير
CNLA	Congrès National de Libération de l'Azawad	المؤتمر الوطني لتحرير أزواد
MNLA	Front Populaire de Libération de l'Azawad	الحركة الوطنية لتحرير أزواد
AD	Ansar al Din Movement	حركة أنصار الدين

قائمة المختصرات

AQMI	AL Qaida au magreb Islamique	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي
MUJWA	The Movement for the ا Unicity (Tawhid) and justice in west Africa	حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا
ECOWAS	Economic Community of West African	المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الايكواس"
AFISMA	African−Ied International Support Mission to Mali	بعثة الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الافريقية **"افيسما"**

مقدمـــــة

مقدمـــة:

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول كبيرة في مسار العلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية والاستراتيجية بصفة خاصة، نظرا لما افرزته من تحولات اسفرت عن تغيرات جذرية، وابرزها تلك المتعلقة بتغير طبيعة النزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، حيث تصاعدت حدة النزاعات الاثنية والنزاعات الداخلية، والتي تكون فواعلها مجموعات داخل الدولة، هذه المجموعات قد تكون إثنيات أو عرقيات أو أقليات دينية أو لغوية أو سياسية...الخ. وتعد ظاهرة الأقليات في المجتمعات الدولية ظاهرة اجتماعية وسياسية طبيعية، ناتجة عن التنوع والثراء الاجتماعي والثقافي الذي يميز المجتمعات ككل في العالم، واصبحت أحد القضايا الهامة نظرا لما تحدثه من تأثيرات تتعدى حدود الدول، فمسالة الأقليات تعد من أهم المسائل التي اخذت تبرز بشكل هام على الساحة الدولية، كونها تنتشر في العديد من دول العالم، فجوهر الظاهرة ليس سلبيا وانما يرجع إلى طريقة وأساليب تعامل الدولة وسياستها اتجاه الأقليات، وهو ما تنتج عنه مشكلات سياسية واجتماعية وأمنية عدة، كمسألة الاندماج الوطني والتعايش أو العنف والحروب الأهلية والمطالبة بالانفصال والحكم الذاتي، وهو ما ترفضه اغلبية الدول نتيجة للتأثيرات السلبية التي تحدثها من تفكك الدولة وانقسامها واضعاف لها.

إن قضية الاقليات ترتبط بقضايا الوحدة الوطنية واستقرار الدول التي توجد بها، فالأقليات قد تعد من بين العوامل والاسباب المؤدية للحروب الأهلية واثارة النزاعات الداخلية، وذلك بسبب طبيعة الاقليات ومطالبها وأهدافها علاوة على سياسة الدولة اتجاهها (الاقصاء والتهميش والقمع...الخ). فاعتراف الدولة بمطالب الاقليات قد يعرضها للتفتت واللاستقرار هو ما ترفضه الدولة خاصة متى اقترنت بالمطالب الانفصالية، أو تعنتها في رفض الاعتراف بالمطالب وحقوق الاقليات ولجوؤها إلى القمع، ومنه تصبح الأقليات عاملا لضعف التجانس الداخلي، وتصبح الدولة منكشفة أمنيا داخليا، ومعرضة للتدخل الخارجي تحت مبرر انساني وبحجة حماية الأقليات.

ضمن هذا الطرح تبرز لنا مسألة أقلية الطوارق في اقليم الازواد شمال مالي، والتي لقيت اهتماما واسعا لدى العديد من الدارسين والباحثين، والتي تعد من بين النزاعات المؤجلة، أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح.

مقدمـــــــــة

إن توزيع هذه الأقلية على العديد من الدول المتجاورة– مالي، الجزائر، النيجر، ليبيا وبوركينافاسو– إضافة الى التنوع الاثني والعرقي الموجود في مالي نفسها، قد أسهم في اذكاء صراعات بين إثنيات وعرقيات مختلفة ومتباينة بداخل هذه الدولة. فرغم أن النزاع في مالي تعتبر أقلية الطوارق هي الطرف الرئيسي فيه، إلا أنها ليست الوحيدة من تنازع السلطة المركزية أو من تعتبرها هذه الأخيرة تهديدا لها، بل ثمة اطراف اخرى لها دعم ومساندة من أطراف داخلية وخارجية مختلفة، ومن بينها التنظيمات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة والارهابية والتي وجدت من المنطقة أرضا خصبة لأنشطتها وأعمالها، وما زاد من حدة الصراعات هو سياسة التهميش والاقصاء، وغياب العدالة التوزيعية التي تمارسها الحكومة المركزية المالية تجاه اقلية الطوارق، فمنذ استقلال مالي سنة 1960 عن الاستعمار الفرنسي سيطرت اثنية واحدة على مقاليد الحكم وهي أقلية البومبارا (Bambara)، مما عزز الشعور لدى اقلية الطوارق بعدم الانتماء الوطني لمالي، فالدولة بالنسبة لهم ليست سوى اقلية "البومبارا"، وهذا ما غذى توترات الداخل، ومن بينهم تمردات الطوارق ومطالبتهم بحقوقهم الاجتماعية والثقافية، وكان آخر تمرد حدث في سنة 2012، أين هاجم متمردو الطوارق الجيش المالي في الشمال، وتم الاعلان عن استقلال اقليم الازواد الذي تقطنه أقلية الطوارق، من قبل الحركة الوطنية لتحرير الازواد.

فالتمرد الذي قامت به اقلية الطوارق ضد الحكومة المالية هو في الأصل،محصلة تحالف بين حركات طوارقية قومية ومجموعات متطرفة مسلحة، ناشطة في مناطق تواجد الطوارق ،استفادت من مخزون السلاح الليبي الذي انتشر في المنطقة بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، وهو ما أدي إلى التدخل الفرنسي والمنظمات الدولية والاقليمية في النزاع.

أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة موضوع "دور الاقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة حالة اقلية الطوارق في اقليم الازواد" أهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية الاكاديمية أو من الناحية العملية، باعتبار إن مسالة الأقليات تؤثر على استقرار وأمن الدول لارتباطها بمسالة الوحدة الوطنية واستقرار الدول التي توجد بها، وحتى الاستقرار الاقليمي والدولي، فالأقليات تعد من بين العوامل وأحد أبرز الأسباب المؤدية للحروب

الأهلية واثارة النزاعات الداخلية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بسبب طبيعتها ومطالبها واهدافها علاوة على سياسة تعامل الدولة معها، وعليه تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

الأهمية العلمية: إن مسالة الأقليات والحروب الأهلية، تشغل حيزا كبيرا في البحوث والدراسات الاكاديمية والعلمية في كثير من تخصصات العلوم الاجتماعية، وليس تخصص علم السياسة فحسب، فمع تحول طبيعة النزاعات بعد نهاية الحرب الباردة، لم تعد النزاعات في الساحة الدولية قائمة بين الدول فقط بل أصبحت النزاعات داخل الدول، وليس بين أطراف دولية بل بين أطراف محلية داخل الدولة الواحدة، فهذه الدراسة هي محاولة لتقديم اضافة علمية ومعرفية في مجال دراسة الأقليات والحروب الأهلية، من خلال ربط الجانب التنظيري الأكاديمي مع الواقع العملي.

الأهمية العملية: تكمن أهمية الموضوع من الناحية العملية بدراستنا لأقلية الطوارق في اقليم الازواد شمال مالي، كنموذج تطبيقي لدور الأقليات في إثارة النزاعات الداخلية والتسبب في الحروب الأهلية، ومساهمتها في تدويل هذه النزاعات والحروب الأهلية، واخراجها من طابعا المحلي الداخلي، إلى المستوى الدولي والاقليمي، من خلال امتداد النزاعات في كثير من الأحيان لدول الجوار الإقليمي، وتدخل عدة أطراف خارجية فيها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

وبذلك فالدراسة تقوم على دراسة وتحليل الحرب الاهلية في مالي، ومعرفة أسباب ومحفزات اندلاعها، وبالتالي إبراز دور عامل الأقليات في النزاع الداخلي من خلال تصادم وتنازع أقلية الطوارق مع الحكومة المركزية في مالي التي تسيطر عليها أقلية البومبارا.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية وعلمية ،كانت حافزا لاختيارنا موضوع دور الأقليات في تدويل الحروب الأهلية، مع أخذ نموذج الحرب الأهلية في مالي بين الطوارق والحكومة المركزية كدراسة حالة، وتتمثل هذه الأسباب والدوافع في ما يلي:

- **الأسباب الذاتية:** الاهتمام الشخصي بموضوع الاقليات والامن من خلال التعرف على مختلف جوانبه، وكذا الرغبة في تنمية معارفي في هذا المجال وفي معالجة الموضوع، كون مسالة الاقليات

تعد اكثر انتشارا على الساحة الدولية، وخير دليل على ذلك ما تشهده اقلية الطوارق بسبب مطالبها وأهدافها و اثار ذلك على امتدادها الجغرافي و تواجدها في العديد من الدول بينها الجزائر.

- **الاسباب الموضوعية:** معرفة العوامل المؤثرة في تصاعد مشكلة الأقليات بناءً على مطالب الأقلية –الاجتماعية والثقافية والاقتصادية–والتي تعاني التهميش، بالإضافة إلى الرغبة في معرفة طبيعة النتائج والانعكاسات التي تحدثها مسألة الأقليات على الأمن الداخلي، ومعرفة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والاقليمية وحتى الدول في ذلك.

أهداف الدراسة:

عرف موضوع الأقليات وتدويل الحروب الأهلية اهتماما متزايدا في الدراسات الاكاديمية السياسية والأمنية، من زوايا مختلفة حسب اهتمام كل باحث وتوجهاته الفكرية والمعرفية، وحسب الغايات المرجوة من تناول هكذا مواضيع، ونهدف من دراستنا لموضوع دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية الوصول إلى الغايات والأهداف التالية:

- توضيح الجانب المفاهيمي والنظري لمفهوم الاقليات، من خلال ذكر أهم اشكال وتصنيفات الاقليات، والحروب الأهلية، وأهم المقاربات النظرية المفسرة لها، ومعرفة تأثير الأقليات على الأمن والاستقرار الداخلي للدول والمجتمعات؛
- رصد أهم صور وأساليب تدخل الأطراف الخارجية المختلفة في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، والآليات المنتهجة في تدويلها، واخراج النزاع من مستواه الداخلي المحلي إلى المستويات الاقليمية والدولية، مستغلة عامل الأقليات داخل الدول، كما نبين دور التدويل في مسار النزاعات والحروب الأهلية سواء من حيث تصعيدها وتعقيدها أو دوره في محاولة ايجاد تسوية لها وحلها؛
- التأكيد على أن ظاهرة الأقليات وتواجدها داخل المجتمعات والدول ليست مشكلة بحد ذاتها ولا تشكل بالضرورة تهديدا، إنما هناك عوامل ومتغيرات أخرى سلبية، تلعب دور المحفز لتجعل منها مشكلة لها انعكاسات سياسية وأمنية سلبية داخل الدول، ويتقدمها سياسة الدولة نفسها اتجاه الأقليات، والعلاقات القائمة بين مختلف الجماعات داخل الدولة.
- ابراز وتحليل دور متغير الأقليات في الحرب الأهلية في مالي، بين اقلية الطوارق والحكومة المركزية التي تسيطر عليها أقلية البومبارا، وكيف أدى هذا النزاع إلى تدخل أطراف خارجية وتدويل النزاع،

من خلال تدخل أطراف وفواعل إلى جانب الطوارق بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتدخل أطراف أخرى إلى جانب الحكومة المركزية.

حدود الدراسة:

رغم صعوبة ضبط دقيق للأطر الزمانية والمكانية للدراسة، نظرا لطبيعة الموضوع المعقد والمتشعب، فإننا نحاول حصر حدود الدراسة الزمانية والمكانية في الأطر التالية:

- **الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة منذ سنة 2012 إلى2015، أي منذ بداية التمرد الأخير لأقلية الطوارق ضد الحكومة المركزية في مالي ومحاولة الانفصال والاستقلال واعلان "الدولة الأزوادية".
- **الحدود المكانية:** وتتحدد في المنطقة الافريقية بصفة عامة ودولة مالي بصفة خاصة، التي شهدت ولا زالت تشهد حربا أهلية ونزاعا داخليا بين أقلية الطوارق والحكومة المركزية التي تسيطر عليها اقلية البومبارا، خاصة في ظل التهديدات والانكشافات الأمنية الحالية، فضلا عن تمركز مختلف التنظيمات والجماعات المسلحة في شمال مالي (اقليم الازواد) باعتبارها أرض خصبة للأعمال المسلحة التي تتبناها.
- **الحدود المعرفية:** ينحصر موضوع هذه الدراسة في مجال الدراسات الأمنية وتحليل النزاعات، المتمحور حول دور الأقليات في تدويل الحروب الأهلية وكيف تكون الاقليات سبب في نشوب الحروب الأهلية مع دراسة اقلية الطوارق في اقليم الازواد.

الاشكالية:

تقوم الدراسة على بحث العلاقة بين متغيرين الاقليات والحروب الاهلية، وبالتالي سيتم التطرق الى مسالة الاقليات ودورها في تدويل الحروب الاهلية، وتأثيرها على الأمن الداخلي للدولة وحتى الأمن الاقليمي والدولي، وتبيان دور المنظمات الدولية والاقليمية في تحقيق السلم والاستقرار في الدولة المعنية بالأقليات، بالإضافة إلى تدخل الدول لحماية الأقليات وعليه يمكن ان نطرح السؤال المركزي التالي:

-ما طبيعة الدور الذي تلعبه الأقليات في تدويل الحروب الأهلية بصفة عامة وفي وحالة أقلية الطوارق في اقليم الأزواد بمالي خصوصا؟

يثير هذا السؤال الجوهري مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالأقلية والحروب الأهلية؟
- فيما تتمثل آليات تدويل الحروب الأهلية؟
- هل التدويل مطلب من الأقليات المضطهدة في الغالب أم هو أداة للمواجهة موظفة من طرف الحكومات التي تعجز عن حل أو الوفاء بالمطالب الواردة لها من طرف الأقليات؟
- هل التفاعل الإيجابي من طرف الحكومة المركزية في مالي مع مطالب الطوارق كان سيحول دون النزعة الانفصالية لإقليم ازواد؟ أم هو أكثر من ذلك إلزام خارجي للحفاظ على مكاسب قوى وفواعل دولية في المنطقة وليس مالي فقط؟
- ما هو دور أقلية الطوارق في تدويل الحرب الأهلية في اقليم الازواد؟

الفرضيات:

لفحص الإشكالية المطروحة ننطلق في دراسة وتحليل الموضوع من الفرضيتين التاليتين

الفرضية الأولى: كلما كان هناك تنوع في الأقليات بمتغيراتها الدينية واللغوية والعرقية مع غياب التجانس المجتمعي، كلما كانت هناك امكانية لنشوب حرب أهلية داخل الدولة؛

الفرضية الثانية: يمكن أن يؤدي تدويل الحروب الأهلية بتدخل الدول والمنظمات إلى مزيد من التعميق للمأزق الأمني المجتمعي داخل الدولة؛

الفرضية الثالثة: قد يكون تدويل النزاع في مالي بين أقلية الطوارق والحكومة المركزية بسبب ضعف الأخيرة في التفاعل الايجابي مع مطالب الأولى، ودور القوى الخارجية في دعم حالة اللا حل للنزاع الداخلي الممتد.

منهج الدراسة:

لدراسة وتحليل الموضوع اعتمدنا على مقاربة منهجية مركبة من المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي: والذي يرتكز على تتبع مسار الأحداث والظواهر في فترات زمنية سابقة، وتفكيكها واعادة تركيبها باستقصاء مختلف جوانبها من أجل الفهم العميق والموضوعي للأحداث، واعتمدنا عليه في تتبع مسار النزاع والحرب الأهلية في مالي، وتحليل تلك الأحداث والتحولات لبناء فهم

وتفسير موضوعي علمي للنزاع القائم بين الأقليات داخل مالي (الطوارق والبومبارا) ودور الأطراف الخارجية في تدويل النزاع.

2- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل تأثير الأقليات في مسألة تدويل النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، بتفكيك واعادة تركيب دورها في اخراج النزاع من دائرته المحلية الداخلية إلى ساحة التدويل والتدخل الخارجي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3- **منهج دراسة حالة:** والذي يقوم على التحليل المعمق لدراسة حالة معينة في الظواهر والقضايا السياسية، واعتمدنا عليه من أجل دراسة وتحليل النزاع الداخلي والحرب الأهلية في مالي بين أقلية الطوارق في اقليم الازواد والحكومة المركزية في الجنوب، وتدخل الأطراف الخارجية وتدويل النزاع وتداعيات ذلك على وضع الأقليات في مالي، وكذا مسألة الاستقرار السياسي والأمني الداخلي والاندماج الوطني.

الاطار النظري للدراسة:

يندرج موضوع الدور الاساسي الذي تلعبه الأقليات في تدويل الحروب الأهلية ضمن الاطار العام **للمقاربة الاثنو واقعية** على اعتبار أنها تقوم على مجموعة من الافتراضات، حيث تقوم بتشخيص أسباب الصراعات والتنبؤ بفشل مهمات دعم السلام الدولية، كذلك تقوم بالقضاء على الظروف التي يمكن أن تؤدي لتكررا الصراعات، وترى هذه المقاربة بعدم الاكتفاء بالتركيز على الاشكاليات الدولية أي بين الدول، بل يجب تحليل ودراسة ما يحدث داخل الدول بين مختلف المجموعات، فضلا عن التركيز على المشاكل الاثنية داخل الدول والتركيز على الخطاب الذي يسمح بإقناع الافراد بالأمن، كما ترتكز هذه المقاربة على الخوف والمعضلة الأمنية.

مفاهيم الدراسة:

الاقليات: هي تلك الجماعة أو الجماعات التي تتميز وتختلف عن بقية مكونات المجتمع داخل الدولة، من حيث الخصائص الأنثروبولوجية كاللغة والدين والعرق، وكذلك الخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث أن الأقلية تكون في وضع تمييزي عن بقية المجتمع، وتختلف درجات الممارسات التمييزية من أقلية لأخرى ومن دولة أو مجتمع لآخر.

الحرب الأهلية: هي صراع أو نزاع داخلي، أي يكون داخل الدولة الواحدة، يكون بين مجموعات متباينة، وعادة ما يكون بين النظام الحاكم، وبعض المجموعات المعارضة له والمناهضة لأسباب إثنية أو عرقية أو سياسية...الخ، بحيث تسعى كل مجموعة لتحقيق مكاسب ذاتية على حساب المجموعات الأخرى، وقد تأخذ شكل التمرد أو الانتفاضة أو الاحتجاج أو الثورة، وتتباين أهدافها وغاياتها من دولة لأخرى.

اقلية الطوارق: وهي مجموعة عرقية تقطن بإقليم أزواد شمال مالي، كما تتواجد أيضا في عدة بلدان مجاورة لمالي كالنيجر والجزائر وليبيا وبوركينافاسو، وترجع أصولهم حسب أغلب الباحثين إلى البربر أو الأمازيغ، ويعتبرون من البدو الرحل الذين يقطنون الصحراء الكبرى، اسمهم مشتق من كلمة "TARGA" التي تعني الساقية أو منبع الماء، كما يطلق عليهم اسم الملثمين أو الرجال الزرق، نظرا لطغيان اللون الازرق على لباسهم وقيامهم بتغطية وجوههم لحمايتها من العواصف الرملية وتقلبات الطقس، ويتحدثون لغة "التماشق" وهي لغة بربرية، ويدين غالبيتهم بالإسلام.

اقليم الأزواد: ويقع اقليم الأزواد شمال مالي بمحاذاة الحدود الموريتانية، وعلى الشرق منها يقع "آضغاغ ايفوغاس" المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية. ويفصل بين منطقتي أزواد وآضغاغ أيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل الأزواد الولايات التالية: تمبكتو وغاو وكيدال، وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في الاقليم.

أدبيات الدراسة:

من خلال بحثنا ومراجعتنا لموضوع دور الأقليات في تدويل الحروب الأهلية (دراسة حالة الطوارق في اقليم أزواد شمال مالي) نجد بعض الدراسات والأبحاث من كتب ومقالات ومذكرات سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية التي تناولت الموضوع لكن من زوايا ومقاربات مختلفة ومتباينة، ومن هذه الدراسات السابقة نذكر التالي:

1. دراسة لـ: عبد السلام جحيش وسليمان ابكر محمد، تحت عنوان: "**دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003-2014**، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين (ألمانيا) سنة 2018، والتي ركزت على الجانب الجيو-استراتيجي لإقليم دارفور والذي ضم المحدد الجغرافي والاقتصادي وتركيبته السكانية، وتطرق لمسار النزاع في اقليم

دارفور والأسباب والعوامل المؤدية للنزاع، وتناولت تأثير الاطراف الخارجية ودورها في مسارات النزاع في اقليم دارفور، وأخيرا وضع تصورات حول مستقبل النزاع في اقليم دارفور في ظل معطيات البيئة المحلية والاقليمية والدولية، لكن الدراسة لم تتطرق إلى مسألة دور الأقليات كمتغير مستقل في تدويل الحروب الأهلية أي كيف تكون الاقليات سببا في نشوب الحروب الاهلية.

2. دراسة للباحثة خيرة ويفي، بعنوان: "**الاقليات والاستقرار السياسي للدول**"، مجلة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية(العدد :27،2012)، أين سلطت الكاتبة الضوء في المقال على مفهوم الأقليات، وارتباطها بقضية الوحدة الوطنية ،واستقرار الدول التي توجد بها وحتى الاستقرار الاقليمي والدولي .تناولت فيها تصنيف الاقليات على اساس معيار الصفات المميزة للأقلية، فضلا عن تطرقها لأهداف الاقليات وكيفية تحقيقها، لكنها اغفلت دور الاقليات في التدويل، اضافة إلى هناك عدة فواعل تعمل على توظيف مسألة الأقليات، كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية، واستغلال مسالة الأقليات لأغراض سياسية ومصالح اقتصادية واستراتيجية.

3.دراسة الباحث لطفي خياري، بعنوان: "**الاقليات في النزاعات الاقليمية والدولية حالة الاقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا**"، وهي رسالة مقدمة لنيل مذكرة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية، سنة 2004، وتطرق الباحث فيها إلى معايير معالجة ظاهرة الاقليات من خلال التعريف بالأقليات وتصنيفها ،وتناول التطور التاريخي لحماية الأقليات، بداءً من عصبة الأمم ثم هيئة الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتناول في الدراسة مطالب الأقليات وكيفية تأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

4.مقال للكاتب كايتا موديبو"Keita Modibo "بعنوان: "حل نزاع الطوارق في مالي والنيجر" la résolution du conflit Touarègues au Mali et au Niger"

المنشور في دورية: Note de recherche du GRIPCI، العدد 10، جويلية 2002، والذي ركز على نزاع الطوارق في مالي والنيجر، وخص بالذكر مراحل التمرد، والتي دارت بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي، مع التطرق للأسباب المؤدية إلى ذلك، والمتمثلة في الجفاف الذي اصاب شمال مالي، علاوة على التهميش والاقصاء والتمييز الذي تعرضت له اقلية الطوارق ، إلا أن ما غاب عن هذه الدراسة ،هو عدم التطرق لدور الاطراف الخارجية في الأزمة المالية، والمتمثل في الدور الفرنسي،

الذي يعتبر اكثر اللاعبين الدوليين انغماسا في الازمة، اضافة إلى دور الامم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا "الايكواس."

تفصيل الدراسة:

حاولنا وضع خطة لدراستنا تحرينا فيها قدر المستطاع الاحاطة والالمام بمختلف جوانب اشكالية الموضوع، وقد قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول كالآتي:

فصل أول مفاهيمي نظري ركزنا فيه على ذكر أهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الموضوع كالأقلية والحرب الأهلية والمفاهيم المرتبطة بهما، وتوضيح أهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الأقليات والحروب الاهلية كالمقاربة الليبيرالية والإثنو– واقعية البنائية والنشوئية وغيرها، فهذه الأطر المفاهيمية والنظرية أساسية وضرورية لتحليل الموضوع.

خصص **الفصل الثاني** لدراسة أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية، من خلال التطرق لصور وأشكال وتصنيف الأقليات، كدافع داخلي في تدويل الحروب الأهلية، كالامتداد الاقليمي للأقليات، واستعانة الأقليات بأطراف خارجية، وأخيرا التطرق للنزعة الانفصالية للأقليات، وكذلك مسألة توظيف الأقليات في تدويل الحروب الأهلية، عبر التطرق لأسباب تدخل الدول في الحروب الأهلية، اضافة إلى تدويل الحروب الأهلية وفق مقتضيات التدخل المنظماتي كالأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسيات، وأخيرا عرض دور المنظمات الاقليمية في تدويل الحروب الأهلية كالاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي.

أفرد **الفصل الثالث** لدراسة دور وتأثير الأقليات في تدويل الحروب الأهلية، من خلال دراسة حالة أقلية الطوارق في اقليم الازواد شمال مالي، ونزاعها وحربها مع الحكومة المركزية المالية، وذلك بذكر أسباب النزاع وجذوره التاريخية والاثنية، والدعم الخارجي الذي تتلقاه هذه الأقلية في مالي، وذاك المقدم للحكومة المركزية في مواجهتهم، لنفحص في الأخير الاليات والأطراف المعتمدة في عملية تدويل الحرب الأهلية والنزاع الداخلي في اقليم أزواد في شمال مالي.

الفصل الأول:
الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة الأقليات والحروب الأهلية

المبحث الأول: ماهية الأقليات

ترتبط مسألة الأقليات غالبا في الدول التي تعرف بالتعددية السياسية والعرقية والإثنية، عكس الدول التي تكون منسجمة وتشكل أمة أو قومية واحدة، وإن كان التعدد ظاهرة اجتماعية وسياسية وانسانية طبيعية لأنها ترتبط بالطبيعة البشرية من حيث الاختلاف والتنوع والثراء، لكن طريقة التعامل مع الاقليات داخل الدول هي التي تنتج عنها مشكلات مختلفة كمسألة الاندماج والتعايش والديمقراطية، أو العنف واللاتسامح والحروب الاهلية والانفصال والاقتتال الداخلي، فليس كل الدول التي تعرف تعددية سياسية واثنية وعرقية ولغوية ودينية وغيرها تعاني من مشكلات واضطرابات، لكن هناك الكثير من الدول الأخرى تعاني من المشكلات الناتجة عن وجود أقليات داخلها.

وسنتناول في هذا المبحث التعريف بماهية الأقليات لغة واصطلاحا وتبيان علاقة هذا المفهوم ببعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى المشابهة والقريبة وذات الاستعمال المشترك، وبعدها نتطرق لأهم معايير تصنيف الأقليات، وكذا ماهية الحروب الأهلية وأنواعها والأسباب والعوامل التي تساهم في اندلاعها وتصعيدها، وفي الأخير نذكر أهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرتي الأقليات والنزاعات والحروب الأهلية كالمقاربة الإثنو–واقعية والبنائية والليبرالية والنشوئية ومقاربة التحديث.

المطلب الأول: مفهوم الأقليات

يثير مفهوم الأقلية في تعريفه الكثير من الجدل والنقاش والاختلاف بين الدارسين والباحثين، وهو ما يطرح صعوبة للتوصل إلى تعريف دقيق ومحدد له، يحظى بالقبول والاتفاق من الجميع، ويمكن ان نميز في هذا الشأن بين التعريفات اللغوية و التعريفات الاصطلاحية.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأقلية

يعرف القاموس الفرنسي لاروس (Larousse) الأقلية بأنها. : "هي تلك التي تكون أقل هيمنة من الناحية العددية بحيث لا يكون لها إلا القليل من الأصوات"،[1] فهذا التعريف يرتكز على الجانب العددي، لكن هناك بعض التعاريف التي تتخطى المعيار العددي ،بل أضافت لها بعض الخصائص التي تميزها عن الأغلبية، من بينها تعريف قاموس ويبستر (Webster) الذي يعرف الأقلية بـأنها: "إنما

[1] - LAROUSSE Dictionnaire, disponible in : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais

هي الجماعة الأصغر عددا بين تجمعين أو أكثر، ويشكلون سويا وحدة كاملة وتختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر، كالاختلاف العرقي والاثني واللغوي والثقافي والديني، وينتج عن ذلك معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر، بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية... ."[1]. وعليه لا يمكن اعتبار أقلية أي جماعة، إلا إذا كانت أقلية عددية بالدرجة الأولى، اضافة إلى خصوصيات تميزها عن الأغلبية باللغة أو الدين أو الثقافة أو الاثنية...الخ، وأنها تشعر بنوع من التمييز من قبل الأغلبية. وقد نجد جماعات تعتبر أقلية عددية لكنها مهيمنة سياسيا واقتصاديا، مثل الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية والموارنة في لبنان، ومنه فالمعيار العددي لا يعتبر كافيا في تعريف الأقليات، فهناك دول تعرف تنوع في تركيبتها الاجتماعية، وكل جماعة فيها تشكل أقلية أي لا توجد جماعة مهيمنة عدديا، وهنا تكون الدولة عبارة عن تجمع للأقليات كمثال سويسرا ولبنان.[2]

إن من أسباب صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف دقيق وشامل للأقلية نذكر ما يلي:

- الطابع المتغير للأقليات: فوضع الأقليات غير مستقر وثابت، وتتباين أوضاعها من دولة إلى أخرى لأسباب تاريخية أو جغرافية وسياسية وحتى اقتصادية واجتماعية؛
- الحساسية تجاه مصطلح الأقلية بالنسبة للدول: ويبرز ذلك عند طرح مسألة حقوق الأقليات وحمايتها فاعتراف الدولة بالأقليات من شأنه تعزيز مبدأ الأقليات وحمايتها؛
- وجود اختلاف في تحديد طبيعة مسألة الأقليات بين الحالة الطبيعية والعادية والحالة المرضية.[3]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

رغم هذه الصعوبات في وضع تعاريف لمفهوم الأقلية نجد محاولة الكثير من الباحثين والمختصين وضع تعاريف له ومن بينها نذكر ما يلي:

---

[1] _ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 80.

[2] – اسكندر شاهر سعد، "مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والاثنية في الشرق الأوسط". مجلة قضايا استراتيجية، (دمشق، العدد: 68، مارس 2009)، ص 22.

[3]– خيرة ويفي، "الأقليات والاستقرار السياسي للدول"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية (مجلد: 02، العدد: 27، سبتمبر 2012)،ص 111.

يعرفها الأستاذ فرانسيسكو كوبوتورتي (Francesco Capotorti)على أنها:" مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية والدينية واللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان ويظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم".[1]

وقد ركز هذا التعريف على المعيار الكمي بعدد الأقلية الصغير مقارنة بباقي عدد الجماعة أو الجماعات الاخرى داخل الدولة، وكذلك الاختلاف عن باقي مكونات المجتمع داخل الدولة سواء من حيث العرق أو الدين أو اللغة، ورغبة أفراد الأقلية بالحفاظ على تمايزهم واختلافهم عن باقي المجتمع.

وقدم الأستاذ ستانيسلاف تشيرنيتشنكو (Stanislav Tcherntchenco) تعريفا للأقلية مفاده بأنها: "مجموعة من الأشخاص يقطنون أساسا بصفة دائمة إقليم الدولة، يمثلون أقلية عددية بالنسبة لعدد باقي سكان هذه الدولة، بمعنى أنهم يمثلون نسبة أقل من نصف عدد المواطنين، ويتمتعون بخصائص قومية أو عرقية، أو دينية ولغوية، إضافة إلى عناصر أخرى كالثقافة والتقاليد، تختلف عن تلك التي يحملها باقي السكان، كما أنهم يظهرون إرادة في الحفاظ على وجود وهوية الجماعة".[2]

وهذا التعريف ايضا يركز على مسألة العدد والكم للأقلية مقارنة بباقي مكونات المجتمع داخل الدولة وتمايزهم ببعض الخصائص والصفات العرقية والقومية والدينية واللغوية عن باقي المجموعات الأخرى، اضافة إلى الثقافة والتقاليد والرغبة في الحفاظ على كينونتهم وتمايزهم.

وعرفتها الأستاذة نيفين مسعد بأنها: "جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه"[3].

---

[1] – سالم برقوق، "الأقليات المسلمة وآليات حمايتها، دراسات استراتيجية(العدد: 10، مارس 2010)، ص 12.

[2]– خيرة ويفي، مرجع سابق، ص 112، نقلا عن: Joseph yacoub, Les minorités dans le monde: faits et analyses (Paris: Desolée de Brouwer, 1998) , P121.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،طبعة أولى(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988)، ص

ويرتبط مفهوم الأقلية ببعض العناصر الأساسية نذكر منها الآتي:

- بروز الأقلية يرتبط بعوامل كالمولد والعرق والدين وغيرها، فالانتماء يكون خارج عن ارادة أعضائها، الذين يحملون صفاتها بمولدهم كذلك، والأقلية ترتبط بالمسألة الثقافية أين يشترك أفرادها في مقوم أو أكثر كالدين أو اللغة أو العرق ...الخ، والتي تمثل خصائص وسمات تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى داخل الدول والأقاليم؛
- الخاصية العددية أو الكمية لمفهوم الأقلية، ورغم أهميتها في معرفة الحدود الفاصلة بينها وبين الأغلبية إلا أنها ليست صفة مطلقة، فلا يجب التركيز فقط على العدد والكم للأقلية فحسب، بل وزنها داخل الدولة كذلك؛
- يعد المتغير الذاتي عامل مهم في بلورة الأقلية، أي إدراك أفرادها لذاتيتهم وتمايزهم، وعادة ما يكون هذا الادراك نتيجة سياسة التمييز والاقصاء المنتهجة من الآخرين تجاهها؛
- يرى البعض أنه لا حديث عن الأقلية دون وجود اضطهاد وقهر ضدها، وهو ما يحدد طبيعة العلاقة بين الأقلية والأغلبية، لكن ليس بالضرورة أن تكون الأقلية مضطهدة وغير مسيطرة.

وبناءً على هذه العناصر السابقة تعتبر الأقلية كل جماعة تزيد نسبتها أو تقل إلى اجمالي السكان، تشترك في واحد أو أكثر من المقومات كالعرق واللغة والدين والثقافة، ينشأ لدى أفرادها شعور بالتمايز والاختلاف عن باقي الجماعات داخل الدولة، وهو ما يدفعهم للترابط والتضامن من أجل الحفاظ على ذاتيتهم وكينونتهم وتحقيق أهدافهم ومصالحهم.[1]

وفي نفس السياق يعرف الأستاذ أحمد وهبان الأقلية بأنها :"جماعة أو جماعات إثنية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعاتها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو اللغة أو الدين أو الثقافة ،ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع ،كما تعاني كثيرا بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية".[2]

---

[1]- خيرة، ويفي مرجع سابق، ص 116.

[2] – أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الطبعة الثانية (مصر: دار الجامعة الجديدة، 1999)، ص 113.

ومن خلال ما سبق ذكره من التعاريف المختلفة، فإن هناك شبه اتفاق على أن الأقليات هي تلك الجماعة أو الجماعات التي تتميز وتختلف عن بقية مكونات المجتمع داخل الدولة، من حيث الخصائص الأنثروبولوجية كاللغة والدين والعرق، وكذلك الخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث أن الأقلية تكون في وضع تمييزي عن بقية المجتمع، وتختلف درجات الممارسات التمييزية من أقلية لأخرى ومن دولة أو مجتمع لآخر.

وقد تتداخل معاني وتوظيفات بعض المصطلحات بالأقلية لدرجة يصعب الفصل بينهم كالعرقية والاثنية فما مدلولها وكيف تتقاطع أو تتداخل؟

أولا_الإثنية: من الناحية اللغوية الاثنية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة، وهم عند اليونان القدامى أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة، ويرجع البعض أصل الكلمة إلى الإغريق من كلمة (Ethnikos)، وهي في الأصل (Ethnos) ومعناها الشعب أو القوم أو الأمة، ونجد بالإنجليزية (Ethnology) بمعنى الأعراق البشرية، أما كلمة (Ethnologies) فتعني علوم أصول السلالة البشرية.[1]

وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في اطار مجتمع أكبر تربطهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية والثقافة.[2]

وتنتشر الجماعات الاثنية في المجتمعات متعددة الثقافات، أو ذات السلالات المتعددة، والمجتمعات التي تقوم على انساق متعددة القبائل، ومفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم اثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه، فهو يعبر عن جماعة فرعية أو أقلية، أو جماعة قبلية، ويتسع ليشمل كل أشكال التمايز، أو يضيق ليقتصر على التمايز العرقي فقط. إن دراسة الإثنية لا يمكن أن تتم بمعزل عن الثقافة والتعبير عن السلالة والعرق والقبيلة،[3] وهذا ما يميزه عن مفهوم الأقلية التي تشمل جميع المعايير الأخرى، كالعدد والتمييز والعرق والدين واللغة، وكل أشكال الاختلاف عن الأغلبية العددية أو المسيطرة.

---

[1] – مني يوخنا ياقو، حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام دراسة سياسية قانونية (مصر: دار الكتب القانونية، 2010)، ص 80.

[2] – نفس المرجع، ص 81.

[3] - عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل اتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص 159.

ويعرف رولان بريتون (Roland BRETON) الإثنية بأنها:" مجموعة من الأفراد مرتبطين فيما بينهم بمجموعة من الخصائص المعقدة من الجنس والعرق والعادات والمعتقدات واللغة والتاريخ السياسي... "[1].فالجماعة الاثنية تتضمن خصائص سلالية وثقافية، وتمتلك نوع من الاستمرارية البيولوجية ،ويشترك أعضائها في تقاليد ثقافية واجتماعية مميزة، لذا تعرف بأنها "فئة متمايزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمايزة بذاتها وترتبط معا بروابط السلالة والثقافة أو القومية"[2].

وعليه فالاثنية تكون أقلية داخل الدولة عندما تكون هي المجموعة الأقل والأصغر عددا مقارنة ببقية مكونات المجتمع أو الجماعات الأخرى داخل الدولة، وتكون مختلفة ومتمايزة عنهم في بعض الخصائص والسمات كالأصل والعرق أو اللغة أو الدين وغيرها. وتكون في وضع غير مسيطر على السلطة والثروة والنفوذ داخل الدولة، وقد تكون تعاني من التهميش والاقصاء والاستبعاد، أو من العنف والتمييز من طرف باقي الجماعات.

ثانيا_العرقية: وهي كلمة تأتي من العرق (Race) والتي تعني مجموعة من البشر يشتركون في بعض الصفات الجسمانية والفيزيقية وأنهم يشتركون في موروثات جينية واحدة، فالعرقية تقوم على صلات الدم والسلالة، وهذا بخلاف الاثنية التي ترتكز أكثر على الهوية والثقافة والتقاليد والروابط الاجتماعية.[3]

هناك من لا يقر بوجود اختلاف بين الجماعة العرقية والأقلية، فنجد هناك من يستعمل لفظ الأقلية للإشارة إلى الجماعة العرقية أو إلى الأقلية القومية. اعتبر اليونان القدامى بأن العرقية تشير الى جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، وتعرف كذلك بأنها "تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية كوحدة الأصل، أو الثقافية كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ وغيرها من المقومات الثقافية"[4]، وإذا كانت الجماعة العرقية تعيش في مجتمع يضم جماعة أو جماعات أخرى ،فهنا نكون بصدد جماعة عرقية، أما إذا كانت تشكل منفردة الكيان البشري لمجتمعها، فإننا نكون بصدد أمة أو قومية وليس جماعة عرقية.

---

[1] - Aymeric CHAUPARDE , Introdiction a l'analyse Géopolitique, (Paris : Editions Ellipses, 1999), P 116.

[2] - عبد العزيز راغب شاهين، مرجع سابق، ص 159,

[3] – عبد المهدي عاشور، التعددية الاثنية في جنوب افريقيا(ليبيا : أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004)، ص 28.

[4] – أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في: الأقليات والجماعات والحركات العرقية. (الاسكندرية، مصر: دار فاروس العلمية، 2015)، ص 81.

والعرقية "هي فئة من السكان تعيش في مجتمع أكبر، لها ثقافتها المتمايزة وتشعر بذاتيتها، ويرتبط أفرادها إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية"، ويعيشون في اطار مجتمع مخالف لإطارهم الحضاري والثقافي ويظلون محتفظين بتميزهم الثقافي.[1] ويكون أفرادها مدركين لمقومات هويتهم وذاتيتهم، ويعملون من أجل الحفاظ عليها، وتعزيزها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل والاندماج.[2]

فالعرقية تعني جماعة متميزة في مجتمع ما بغض النظر عن حجمها، والأقلية تطلق على جماعة عرقية أقل عددا، أو أقل عددا ومستضعفة داخل الدولة، والأقلية حسب البعض ليست الأقل عددا بل الأقل أهمية ومكانة، أي الأخذ بعين الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.[3]

رابعا–الطائفية: في المعنى اللغوي تأخذ الطائفية (Sectarianism) معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في اطاره، وتشير إلى عدد من البشر، يتضمن فكرة الأقلية العددية المتحركة في إطار الكل، بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها. فالطائفية مصطلح يستخدم للدلالة عن كيانات مختلفة في خصائصها، يكون القاسم المشترك بينها هو القلة العددية، وقد اختلط مفهوم الطائفية ذات المكون العددي مع مفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فلسفي أو عرقي أو مذهبي، ليفند معنى الفاعلية الخاصة بالأقلية العددية والمنفصلة عن فاعلية الكل، وبذلك أصبح المفهوم يستخدم بديلا لمفاهيم العرق والدين التي كانت سائدة، وانتجت "الطائفية" باعتباره تعبيرا عن حالة أزمة تعيشها المجتمعات.[4]

وقد تؤدي الطائفية إلى نزاعات بين مجموعات وفئات داخل الدولة قائمة على أسس دينية أو مذهبية أو عرقية أو لغوية، فقد تنفجر هذه النزاعات بشكل أكثر حدة وغالبا يكون لها طابع التمدد خارج نطاقها، ويرى بعض الباحثين أن سبب النزاعات الطائفية يعود إلى فشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في دمج مكونات المجتمع من جمعات وفئات مختلفة في اطار هوية وطنية موحدة جامعة بصورة توافقية بما يجعل الانتماء للوطن في مقدمة الانتماءات والهويات الفرعية الأخرى، وأحيانا يكون للعامل الخارجي دور في تأجيج النزاعات الطائفية مثلما حدث في لبنان والعراق وسوريا واليمن وغيرها.[5]

---

[1] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 82.

[2] - نفس المرجع، ص 89.

[3] – عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات(الإسكندرية–مصر: دار الجامعة الجديدة، 2015)، ص 55.

[4] – نفس المرجع، ص 65.

[5] – نفس المرجع، ص66.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تصعيد مشكلة الأقليات

تعرف أغلب المجتمعات والدول في العالم المعاصر تعددية مجتمعية، ناتجة عن وجود الأقليات بكل تصنيفاتها الاثنية، العرقية، القومية، الدينية واللغوية...الخ، وقد ارتبطت هذه التعددية تاريخيا بحركة التجمعات البشرية وانتقالها، وهجرتها من مكان إلى آخر بحثا عن الاستقرار الجغرافي أو الموارد الاقتصادية أو الأمن والتمكين، كما ارتبطت بالتغيرات السياسية الدولية خاصة الحروب والصراعات، وبالظاهرة الاستعمارية التي ساهمت وعملت على تغيير الحدود السياسية، وتقسيم الأمم والشعوب والجماعات بشكل لم يراع خصوصية امتدادات هذه العرقيات، بين كثير من الدول وفقا لاعتبارات سياسية واقتصادية وغيرها.

إن التعددية المرتبطة بالأقليات داخل المجتمعات والدول ،ليست هي السبب الدائم أو المتغير الثابت في إثارة الحروب والنزاعات، بل هناك أسباب وعوامل أخرى، تساهم في إثارة وتصعيد مشكلة الأقليات داخل الدول ،منها التحفيز السياسي والإثارة الايديولوجية لمشاعر الأقليات، سواء الاثنية والعرقية واللغوية والدينية، وكذا طبيعة الآليات السياسية المنتهجة للتعامل مع التعددية داخل الدول، اضافة إلى تدخل الأطراف الخارجية في محاولة توظيف الأقليات داخل هذه الدول لأغراض ومصالح مختلفة ومتعددة.[1]

وفي الوقت الذي نجحت بعض الدول، في ارساء قواعد متوازنة لحل معضلة الأقليات، وتحويلها إلى عنصر قوة وثراء، لا تزال كثير من الدول الأخرى ان لم نقل معظمها، متعثرة في هذا الاتجاه خاصة دول العالم الثالث/الجنوب حاليا. إن عدم التكامل و الاندماج ،والتعددية السياسية والاجتماعية، وما يترتب عنها من نتائج سياسية، هي بالضرورة نتيجة للنهج السياسي الذي يتخذه المجتمع أو الدولة في التعامل مع الظاهرة، فكلما كان المجتمع أكثر انفتاحا وتعقلا في معالجة مشكلات التعددية، على أساس المساواة والديمقراطية واحترام الغير ،وبناء المؤسسات القادرة على التغير الاجتماعي المستمر، كلما أدى ذلك للاستقرار وتحصين الوحدة الوطنية والمجتمعية، وعلى العكس من ذلك كلما افتقد المجتمع السياسي،

[1] – دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، الطبعة الأولى، (عمان–الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص 22.

لقدرات الحركية والتغيير ،وسار في نهج الانغلاق والانعزالية والتعصب ،وفشل في بناء سياسة جامعة ،ما يصعب عليه استيعاب الآثار والنتائج السلبية لمشكلة التعددية المجتمعية.[1]

ومن العوامل والأسباب المساعدة في بروز وتصعيد مشكلة الأقليات داخل الدول والمجتمعات نذكر ما يلي:

- عدم ثقة الأنظمة السياسية الحاكمة في بعض الدول في الأقليّات الموجودة داخل إقليمها، وبالتالي تعدّها خطر على النظام السياسي القائم؛
- خوف الدول القطرية من انفراط الوحدة الوطنية، والمس بسيادتها عن طريق المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي، وتقرير المصير، والاستقواء بالخارج؛
- غياب الحرية والديمقراطية عن أنظمة الحكم السياسية للدول هذه، جعلها تضع مشاكل الأقليّات في خانة الطابوهات، والتعامل معها من خلال التدابير الأمنية المشددة، ولكن ما إن يتغير أسلوب الحكم حتى تصبح قضية الأقليّات مطلبًا سريعًا وحيويًا، وهذا ما حصل في العراق بعد 2003 مع سقوط نظام صدام حسين؛
- تذهب أنظمة الحكم إلى أنّه مجرد طرح قضايا الأقليّات للنقاش يضعف الشعور بالمواطنة، وهذا يجعلها تطالب بالاستقلال ما يزيد من عزلتهم عن بقية المجتمع، ويزيد في تغذية الشكوك الطائفية، والعرقيّة الموجودة بين الأقليّة، والأغلبية في الدولة وأقاليمها؛[2]
- تذهب الأقليّات إلى التحالف مع القوى الخارجية بهدف تحقيق الانفصال عن الوطن الأمّ، كالأكراد عندما تحالفوا مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، والأقليّة المسيحية التي تحالفت مع أوغندا ضد السودان؛[3]
- تعدّ الأقليّات ذات النزعة الانفصالية تهديدا خطيرا لأنها تعتبر تحديا للايديولوجية والتي تتبعها معظم الجماعات المستقرة وتعني تفتيت الدولة وبصفة عامة يقاوم ذلك الاتجاه بالقوة [4]، خصوصًا إذا

---

[1] - دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص ص 22-23.

[2] – عماد هاشم وآخرون، " **الأقليّات وأبعادها الجيوسياسيّة على الأمن القوميّ العربيّ**"، **2010، مقال على الرابط** **http://www.awraqthaqafya.com/743** **،اطلع عليه في 2021/03/12.**

[3] سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات(مصر : مكتبة الأنجلو المصرية، 1982)، ص 52.

[4] تيد روبرت جار ،اقليات في خطر ،ترحمة مجدي عبد الحكيم (القاهرة : مكتبة مدبولي ،1995)،ص350.

كانت الأقليّة بأعداد كبيرة وتمتلك موارد اقتصادية كبيرة، ما يدعم نزعتها الانفصالية، والاستقلال عن الدولة الأمّ، وهنا تفقد الدولة جزءًا لا يستهان به من أرضها؛

- إن الاستعمار خرج من الدول المستعمَرة سابقا، لكنه قام بزرع المشاكل الداخلية، وجعلها عرضة للحروب، والصراعات الداخلية، لإثارة النزعات الانفصالية بين الأقليّات والدولة القطرية؛
- ظهور تعبئة غير مشروعة لقطاعات معينة من طرف الأقليّات او بعض من قياداتها المتطرفة، وتبنيها مطالب غير عقلانية، تخل بالوحدة الوطنية وسيادة الدولة ، وقد تذهب الأقلية إلى حد الرغبة في السيطرة على الأغلبية، انطلاقا من ايمانها بالتفوق الذاتي على الأخرين؛[1]
- طبيعة تعامل الدولة والمجتمع للأقليّات، واتجاههم في الغالب نحو تجاهل بعض المطالب المشروعة للأقليّات،[2] بحيث يتولد إحساس لدى هذه الأخيرة، بوجود فجوة بين حجم إسهامها في العملية الاجتماعية ككل، الأمر الذي يؤدي إلى مشاعر الإحباط لديها، والذي يؤدي بدوره إلى السخط الذي يصعد من درجة العداء داخل الجماعة، فتظهر أولاً في شكل توترات، ثم تنفجر في النهاية من خلال سلوكيات عنيفة، تصل قمتها حين تتخذ شكل الصراع المسلح؛
- عدم مراعاة الأغلبية لأوضاع ومصالح الأقليّة الاثنية، بحيث تدرك هذه الأخيرة أن الأغلبية تستخدمها استخدامًا براغماتيًّا أحيانًا، ومن دون مراعاة لأوضاعها أحيانًا أخرى؛
- قيام أفراد الأقليّات بدور مضاد لوجود ومصالح الأغلبية، وخصوصًا عند ادراك الأغلبية أن الأقليّة قد تحالفت مع عناصر خارجية ضدها، وهنا نجد الكثير من السياسات والأساليب التي تتبعها جماعة الأغلبية المسيطرة في مواجهة الأقليات كالإخضاع أو الامتصاص بالقوة، أو التهجير القسري والإبادة والاضطهاد وغيرها[3]؛
- وجود جماعة إثنية كبيرة نسبيًّا، وإن كانت أقليّة بالنسبة إلى الأغلبية، وأيضًا إن تركزت هذه الجماعة الإثنية في منطقة جغرافية محددة وواحدة، قد تتحول من خلالها الكثافة السكانية إلى كثافة اجتماعية، هذا إلى جانب إمكانية وجودها في مناطق حدودية، يسهل من خلاله تقديم الدعم العسكري منها إلى الجماعة في حال قيام النزاع المسلح، إضافة إلى دعم الجماهير الذين يشكلون العنصر البشريّ لهذه الأقليّة، بحيث يؤدي هذا الوضع إلى تعبئة الجماعة الإثنية أثناء عملية الصراع مع الأغلبية؛

---

[1] – سميرة بحر، مرجع سابق، ص 52.

[2] - عماد هاشم وآخرون، مرجع سابق،

[3] - سميرة بحر، مرجع سابق، ص 53.

- تعد العوامل الخارجية كذلك، من العوامل الأساسية التي لها دورا كبيرا وفعالا في إثارة النزاعات بين جماعات الأقليّات بعضها البعض، أو بين أي منها وبين النظام السياسي الذي يمثل الأغلبية، وذلك عن طريق استغلالها للعوامل الداخلية. فعادة ما تلجأ الدول لخدمة مصالحها المختلفة إلى توظيف الأقليات، حيث تستغل الفوارق الإثنية، المذهبية واللغوية كعامل للولوج إلى الجماعات المختلفة، وتأجيج الاختلافات الموجودة بينها، حتى تستطيع توظيفها حسب أجندتها، ومصالحها على حساب أمن واستقرار الدول، وهذا من خلال انتهاج سياسة فرق–تسد بين سكان الدولة المستهدفة، فيتم التركيز بشكل مدروس على مجموعة سكانية معينة ،لها خصائص تميزها عن بقية أو غالبية مواطني تلك الدولة، فيعمدون على تنمية مشاعر التمايز العرقي واللغوي والثقافي، ويقدمون لهم المساعدات بمختلف أشكالها؛[1]
- تشكل شرعية النظام السياسي أيضًا عاملا رئيسا لمواجهة الصراعات الإثنية، ذلك لأنه إذا كان النظام السياسي ضعيف الشرعية، فإن قدرته على مواجهة الصراعات الإثنية تكون محدودة للغاية، وذلك لافتقاده دعم الأغلبية، والأقليّة على السواء، ونجده ليس فقط عاجزًا عن السيطرة على هذه الصراعات، ولكنه قد يستغلها لإقامة توازن بين الجماعات بهدف إطالة مدة بقائه، ومن ثَمَّ فهو يتحالف مع بعضها ضد الأخرى ،الأمر الذي ينتهي إلى مزيد من إشعال وإذكاء لهذه الصراعات[2].

[1] _ عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية (الجزائر: طاكسيج كوم، 2009)، ص 79.

[2] - عماد هاشم وآخرون، مرجع سابق.

المطلب الثالث: معايير تصنيف الأقليات

تعتمد عدة معايير في تصنيف وتحديد الأقليات، منها المعيار الديني، العرقي، اللغوي والثقافي، إلى جانب الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأقليات، بحيث يوجد بعضها في وضع أفضل من غيرها من الجماعات داخل الدولة من حيث المستوى المعيشي والمشاركة السياسية داخل مجتمعاتها، كما توجد أقليات مسيطرة وأخرى غير مسيطرة.

ويختلف الباحثون على ايجاد تصنيف مشترك يتسع لجميع أقليات العالم، رغم اتحاد بعضها في مظهر من المظاهر، إلا أنها لم يتمكنوا من تقديم الأدلة والأسس المقبولة والمقنعة لجعل التصنيف شاملا، ولذلك من الضرورة الملحة على الباحثين، وضع معايير تصنيف تراعي مختلف أنواع الأقليات، وتحدد فواصلو خصوصية كل نوع بشكل مستقل، بدل البحث عن معيار يشمل الجميع، لأن هذا أمر وعلى ما يبدو يستحيل تحقيقه، وعيه نحاول ذكر فيما يلي أهم معايير تصنيف الأقليات.

الفرع الأول: المعيار الديني

الأقليات الدينية هي مجموعة أو مجموعات أقل عددا في المجتمع وتكون في وضع غير مهيمن، وما يميزها عن باقي الجماعات الأخرى هو طابعها الديني، ويشعر أفرادها بالتضامن والرغبة في حماية وجودهم كجماعة متميزة.[1]إن الكثير من الدول والمجتمعات في العالم، تعرف تعدد في الديانات، ومنه تبرز الأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود في المجتمعات الاسلامية والعربية مثل الأقباط المسيحيين في مصر، والمسيحيين في العراق ولبنان...الخ، أو الأقليات المسلمة في الهند والدول الأوروبية كفرنسا وروسيا...الخ، وبعض الدول الآسيوية والأمريكية. وتشهد بعض الدول والمجتمعات صراعات دينية، يكون ضحيتها هذه الأقليات الدينية غير المهيمنة، مثل ما يحدث في ميانمار أو بورما، من تقتيل وتهجير للأقلية المسلمة الروهينغا على يد الأغلبية البودية المهيمنة على الحكم. والصراع الديني في نيجيريا بين المسلمين والمسيحيين، والطائفي في لبنان...الخ.

ويختلف وضع الأقليات الدينية من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فهناك دول تعترف وتقر بحقوق الأقليات الدينية كالدول الإسلامية، باعتبار أن الإسلام لا يكره الناس على اختيار دين بعينه،

[1] – لطفي خياري، توظيف الأقليات وتأثيرها على أمن واستقرار الدول: الطائفية في لبنان نموذجا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2018/ 2017)، ص 45.

ومن حق باقي الأقليات غير المسلمة أن تعيش كاملة الحقوق، وكذا الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الأنسان وحرياته الأساسية، والتي من أهمها حرية المعتقد. بالمقابل نجد دولا أخرى لا تعترف بحقوق الأقليات الدينية تحت مبررات مختلفة، وأحيانا تعاني الأقليات الدينية داخل هذه الدول، من القمع والاضطهاد وحتى التقتيل والإبادة.

الفرع الثاني: المعيار اللغوي

الأقليات اللغوية هي تلك الجماعات التي تتكلم لغة مختلفة عن لغة باقي المجتمع، أو هي لغة أقلية تختلف عن باقي لغات الجماعات الأخرى داخل الدولة، وتعتبر الأقليات اللغوية من أكثر الأقليات انتشارا، لذلك يعتبر المتغير اللغوي من أهم معايير التي تدخل في تصنيف الأقليات داخل الدول والمجتمعات، فاللغة ليس مجرد أداة للتخاطب والتواصل بل هي وعاء ثقافي وأسلوب تفكير وأداة للتنشئة الاجتماعية والسياسية،[1] وإن كان هذا الاختلاف اللغوي طبيعي ومن سنن الله في خلقه مصداقا لقوله تعالى في القرآن الكريم :" **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ، إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ...**"[2]، إلا أنها في كثير من الأحيان تكون سبب للنزاعات والصراعات بين الأقليات، وسبب للنزاعات الداخلية في الدول، خاصة عند عدم الاعتراف بالتعدد، أو محاولة قمع واضطهاد باقي الأقليات المختلفة، مثل ما تعانيه أقلية الروهينغا في بورما من اضطهاد وتقتيل من الأغلبية البوذية المسيطرة، ومسلمي الايغور في الصين، ومثل ما يوجد في كثير من الدول الافريقية كالسودان وافريقيا الوسطى واثيوبيا ومالي والكونغو من مشكلات سياسية وأمنية نتيجة وجود أقليات داخل هذه الدول وعجز هذه الأخيرة عن توظيف هذا التعدد بشكل ايجابي.

الفرع الثالث: المعيار القومي: الأقلية القومية هي جماعة من الأفراد يعيشون في دول غير دولهم، ويشعرون بالانتماء إلى أمة غير الأمة التي يعيشون على أرضها وينتسبون إليها. كما توجد أقليات قومية لا دول لها ولا تربطها أي رابطة أو علاقة بدولة أجنبية أخرى مثل الأكراد والكتلان والاسكتلنديين...الخ.

---

[1] – عبد القادر الهلي، آليات إدارة الصراعات الاثنية في ظل الأنظمة الفيدرالية دراسة حالة العراق(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2017/ 2018)، ص 15.

[2] – القرآن الكريم، سورة الروم، الآية رقم :22.

تتميز الأقليات القومية بارتباطها بالإقليم الذي تتواجد وتتمركز فيه، وهو ما قد يشكل خطرا على وحدة الدولة واستقرارها، لأن مطالبها تكون مركزة على الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها، وتكون مطالبها بالحكم الذاتي أو الانفصال والاستقلال، عكس الأقليات الأخرى التي تكون مطالبها ثقافية ولغوية، مقترنة بإحياء تراثها الثقافي، أو الاعتراف بلغتها وحرية استعمالها، أو المطالبة بالحرية الدينية بالنسبة للأقليات الدينية.[1] وقد تكون مدخلا للمطالب الانفصالية في أحيانا أخرى.

الفرع الرابع: المعيار الإثني والعرقي

تعتبر الأقليات الإثنية من بين أكثر الأقليات انتشارا في العالم، ويقصد بها "مجموعة من الأفراد مرتبطين فيما بينهم ،بمجموعة من الخصائص المعقدة من جنس، عرق، عادات، معتقدات، لغة وتاريخ سياسي وغيرها"[2].

وتختلف العرقية عن الاثنية بالرغم من استعمالهما أحيانا كمترادفين والخلط بينهما، فالإثنية تتميز عن العرقية أو العرق في كون هذه الأخيرة تعتمد على المميزات الفيزيقية والبيولوجية، عكس الاثنية التي ترتكز على اللغة والتاريخ والمعتقدات والشعور بالانتماء لنفس المجموعة..الخ. فللعرقية مقومات فيزيقة وبيولوجية كما قد تكون لها مقومات اجتماعية وثقافية، وتتمثل المقومات الفيزيقة في وحدة السلالة أو الأصل أو العرق الذي ينحدر منه أفراد الجماعة، وما يترتب على ذلك من اشتراك الأفراد في سمات مميزة ناتجة عن الوراثة البيولوجية، وهي سمات من شأنها أن تظل ثابتة نسبيا خلال الأجيال المتعاقبة الأمر الذي يسمح بالحفاظ على كيان الجماعة العرقية وصيانة ذاتيتها.[3]

والاثنية كذلك يشوبها الغموض لارتباطها بمفهوم العرق، لكنها لها خصائص تميزها عن باقي المفاهيم والمصطلحات الأخرى، وهذا لغرض تحديد نوع الأقليات التي تندرج ضمن الأقليات الإثنية. إن من التعاريف التي تساعد على تصنيف الأقليات الإثنية، نجد تعريف أنطوني سميت (Anthony D Smith) الذي يعرفها على أنها "جماعة من الناس تعيش على أرض وإقليم لها ماضي وتاريخ مشترك، وتتميز بضمير جمعي خاص بها، ولها شعور بالتضامن بين أعضاء الجماعة"[4]، فحسبه كان البشر

[1] – لطفي خياري، مرجع سابق، ص 65.

[2] - Aymeric CHAUPARDE , ibid , p 116.

[3] – أحمد وهبان، مرجع سابق ، ص 90.

[4] - Anthony D. Smith , National Identity, (London : Edidionts Penguin Books, 1995), P 39.

دائما يشعرون بهويات متعددة، وحتى في المجتمعات ما قبل التاريخية، كانت العائلة والعشيرة والمستوطنة تتنافس على الفوز بولائهم، وبالانتقال إلى المجتمعات التاريخية يجب أن تضاف إلى دوائر العائلة والموطن في تحديد الهوية، دوائر دولة–المدينة والفئة الاجتماعية أي الجماعة الاثنية.

الفرع الخامس: المعيار العددي الكمي

ويعتبره البعض عاملا حاسما في مدى قوة وضعف الصراع والتنافس القائم باستمرار بين الأقلية والأغلبية، فارتفاع النسبة العددية للأقلية، يولد لديها احساس بالقوة النسبية، التي تجعلها أكثر استجابة لطموحات أفرادها، الذين قد يغالون ويبالغون في تعبيرهم عن الذات، ويبالغون في المطالب الخاصة بالأقلية، وعلى العكس من ذلك، كلما تضاءلت ونقصت نسبة الأقلية في المجتمع، كان الطرفان الأقلية والأغلبية أقرب إلى العقلانية في المواقف والسلوكيات. ففي صفوف الأقلية تتحكم النظرة الواقعية ويقل دور المغالين، وفي صفوف الأغلبية يكون الاطمئنان على الذات فيزداد التسامح.[1]

وعلى أساس المعيار العددي يرى البعض، أن الأقلية هي "جماعة تحتل مرتبة أدنى من الناحية العددية، مقارنة ببقية سكان الدولة والمجتمع، ويكون لها مركز غير مهيمن، ويكون أفرادها من مواطني الدولة، ويتميزون بخصائص اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن تلك التي يتميز بها بقية السكان، ويظهرون شعورا بالتضامن يوجه نحو المحافظة على ذاتيتهم الثقافية أو اللغوية أو الدينية.

ومن جهة أخرى يرى البعض أن الأهمية الحقيقية للأقلية، لا تكمن في الجانب العددي أو الكمي، بل في وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فهناك ما يعرف بالأقليات الاستراتيجية، والتي تكون قليلة العدد لكنها مسيطرة سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، ونجدها تحتل مكان مهما في الدول، كالموارنة في لبنان والتوتسي في بورندي وروندا والتغرين في اثيوبيا[2]. ورغم اختلاف الباحثين في تحديد المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات، بيد أنها تعتبر هذه المعايير ذات أهمية كبيرة من حيث كونها قد تشكل عاملا فعالا في توجيه سلوك الأقليات وحتى تحديد توجهاتها وأهدافها.[3]

---

[1] – برية عقعاق، تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي والوسائل الدولية لحمايتها (مصر: دار الفكر والقانون، 2013) ص ص 83-84.

[2] – دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 24.

[3] – ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وعولمة ،جامعة بمنتوري قسنطينة ، 2004/2005)، ص 16.

المبحث الثاني: ماهية الحروب الأهلية

في هذا المبحث تحديد ماهية الحروب الأهلية، من حيث التعريف وذكر أهم أنواعها وأشكالها، وأهم الأسباب التي تؤدي إلى قيام مثل هذه الحروب داخل الدول.

المطلب الأول: تعريف الحرب الأهلية

مع نهاية الحرب الباردة شهدت الدراسات السياسية اهتماما كبيرا بظاهرة الحروب الأهلية، خاصة مع تراجع حدة الحروب الدولية، واندلاع وتصاعد الحروب الأهلية في الكثير من المناطق في العالم، فما هي الحروب الأهلية وما هي مظاهرها وخصائصها؟

يعرف تيد روبرت جار « Ted Robert jarre »الحرب الأهلية بأنها "أحد أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية من أجل تحقيق مصالحها، وتحارب فيها وحدات عسكرية تابعة للجماعة الإثنية المعنية، ضد قوات النظام الحاكم، أو ضد قوات الجماعات الإثنية الأخرى. وتنطلق تلك الجماعة من مناطق معينة تعتبرها كقاعدة مركزية لها"[1]، وهنا يكون الهدف إجراء تغيرات جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات.

فالمجموعات الاثنية والعرقية تجنح لخوض نزاعات عنيفة مسلحة فيما بينها أحيانا، نتيجة لتضارب القيم، وبذلك فإن المجتمعات المتنوعة، هي مشاريع حرب أهلية مؤقتة وكامنة، وقابلة للانفجار في أي لحظة، وهو ما يضرب سلبا جهود تحقيق الاستقرار والتنمية والسلم الاجتماعي في الدول المعنية.[2]

ويقصد بالحرب الأهلية "صراع مسلح يقع داخل الدولة بين جماعتين أو جماعات، تسعى إحداهما للاستيلاء على السلطة في الدولة أو في جزء من أقاليمها ،بينما تعمل الجماعة الأخرى على الحفاظ على مكتسباتها السابقة، وهي ليست حربا بالمفهوم التقليدي، بل تأخذ شكل انتفاضة أو تمرد أو

[1] – مي عبد الرحمن محمد غيث، دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الأهلية : دراسة حالة السلفادور 1992–1996، الطبعة الأولى (برلين–ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص 38.

[2] – ياسر الغرباوي، الهروب من الحرب الأهلية : مصر نموذجا، الطبعة الأولى (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص 19.

احتجاجات مسلحة بين "الثوار" أو المنتفضين، وبين القوات المسلحة النظامية.[1] فهي نزاعات مسلحة داخلية، وتخلف عددا كبيرا من الضحايا نتيجة القتال الذي يضر بجميع الأطراف، وهي مستمر بصورة نسبية. وتنتهي الحرب الأهلية، عندما يكون هناك نصر عسكري، واتفاقية سلام أو هدنة ينهيان القتال بين الأطراف المتحاربة داخل الدولة.[2]

ويعرفها أحمد ابراهيم محمود بأنها "شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس اثنية أو أيديولوجية، من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الاطاحة بنظام الحكم، أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، ويشمل هذا الصراع أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة ،ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها".[3]

وبناء على هذا التعريف نستخلص عدة عناصر أساسية تتميز بها الحروب الأهلية وهي:

- الحرب الأهلية أو الصراع الداخلي تكون داخل حدود الدولة الواحدة؛
- يمكن أن تقع الحرب الأهلية على أساس الانتماءات الاثنية والعرقية للجماعات المتصارعة، أو على أساس مذاهب سياسية معينة، يتم من خلالها تنظيم عمليات التعبئة ،والاقتتال بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن المزج بين الشكلين كذلك، وتكون هذه الصراعات داخل الدولة بين كيانات أو جماعات عرقية واثنية، تسعى إلى الانفصال والحكم الذاتي أو الاستقلال، أو تكون حول امتلاك القوة والسلطة وزيادة النفوذ، أو الاعتراف بالهوية، أو مشاركة الطوائف العرقية والدينية والقبلية والعشائرية في السلطة، أو في صنع القرار والمشاركة السياسية، أو زيادة حصتها في الموارد...الخ[4]؛

---

[1] – حبيبة رحابي وعبد اللطيف بوروبي، " أساليب التدخل في النزاعات الإثنية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، (المجلد: 34، العدد: 01، سنة 2020)، ص 1290.

[2] – نيكولاس سامباس وجونا شولهوفر–ول، هل التقسيم حل للحرب الأهلية؟، الطبعة الأولى(أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، 2001)، ص 29.

[3] – مي عبد الرحمن محمد غيث، مرجع سابق، 38.

[4] - نعيمة الحواطي، دور المتغير الإثني–القبلي في تغذية الصراع الداخلي الليبي منذ احتجاجات 17 فبراير 2011(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3، ،2018/ 2019)، ص 86.

- يمكن أن يكون موضوع الصراع في الحرب الأهلية، هو تغيير السياسات الحكومية أي ممارسة الضغط على الحكومة لتغيير سياسة معينة على صعيد المشاركة السياسية، أو التوزيع وتحصيص الموارد من جانبها؛
- الإطاحة بنظام الحكم القائم، فقد يكون هدف الحرب الأهلية يرتكز على تغيير نظام الحكم ذاته، سواء كان التغيير جزئي أو جذري؛
- الحصول على الحكم الذاتي، فالحرب الأهلية يمكن أن تهدف إلى تمكين جماعة أو جماعات اثنية، من الحصول على الحكم الذاتي ،أو توسيع صيغة حكم ذاتي قائمة، مع استمرار قبول هذه الجماعات للعيش داخل الدولة؛
- يمكن أن تهدف الحرب الأهلية إلى اقامة دولة مستقلة تماما عن الدولة الأم، أو الانفصال بالإقليم إلى دولة مجاورة، وهو ما ينطوي على رفض جماعة أو جماعات معادية للنظام الحاكم في الدولة الأم لمبدأ البقاء ضمن سيادة الدولة؛
- أعمال العنف المسلح المنظم واسع النطاق، تعني أن الحرب الأهلية لابد أن تشمل مشاركة عدد كبير من الأفراد في أعمال العنف المسلح، وأن يتسبب هذا العنف في وقوع كثير من الضحايا؛
- مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير إلى أن الحرب الأهلية تتسم بتقسيم أراضي الدولة بين جماعتين أو أكثر، بحيث تمارس كل جماعة عملياتها القتالية انطلاقا من هذه المناطق، كما تفرض كل جماعة في منطقتها قانونها الخاص بعيدا عن سلطة الدولة. [1]

ويعرفها آدم بمبا بأنها: "صراع مسلح داخل دولية بين مجموعات منظمة، تهدف الى السيطرة على السلطة المركزية أو في منطقة معينة، أو تهدف إلى احداث تغيير في قرارات الحكومة". وفي تعريف أكثر ايجازا "أنها صراع بين جماعتين، كليتهما مواطنة في الدولة نفسها".[2]

[1] – مي عبد الرحمن محمد غيث، مرجع سابق، ص 39.

[2] – آدم بمبا، النزاعات الأهلية في افريقيا: قراءة في الموروث السلمي الاسلامي (مملكة تايلاند: كلية الدراسات الاسلامية، جامعة الامير سونكلانكرين ،2010)، ص9

وفي تعريف آخر تعرف بأنها: "صراع سياسي عنيف أو الذي يحمل القابلية لأن يكون عنيفا، ويكون ضمن اطار بيئة داخلية أو محلية، وليس ضمن اطار أنظمة اقليمية او دولية، وهو عنيف مسلح أو قابل لأن يصبح عنيف ضمن حدود الدولة الواحدة".[1]

فالحرب الأهلية هي صراع أو نزاع داخلي، أي يكون داخل الدولة الواحدة، يكون بين مجموعات متباينة، وعادة ما يكون بين النظام الحاكم، وبعض المجموعات المعارضة له والمناهضة لأسباب إثنية أو عرقية أو سياسية...الخ، بحيث تسعى كل مجموعة لتحقيق مكاسب ذاتية على حساب المجموعات الأخرى، وقد تأخذ شكل التمرد أو الانتفاضة أو الاحتجاج أو الثورة، وتتباين أهدافها وغاياتها من دولة لأخرى.

[1] – سامي ابراهيم الخزندار: ادارة الصراعات وفض المنازعات باطار نظري (قطر: مركزالجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ،2014)، ص83.

المطلب الثاني: أسباب قيام الحروب الأهلية

هناك عدة أسباب مختلفة تؤدي إلى قيام الحروب الأهلية في الدول ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

الفرع الأول: سياسة التمييز

يرى جون بريتون (John Bretton) أن الحرب الأهلية أو الصراع الداخلي يكون نابعا من التمييز الذي يكون ضد جماعة معينة، سواء كانت اجتماعية أو عرقية أو دينية أو جماعات مصالح في المجتمع، حيث يشعر أحد الأطراف بأن هويته وأمنه وبقاءه مهدد من قبل طرف آخر، وإذا ما ارتبط الصراع بفاعلين لهم ملامح مجتمعية أو إثنية أو قبلية أو طائفية أو دينية فإنه يصبح أكثر حدة وامتدادا، مجتمعيا أو عابرا لحدود الدولة، إذا كانت هناك جماعات تتشابه مع ملامح هؤلاء الفاعلين في الجوار الاقليمي.[1]

وبسبب سياسات التمييز التي يعتمدها النظام السياسي الحاكم، تضعف سلطة الدولة على الأقاليم والجماعات، مما يخلق حالة من السخط والتمرد، أو العصيان والثورة في وجه النظام، وقد يصل الأمر إلى حد المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال، بناءً على دعاوي عرقية واثنية وثقافية، –تكون الدعوة إلى الانفصال متى رأت الجماعة أو الأقلية أنها تحوز على المقومات الاساسية لقيام دولة مستقلة–[2] ،فانعدام العدالة التوزيعية للمنافع والثروات والقيم لأبناء الأقليات، يولد لديهم احساس بالتهميش والظلم الاجتماعي.

ومن المعروف أن الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية والسلطوية والقمع وشح المصادر، تشكل أرضية خصبة موضوعية للصراعات الاجتماعية والسياسية، خاصة إذا ما تقاطعت مع الاختلافات الدينية والعرقية والثقافية.[3]

---

[1] - نعيمة الحواطي، مرجع سابق، ص 87.

[2] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 139.

[3] – ناظم شفيق الغبرا، "النزاعات وحلها: اطلالة على الأدبيات والمفاهيم". مجلة المستقبل العربي، (العدد: 171، أيار 1993)، ص 86.

الفرع الثاني: دور النظم السياسية الحاكمة في تسييس التعددية المجتمعية

بحيث لا تحترم النظم الحاكمة خصوصية بعض الأقليات والجماعات داخل الدولة، ويكون هناك منع أو تضييق عليها في المشاركة في حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو الحرمان من الموارد وغياب العدالة التوزيعية للثروات بين الجماعات، وهو ما يرفع من احتمالات قيام العنف والتوتر والصراع، خاصة مع اعتماد بعض النظم السياسية سياسة التفرقة، وتفضيل هوياتها الفرعية على حساب باقي الأقليات والمجموعات، وخصها بالامتيازات والمناصب، وهو ما ينمي نزعة الشعور بالحرمان والاغتراب لدى أبناء الأقليات، ويدفعهم إلى العصيان والتمرد والانتفاضة ضد النظام السياسي والمطالبة بحقوقهم، وهنا تلجأ الأقليات لاستخدام العنف ضد النظام، وهو ما يؤدي إلى حالة الحرب الأهلية في كثير من الحالات.[1]

الفرع الثالث: التدخلات الخارجية

كثيرا ما تتدخل القوى الخارجية في الصراعات الداخلية بين الأقليات والنظام، أو بين الجماعات المختلفة داخل الدولة، فكلما تصاعدت المشكلة بين الأطراف الداخلية، شكل ذلك فرصة للقوى الخارجية للتدخل، ويكون التدخل بتأجيج الأزمات، واحداث التصدعات في الوحدة الوطنية للدولة، وقد يكون هناك تقديم دعم سياسي لبعض الجماعات وحتى الدعم اللوجيستي، لتطعيم عوامل التمرد كالسلاح والأموال والمرتزقة والدعاية والتأييد الخارجي...الخ[2]، وعادة ما يكون هذا التدخل الخارجي إما لدعم أطراف وجماعات داخلية لاعتبارات عرقية أو دينية أو لغوية، أو لاعتبارات المصالح المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو لابتزاز النظام والدول والضغط عليها مقابل تنازلات في مجالات معينة.

الفرع الرابع: عامل الجوار

ويقصد به دور دولة مجاورة خاصة اذا كانت ذات امتداد عرقي وإثني، أين تقوم هذه الدولة بافتعال نزاع عرقي لتحقيق أهداف استراتيجية، من خلال دعمها للحركات الانفصالية بالتدريب والخطاب القومي، وقد يستمر لدرجة تصبح فيها طرفا مباشرا في النزاع، ليتحول فيها النزاع العرقي إلى نزاع بين

[1] – دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 31.

[2] - نفس المرجع، ص 32.

الدول. ومن أمثلة ذلك النزاع في منطقة البحيرات الكبرى الذي تتداخل فيه كل من أوغندا ورواندا والكونغو، ونزاع الأكراد في كل من تركيا والعراق وسورية.[1]

الفرع الخامس: سلوك الأقليات وطموحات قياداتها

بحيث يكون لقادة وزعماء وأعيان الأقليات والمجموعات داخل الدولة، طموح لمراكز سياسية واجتماعية، أو الحصول على درجة معينة من الاستقلال الذاتي، أو الانفصال، وتكوين دولة مستقلة أو الاندماج مع دولة أخرى، وعندما يرفض النظام السياسي تلك المطالب ،أو يقوم بقمعها فإن ذلك يشكل مبررا لتصاعد أعمال العنف والاضطرابات، وقد تلجأ قيادات الأقليات إلى الاستعانة بالأطراف الخارجية، وطلب دعمها في مواجهة النظام الحاكم، كما أن بروز الطموحات القومية الذاتية للأقليات، وتحولها إلى مطلب سياسي للاتحاد مع امتداداتها الاثنية والعرقية في الدول المجاورة سيسهل مأمورية التدخل الخارجي، فالدعم الخارجي يمنح للأقلية مركز أقوى لتحقيق مكاسبها، ويحقق طموح قياداتها في لعب دور بارز على الساحة السياسية[2].

الفرع السادس: دور عامل التحديث

ورغم أن البعض يرى أن التحديث يساعد على تعزيز الاندماج والوحدة الوطنية، لما له من أثر كبير في تفكيك البنى التقليدية (الطائفية والعشائرية والقبلية..) لصالح البنى الحديثة (المجتمع المدني) التي تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية، عبر تعزيز التلاحم والتفاعل بين أبناء الجماعات الاثنية المختلفة داخل الدولة، إلا أن البعض الآخر يرى التحديث أحد أسباب الصراعات في المجتمعات التعددية، فعملية التحديث في المجتمعات التقليدية، لتطوير بناها السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية يؤدي أحيانا، لخلق حالة من الفوضى والاضطراب في آليات التفاعل الاجتماعي بين الجماعات، فالانفتاح الذي يصاحب التحديث، قد ينمي شعور الجماعات أكثر بذاتها، مما يؤدي إلى تضخيم اختلافاتها مع باقي الجماعات داخل الدولة، ويولد الصراع ويحفز التفكك السياسي، فهو يساهم بتهديد القيم الثقافية والمعتقدات الدينية ونمط العيش واللغة وهذا كله يمثل "الهوية" لأي أقلية.[3]

---

[1] _ عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص 57.

[2] - دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص 32.

[3] - نفس المرجع، ص ص 33-34.

الفرع السابع: أزمة بناء الدولة الوطنية

من أسباب الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في كثير من الدول خاصة دول العالم الثالث، هو عجز الأنظمة الحاكمة عن بناء الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحديثة، أين أصبحت تلك الدول مجرد أداة في يد نخب ضيقة الأفق، تعتمد على تثبيت شرعيتها وحكمه على الهويات والولاءات الفرعية التقليدية التي تنتمي إليها، مما دفع إلى أن يحل الولاء للجماعة الفرعية (العشيرة، القبيلة، الطائفة، الأقلية..)محل الولاء للدولة والوطن، وبالتالي تفاقم أزمة الهوية حينما يعجز النظام السياسي عن أداء وظائفه الأساسية في المجتمع الذي يحكمه، ويصبح غير قادر على تحقيق الرضا من جانب الجماعات الأخرى المتعايشة في اطار المجتمع السياسي، مما يؤدي إلى تآكل وضعف شرعيته، ويزداد الوضع سوءا حينما تبدأ الهويات الفرعية المضطهدة داخل الدولة من قبل النظام، بتهديد البنية الاجتماعية عبر اثارة الاضطرابات، وممارسة العنف ضد النظام، وهو ما ينتج عنه في الأخير قيام حرب أهلية ونزاعات داخلية، تؤدي إلى مزيد من التمزق والتقسيم داخل الدول.[1]

فقيام الأنظمة على تثبيت ركائز حكمها على أساس انتماءها الاثني، وحصر المشاركة السياسية في إطار العلاقات الفرعية، وعدم اهتمامها بتنمية الشعور الوطني الموحد بين الجماعات والأقاليم المختلفة، ولجوؤها إلى الأساليب والممارسات القمعية والسلطوية ضد الأقليات، مما جعل التناقض والتصادم صفة تحكُم علاقتها بالأقليات، حيث لا تعترف الأقليات بشرعية النظم في الحكم وممارسة السلطة، ولهذا تلجأ الأقليات إلى ممارسة العنف والتمرد ضد النظم الحاكمة، متى سنحت لها الفرصة لذلك. وكلما زادت حدة الفروقات بين الجماعات داخل الدولة وعدم حلها، تفقد الدولة طابعها كممثل لكل فئات المجتمع، ويأخذ الصراع طابعا اثنيا، عندما تضطر الأقليات وسط الحكم السلطوي الطائفي للانغلاق على ذاتها والتعبير عن خصوصيتها، فيتحول الصراع من صراع اجتماعي بين الطبقات، إلى صراع عصبي بين الجماعات والأقليات المختلفة.[2]

وعليه، فغالبا ما يكون الخلاف بين السلطة القائمة وبعض الجماعات من المجتمع، أو بين السلطة والشعب، نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كانخفاض المستوى

---

[1] _ نفس المرجع، ص 70.

[2] – برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 90.

المعيشي وارتفاع البطالة، والتضيق على الحريات والحقوق الأساسية، واتباع سياسات التفرقة والتمييز بين مكونات المجتمع، أو بين الإقليم، أو بين كافة شعب الدولة والسلطة القائمة. ويمكن أن يتحول الخلاف إلى صراع وحرب بين الطرفين. وغالبا ما يكون السبب في تلك الحروب الأهلية، راجع إلى السياسة المتبعة من جانب السلطة، أو إلى ارتفاع مستوى الوعي، ونمو الحس القومي والشعور بالاختلاف لدى فئة معينة من فئات المجتمع. أما من ناحية الهدف، فيمكن أن تكون المطالبة بتحسين ظروف المعيشة، أو تحقيق وضمان الحقوق والحريات، أو محاولة الاستيلاء على السلطة، أو تغيير النظام، أو اقتسام السلطة، وقد يصل إلى حد الانفصال واقامة وحدة سياسية مستقلة أو تحقيق الحكم الذاتي.[1]

[1] – أحمد بوراس، "التدخل في الصراعات والحروب الأهلية"، مجلة العلوم الإنسانية، (مجلد ب، العدد: 02، ديسمبر 2014)، ص 110.

المطلب الثالث: أنواع الحروب الأهلية

إن الأهداف التي تسعى إليها الجماعات المتحاربة والمتصارعة، هي التي تحدد شكل الحرب الأهلية، ومن أبرز أشكال وأنماط الحروب الأهلية والصراعات الداخلية نجد:

الفرع الأول: حروب أهلية مرتبطة بتقسيم السلطة والثروة

وهذا النمط نجده في كثير من الدول في الفترات الأخيرة، حيث يكون تصاعد لحدة الاحتجاجات داخل الدولة، بهدف اسقاط النظام الحاكم وإزاحته عن الحكم، وتنصيب وقيام مكانه نظام سياسي جديد، يكون قادرا على تقسيم السلطة والثروة،[1] فهذه الصراعات والحروب الداخلية يكون سببها الرئيسي ،هو التسلطية والقمع وغياب العدالة التوزيعية للثروات ،مع اعتماد سياسة الاقصاء والتهميش من المشاركة في الحياة السياسية ،واقتصارها على فئة أو فئات معينة داخل المجتمع دون الأخرى.

في هذا التهميش تزداد حدة ردود الفعل عند الجماعات المهمشة، ضد الجماعات الأخرى التي تحوز على السلطة والثروة، وقد تأخذ شكل عنف مسلح، خاصة عند تكون هناك مقاومة شديدة من طرف النخب الحاكمة، لأي شكل من أشكال التغيير، على سلم هرمية السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وبالتالي يتحول النزاع من صراع سلمي إلى عمل مسلح بين الأطراف داخل الدولة، كل طرف يسعى إلى تحقيق مكاسب على حساب الآخر.

الفرع الثاني: حروب أهلية مرتبطة بشبكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية

وهي تضم فئات من رجال الأعمال والعسكريين والجهاز البيروقراطي والقيادات المحلية وغيرها، وهذه الشبكات تواجه صراعات على مصالحها في المراحل الانتقالية، بعد الاحتجاجات التي تشهدها بعض الدول، فهذه الفئات غالبا ما تكون تستأثر بالمزايا والمصالح على حساب باقي الجماعات الأخرى داخل الدولة، وهو ما يؤدي إلى النزاع والتصارع، من أجل تحقيق أكثر للعدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع، لكن عندما يكون هناك امتناع من قبل الجماعات ،عن التنازل عن بعض المزايا والمصالح، من ثروة ونفوذ وحكم لباقي الجماعات والفئات المجتمعية، تلجأ هذه الأخيرة إلى الاحتجاج والتمرد والانتفاضة، وتصل لدرجة استخدام العنف بين هذه الأطراف، مما يؤدي إلى نشوب

[1] – نعيمة الحواطي، مرجع سابق، ص 96.

الحروب الأهلية داخل الدول، وهذا ما نلاحظه في الكثير من دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية خاصة بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي.

الفرع الثالث: حروب أهلية ترتبط بالانتماءات الفرعية (عرقية و إثنية)

وهي التي بسبب الانتماء على أسس هوياتية سواء كانت إثنية أو عرقية أو دينية أو لغوية أو قبلية أو طائفية أو مذهبية...الخ، بحيث يظهر فيها أطراف النزاع الانتماء الهوياتي مقابل الأطراف الأخرى، وتكون المطالب بإقامة حكم فيدرالي أو حكم ذاتي أو الانفصال،[1] وهذا كرد فعل على التهميش والتمييز الممارس ضدهم، من قبل النظام والسلطة الحاكمة أو من قبل جماعات أخرى داخل الدولة.

الفرع الرابع: حروب الانفصال

وهي من صور الحروب الأهلية التي تنشأ داخل الدولة، ويكون هدفها هو إقامة دولة جديدة خاصة بالجماعة العرقية أو الاثنية أو الدينية...الخ، أي الانفصال عن الدولة الأم[2]، ويكون فيها العنف أكثر ضراوة ضد الحكومة الشرعية للدولة[3] أو حكومة النظام القائم. ويرى البعض أنها اقسى الحروب وأكثر تدميرا، حيث يسعى كل طرف أن تصبح له اليد العليا بأي ثمن، وبالتالي يكون العنف والتدمير أكثر حدة وشدة.[4]

---

[1] - نعيمة الحواطي، مرجع سابق، ص 97.

[2] - عبد الله نوار شعث، التدخل الدولي في النزاعات المسلحة بين الضرورة ومبدأ التدخل، الطبعة الأولى (الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2017)، ص 359.

[3] – عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص 31.

[4] - مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي(مصر: دار الكتب القانونية، 2008)، ص 60.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأقليات والحروب الأهلية

نجد في الأدبيات والكتابات السياسية المتعلقة بالأقليات والنزاعات والحروب الأهلية، الكثير من النظريات والمقاربات والمداخل التي تحاول تفسير وتحليل هذه الظاهرة، وفي هذا المبحث سنحاول التركيز على ذكر أهم هذه المقاربات النظرية والمتمثلة في المقاربة الإثنو–واقعية، والبنائية، والليبرالية، والنشوئية، ومقاربة التحديث.

المطلب الأول: المقاربة الإثنو–واقعية (Realism Ethnity)

ترى هذه المقاربة بعدم الاكتفاء بالتركيز على الإشكاليات الدولية أي بين الدول، بل يجب تحليل ودراسة ما يحدث داخل الدول بين مختلف المجموعات[1]، وكذا التركيز على المشاكل الإثنية داخل الدول، والتركيز على الخطاب الذي يسمح بإقناع الأفراد بالأمن، كما ترتكز هذه المقاربة على الخوف والمعضلة الأمنية.

الفرع الأول: الخوف والمسألة الإثنية

للخوف دور كبير في تأجيج النزاعات الإثنية والقبلية، وحسب دافيد لاك (David Lake) هناك نوعين من المخاوف التي لها تأثير في بلورة وعي الإثنيات بمحيطها، وهي مصدر للصراعات الإثنية، وهما:

1_الخوف من الانصهار في الثقافة الغالبة والمسيطرة، والذي قد يؤدي لفقدان الهوية الذاتية؛

2_الخوف من القمع والإبادة، وهي مخاوف حاسمة في حالة تعرض الأقليات لمضايقات فعلية تمس بحقوقها وكيانها ووجودها[2]؛

إن المخاوف الجماعية تحرك الصراعات الإثنية والحروب الأهلية، وتزداد المخاوف أكثر في حال الاضطرابات والمشاكل التي تسود الدولة، وعجزها على ضمان أمن وسلامة مواطنيها وتحقيق الاستقرار للجميع، أي تزداد المخاوف في حالة انتشار الفوضى، أين تعجز الدولة عن فرض النظام بين المجموعات الإثنية.

---

[1] - Ayoub Mohammed, « Defining Security : A Subaltern Realist Perspective », in : Krause Keith and Williams Micheal, Critical Security Studies, (Minneapolis, University of Minnesota Press, 1997), p 141.

[2] - Lake David and Rotchild Donald, The International Spread of Ethnic Conflict : Fear, Diffusion, and Escalation. (Princeton: Princeton University Press, 1998), p 8.

الفرع الثاني: المعضلة الأمنية

حاول الإثنو–واقعيون تكييف النظرية الواقعية مع خصوصيات النزاعات الإثنية، بالتركيز على الإثنية كمستوى للتحليل بدل الدولة، وتكييف مفهوم الفوضى ،بحيث أن العلاقات الإثنية تؤدي إلى الصراعات، لأنها غير خاضعة لسلطة الدولة الفعلية، فعندما تنهار الدولة تحل الفوضى الداخلية –التي تشبه فوضى النظام الدولي–، وهنا تصبح المواجهات الإثنية نتيجة للمعضلة الأمنية أو كما يسميها باري بوزان (Barry Buzan) بـ"المعضلة الأمنية الداخلية الإثنية" حيث تقود مخاوف كل طرف إلى استخدام القوة ،لتحسين وضعه مقابل الطرف الآخر أو على حسابه.[1]

وحسب باري بوزان هناك أربعة أسباب أساسية تشرح رهان الأمن فيما يخص النزاعات الإثنية هي:

- صعوبة تمييز القدرات الدفاعية والهجومية للمجموعات؛
- تفضيل القدرات الهجومية؛
- صعوبة التمييز بين تدعيم دولة انطلاقا من هوية قبلية ،مع خلق قوة عسكرية أكثر نجاعة؛
- أثناء انهيار دولة متعددة القبائل، النظرة للآخر تصبح أكثر حساسية، حينها سلوك أفراد القبيلة المغايرة يمكن بسهولة أن يؤدي الى خلافات.

ويبين رهان الأمن في النزاعات الاثنية، أن الخوف من الآخر قد يؤدي لصراعات قوية، وأن النظر للطرف الآخر يعتبر مفتاح الصراعات الإثنية والقبلية، فأثناء انهيار أو ضعف الدولة متعددة الإثنيات، يصبح سلوك أفراد الجماعات يدفع نحو تأجيج الهجومات الوقائية (اطلاق شرارة حرب أهلية أو ابادة عرقية) رغبة منها في الحفاظ على أمنها وكيانها.

ومن أفكار المقاربة الإثنو–واقعية كذلك:

- زيادة مشاعر اللأمن، وبروز رهان التحدي بين المجموعات ما يؤدي إلى اندلاع النزاعات، وهو ما يصعب مهمة الوصول إلى السلام؛
- التقارب الجغرافي للمجموعات الإثنية يزيد من حدة النزاعات ، وتأجيج مشاعر الانتماء والهوية؛
- تقوم المقاربة الإثنو–واقعية بتشخيص أسباب الصراعات، والتنبؤ بأسباب فشل مهمات دعم السلام الدولية؛

[1] - Jiaxing Xu, "the Ethnic Security Delemma and Ethnic Violence : An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power". Journal of Undergraduate Research, (Illinois Wesleyan University, Volume 17, Issue 1, July 2012), p 68.

- الاعتماد على متغير الخوف، يسمح بإيجاد حلول في اطار تأمين الأمن والسلام من طرف المجتمع الدولي؛
- تقوم المقاربة الإثنو–واقعية على القضاء على الظروف التي يمكن أن تؤدي لتكرار الصراعات.[1]

المطلب الثاني: المقاربة البنائية (Constructivism)

دخلت النظرية البنائية مجال العلاقات الدولية مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين مع كتابات نيكولاس أونوف (Nicolas Onuf)، الذي يعتبر أول من استخدم مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا (World of our making)[2]، وتركز هذه المقاربة على عامل الأفكار، والمعايير، والهوية والعوامل المثالية، وبدل من النظر للدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، ترى البنائية أن المصلحة والهوية، تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية.[3]

الفرع الأول: فرضيات المقاربة البنائية

وترى المقاربة البنائية أن القضية الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة ،هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، وترتكز على كيفية نشوء الأفكار والهويات ،والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، والكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وتعديل سلوكاتهم. وتنصب أبحاث البنائية حول طبيعة القواعد –الدول والجماعات والأفراد–والعلاقات البنيوية التي تعرف بالعلاقة بين الفاعل والبنية (Acteur-Structure)[4]، ومن أهم الفرضيات التي ترتكز عليها المقاربة البنائية في تفسير السياسة الدولية نذكر ما يلي:

- تشكل الدول الوحدات الأساسية للتحليل؛
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل تذاتاني (Intersubjective)؛
- البنى الأساسية للسياسة الدولية هي بنى اجتماعية وليست مادية؛

---

[1] _ نعيمة الحواطي، مرجع سابق، ص 46.

[2] - Dario Battistella, Théories des relations internationales. (Paris : Press de Sciences Politiques, 2003), p 267.

[3] – ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة". ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

[4] - Dario Battistella, Op.cit, p 268.

- العلاقات الدولية والسياسة الدولية تتأثر بالأفكار؛
- البنى هي نتاج علاقات اجتماعية، فالدول والمجتمعات هي من صنع الناس، من خلال تفاعلاتهم البينية مع البناء، فالأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد؛[1]
- الهويات والمصالح للدول تتشكل بفعل البنى الاجتماعية؛
- أهمية الأفكار إلى جانب القوى المادية في تشكيل البنى؛
- دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها؛
- العلاقة بين الهوية والأمن هي علاقة سببية.

وفي اطار تحليل الظواهر الدولية والقضايا الأمنية ،والنزاعات الداخلية وبشكل خاص الصراعات الإثنية المتعلقة بالهوية، يرى البنائيون أن أزمة الهوية هي ديناميكية سيكولوجية، وأن النزاعات الداخلية هي نتيجة لهشاشة الهوية الاثنية، وفي الواقع هي بناءً لقادة إثنو–سياسيين، فأزمة الهوية تتطلب مجموعة عوامل مساعدة على انفجار النزاعات.

الفرع الثاني: عوامل باثولوجيا الهوية

باثولوجيا الهوية عبارة عن تزامن مجموعة من العوامل هي:

1. الأزمة الاجتماعية–الاقتصادية: فانعدام الرفاهية وضعف مستوى المعيشة، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، يزيد من حدة التوترات داخل المجتمعات، وعدم الاستقرار يعزز اللامساواة والتهميش والاقصاء الاجتماعي، مما يحرك المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمهد لظهور النزاع أو تصعيده، من أجل تحقيق الذات وإبقاء الجماعات الاثنية داخل الدولة؛[2]
2. أزمة الدولة: إن أزمة الهوية لن تحدث إن لم تكن هناك أزمة دولة، فعندما تفشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية، وتعجز عن تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، وذلك عندما يتم شخصنة السلطة والدولة بحيث تصبح خادمة فقط لأقلية أو جماعة معينة، تقوم باحتكار السلطة والثروة، فعندما تضعف الدولة يغلب عليها الطابع الاثني، بحيث يتم التمييز بين الجماعات الإثنية؛

[1] - أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، مجلة سياسات عربية، (العدد: 20، ماي 2016)، ص 130.

[2] - Francois Thaul, Les Conflits Identiques. (Paris : Ellipses, 1995), p 159.

3. أزمة التجانس الداخلي الإثنو–ثقافي: عدم التجانس الداخلي يفرض وجود أقليات قومية أو دينية أو غيرها من جهة، ووجود دولة جار تدعم أحد الجماعات الإثنية في دولة معينة من جهة اخرى، فعدم التجانس الداخلي يجعل هذه الإثنيات تعيش منغلقة ومنعزلة سياسيا، ويخلق فجوات بين الجماعات داخل الدولة، وكلمة زادت الفوارق بين الجماعات الإثنية كلما اتسعت الهوة بينها ويتم اللجوء إلى العنف المتبادل.[1]

ونتيجة هذه العوامل تنفجر أزمة الهوية والنزاعات الإثنية، وهي لا ترتكز فقط على الهويات الإثنية، بل على مختلف التصرفات والخطابات والإدراكات والتصورات القائمة لأفرادها، وهذا يعني أن الإثنية كهوية ظاهرة طبيعية، وليست مصدرا للعنف والنزاعات، وإنما طريقة استخدامها من قبل السياسيين هو السبب في حدوثها، إذ يقوم القادة الإثنو–سياسيين باستغلال أوقات التوتر والفوضى للتحريض وإثارة النزاع، باستخدام الرموز الإثنية لتعبئة الدعم الشعبي، مما يعزز الخوف الإثني لزيادة نفوذهم وتأثيرهم[2]. وتنظر البنائية إلى الهوية الإثنية على أنها مبنية اجتماعيا، ووحدة مرنة يمكن تشكيلها من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك الاحتلال والاستعمار والهجرة. فهي بناء اجتماعي تشكل بواسطة أصول محددة وتاريخ من التوسع والانكماش والاندماج والانقسام، فهي تنشأ ضمن مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[3]

[1] - David Charles Philippe, La guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie. 2eme Edition, (Paris : Presses de Sciences Po, 2006) , p 163.

[2]- FRANCOIS Thaul, Op.cit, pp 180-183.

[3] - محمد شاعة ، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية". حوليات جامعة الجزائر 1، (العدد: 31، الجزء الرابع،)، ص 179.

المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية (Liberalism)

تقوم المقاربة الليبرالية على الترويج لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، وضمان الحياة الكريمة للمجتمعات وتعزيز العدالة الاجتماعية، ونشر الديمقراطية باعتبارها مصدر السلام بالعالم، وتكريس دور وأهمية المؤسسات الدولية في ضمان الأمن والاستقرار، وهي عوامل أساسية في ضبط العلاقات الدولية.

الفرع الأول: مرتكزات الليبرالية وفرضياتها

تتبنى المقاربة الليبرالية مجموعة من القيم كالأمن الإنساني، من خلال التركيز على ضمان أمن الأفراد وليس أمن الدول والأنظمة فحسب، والأمن التعاوني من خلال تفعيل دور المؤسسات والهيئات الدولية في ضمان الأمن والاستقرار العالمي، والتعاون فيما بين الدول لتعزيز الأمن والحد من الحروب والنزاعات، والسلام الايجابي بالعمل على تعزيز السلام ،بوضع أنظمة وتفعيل عمل المؤسسات لتجنب الحروب والصراعات.

وترى المقاربة الليبرالية أن سبب النزاعات الداخلية والاثنية يعود إلى:

- غياب منطق حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية؛
- عدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات داخل الدولة؛
- انغلاق الدولة والنظام السياسي عن العالم الخارجي وعدم السماح للمؤسسات الدولية بمساعدتها في حفظ السلام.[1]

الفرع الثاني: اقتراحات الليبرالية

تسعى المقاربة الليبرالية لاستشراف الواقع، ودراسة واعطاء حلول عملية لإدارة النزاعات الإثنية من خلال:

1- **الوقاية:** من خلال عمل المنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة على نشر التوعية والتحسيس المستمر بحقوق الأقليات، لتجنب وقوع النزاعات الإثنية؛

[1] عادل جارش وجمال العيفاوي، "النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، في: 2014/07/07، ، مقال على الرابط: http://democraticac.de/?p=2346، تاريخ الاطلاع: 2021/05/30

2- **إعادة البناء:** من خلال أنظمة جديدة في الدول التي قامت فيها النزاعات الإثنية، من أجل ضمان تمثل جميع الأقليات في النظام الجديد للدولة بما يحقق العدالة والاستقرار.

ويحدد كيوهان عنصرين أساسيين في المناطق التي تشهد نزاعات إثنية وعرقية هما: في البداية يجب ضمان تقاسم السلطة ثم العمل على بلورة نظام انتخابي يضمن بيئة سياسية شفافة، ويعتبر تقاسم السلطة بمثابة مرحلة انتقالية من حالة نزاع مسلح إلى حالة ديمقراطية طبيعية.[1]

وتؤكد المقاربة الليبرالية على أن إقامة السلام الدائم لا يمكن ضمانه فقط بغياب العنف المباشرة، وإنما ينطوي على إزالة التناقضات والمواقف التي تؤدي إلى إبقاء الصراع في المجتمع، وفي نموذج يوهان غالتونغ (Johann Galtung) يعتبر غياب العنف المباشر بمثابة سلام سلبي، ومن أجل تحقيق السلام الايجابي يجب حل جميع أشكال الصراعات.[2]

يميز غالتونغ بين العنف المباشر (قتل الأفراد) والعنف الهيكلي (أفراد يموتون من الفقر) والعنف الثقافي بتحويل العنف المباشر عن طريق تغيير مواقف الأفراد، كما صنف السلام في شكلين: السلام الايجابي والسلام السلبي؛ فهذا الأخير يناسب بشكل أساسي النظرة العامية بوقف الحرب، حيث لا يمكن تحقيق سلام دائم بمجرد غياب العنف المباشر، بل يفترض القضاء على التناقضات والمواقف التي تؤدي إلى استمرار النزاع في المجتمع، فغياب العنف المباشر يقابل السلام السلبي، والسلام الايجابي لا يشمل فقط غياب الحرب بل غياب العنف البنيوي وغياب العنف بكل أشكاله على المدى الطويل كما أنه يزيل العوامل التي تؤدي إلى العنف المباشر.[3]

وقام غالتونغ في مثلث النزاع بتحليل المهام الثلاث التي يضطلع بها المجتمع الدولي في الاستجابة للنزاعات وحلها، وهي: صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، وميز بينهم لتوجيه التدخل من الطرف الثالث وتوضيح الأدوار المختلفة اللازمة.

---

[1] – نعيمة الحواطي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

[2] - محمد شاعة، مرجع سابق، ص 176.

[3] – أسمهان سعداني، "تطبيق نموذج غالتونغ (مثلث النزاع) على النزاع في دارفور"، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، (المجلد الثاني، العدد: 05، مارس 2019)، ص 181.

صنع السلام: يشير إلى عملية التفاوض التي تتم بين صانعي القرار الموجهين نحو التوصل إلى تسوية رسمية أو قرار محدد؛

حفظ السلام: تنطوي عمليات حفظ السلام على التدخل من قبل طرف ثالث لإبعاد الجماعات المتنازعة عن بعضها البعض والحفاظ على غياب العنف المباشر أو تقليله، فإنهاء العنف الظاهر عن طريق اتفاق سلام أو انتصار عسكري لا يعني تحقيق السلام بل يسمى مرحلة ما بعد النزاع تقدم فرص التي يمكن استغلالها لبناء السلم المستدام؛

بناء السلام: ويقصد به خلق هيكل للسلم يقوم على العدل والانصاف والتعاون أي سلام ايجابي، وبالتالي معالجة الأسباب الكامنة للنزاع العنيف حتى يتسنى احتمال عدم الرجوع مجددا للنزاع.[1]

[1] – نفس المرجع.

المطلب الرابع: المقاربة النشوئية (Primodialism)

الفرع الأول: مرتكزات النشوئية ومنطلقاتها

ترتكز هذه المقاربة النظرية على فرضية أساسية مفادها أنه كلما كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى نزاع اثني داخلي[1]، وهو أن النزع العرقي والاثني ليس نتيجة للاختلاف العرقية الاثني بل لتحريك الفواعل السياسية ،سواء داخلية كالنخب الحاكمة، أو خارجية كالدول أو شركات، حتى أن الاختلاف في حد ذاته قد يكون وهميا مختلفا من طرف هذه الفواعل، وفي هذا الاطار يقول باري بوزان "إن النزاع العرقي اسطورة استراتيجية ،فليست الجماعة العرقية هي الفاعل، بل جزء منها يقودها ويتكلم باسمها"[2].

وترى هذه المقاربة أن الهوية الإثنية هي ظاهرة طبيعية يولد فيها الأفراد وتكون لهم شبكة قوية تتيح لهم تقاسم بعض السمات الموضوعية كاللغة والعادات والتقاليد والدين وغيرها، كما يشتركون في بعض السمات الذاتية كشعور الانتماء إلى الجماعة، والهوية الإثنية حسب هذه المقاربة تعتبر بمثابة المتغير المستقل الأساسي الذي يؤدي إلى النزاع والانفصال المسلح، بغض النظر عن وجود عدم المساواة أو الهيمنة، وترى أن الاستياء القائم على الهوية الاثنية الثقافية يمكن أن يؤدي إلى العنف والحركات الانفصالية.

وحسب هذه المقاربة فان هذا الاستياء والسخط يتفاقم من جراء عملية التحديث، التي تزيد التفاعل وكذا المنافسة بين المجموعات الإثنية، التي تواجه نفس المكافآت الاقتصادية والسياسية، وبالتالي شحد الانقسامات الإثنية بطرق عديدة:

1. تزيد سرعة الاتصالات الاجتماعية والتعبئة التي تشهدها عملية التحديث من الوعي بالفوارق الثقافية مما يؤدي إلى تفاقم ذلك النزاع الإثني البيني؛
2. تزيد التطورات في مجالا الاتصالات والمواصلات من الوعي الثقافي للأقليات الإثنية تجاه بعضها البعض، مما يزيد من وعيها بمواقعها المهمشة

---

[1] - عادل جارش وجمال العيفاوي، مرجع سابق.

[2] – عبد الغاني دندان ، "النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية :اطار نظري وابستمولوجي" (ورقة للملتقى الدولي حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية ، جامعة 8ماي 194 قالمة –هيليوبوليس–،29/28 افريل 2010)، ص6.

3. يفترض تحقيق التوازن النووي بين القوى الكبرى، جعل الاستقلال يبدو أكثر استمرارية حتى بالنسبة لأضعف الوحدات الإثنو–ثقافية، حيث أن الدعم الذي تجده من القوى الكبرى، يسهل عملية السعي إلى الاستقلال عن طريق الانفصال، وكذلك امتيازات الديمقراطية وحقوق الانسان والتحرر التي كانت بعد نهاية الحرب الباردة.[1]

وحسب المقاربة النشوئية فإن الهوية الإثنية تكون سبب للنزاعات والحروب الأهلية، عندما تستخدم من قبل أصحاب المشاريع السياسية، في السعي لتحقيق مكاسبهم المادية السياسية والاقتصادية، وبالتالي فتسييس الإثنية هو إنشاء وسائلي للنخب التي ترسم وتشوه وتصنع أحيانا الشكل المادي لثقافات المجموعات ،التي ترغب في التمثيل من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية لمجموعاتهم وأنفسهم.[2] فالنخب تستطيع توظيف الولاءات الاثنية والعرقية للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي، والصراع الاثني والحروب الأهلية ليس نتيجة للاختلاف الاثني بل هو لتحريك الفواعل السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، حيث يرى جون باون (Gohn bown) أن فكرة الاختلاف كسبب للنزاعات هو أقرب للخرافة، لأن هناك دول كثيرة بها تعددية إثنية لكنها لا تعاني من نزاعات داخلية، ويؤكد على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية في تحريك النزاعات الداخلية.[3]

الفرع الثاني: نقد المقاربة انتقد الكثير من الباحثين فرضيات هذه المقاربة النظرية، مؤكدين على أن الاختلاف الثقافي والاثني بين الجماعات والأقليات قد يؤدي إلى إثراء التعايش السلمي بين الجماعات الاثنية، فالنزاعات الداخلية ليست بسبب الاختلاف بين الجماعات فقط بل لتفاعل مجموعة من الأسباب كالتسيس والفوضى والاختلاف..، لذلك يعبر باري بوزان أن أطروحة التمسك بقاعدة الاختلاف كسبب للنزاعات الداخلية والاثنية هي اسطورة استراتيجية، لأن هناك مجموعة من الدول المتباينة الاثنيات والهويات والأقليات لا تنتشر فيها النزاعات الداخلية والاثنية.[4]

---

[1] – محمد شاعة، مرجع سابق، ص ص 180–181.

[2] – نفس المرجع، ص 181.

[3] – عبد القادر الهلي، مرجع سابق، ص 38.

[4] - عادل جارش وجمال العيفاوي، مرجع سابق.

المطلب الخامس: مقاربة التحديث

وفقا لهذه المقاربة فالتحديث عملية تنطوي على زيادة التحضر والتصنيع، والاتصالات وانتشار وسائل الاعلام الجماهيرية ونمو الاقتصاد العام والتنمية.

الفرع الأول: اثر التحديث على نمو المشاعر الاثنية

يؤدي التحديث إلى تعبئة للأفراد داخل المجتمع، فمن الزاوية الإيجابية، فإن التحضر وانتشار التواصل يؤدي إلى استيعاب الأفراد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويؤدي هذا إلى التكامل والاندماج الوطني، والاستثمار في كل الجماعات داخل الدولة ومؤسساتها. لكن من الزاوية السلبية، فإنه ليس كل الأفراد الذين تمت تعبئتهم يتم امتصاصهم واستيعابهم في المؤسسات الحديثة، ومنه تتم التعبئة وضيق التفكير وبروز النزعة المحلية و الإثنية والانقسام الوطني.

فالتنمية والتحديث في المجتمعات التقليدية تقترن بالعنف والصراع السياسي، وبمجموعة من المشكلات والتحديات المرتبطة بعملية التغيير الاجتماعي السريع، ومن هذه المشكلات نجد أزمة المشاركة السياسية ،وغياب العدالة في توزيع التنمية ومشكلة الهوية والتكامل الوطني. ويترتب على عملية التغير الاجتماعي السريع، زيادة في تطلعات ورغبات المواطنين، ومن ثم تكون زيادة في المطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة، التي لم تكن واردة لديهم من قبل، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الضغوطات على النظام السياسي القائم.[1] إن اللجوء إلى النزعة الذاتية الضيقة –الولاءات الفرعية– هو نتيجة التعبئة الاجتماعية السريعة للتحديث، والذي يكسر النظام التقليدي ويوسع شبكات الاتصالات، والنتيجة تكون زيادة الطلب على النظام السياسي الذي لا يمكن تلبيته بسبب بطء النمو الاقتصادي، والقلق من جانب النخب السياسية بأن التوزيع غير العادل للموارد سيزيد من بطء التنمية والنمو، وفي هكذا ظروف فإن التوقعات المتزايدة من جانب المجموعات المعبأة تحل محلها "ثورة الاحباط المتزايد"، ولذلك تنمو المشاعر الإثنية.

[1] - عبد العزيز راغب شاهين، مرجع سابق، ص 112.

الفرع الثاني: التحديث والدفع نحو العنف

حيث يرى تيد غور (Ted Gurr) أن الحرمان النسبي هو التناقض بين القيمة المتوقعة أي ما يتوقعه الأفراد وبين توقعات القيمة أي ما يحصل عليه الأفراد بالفعل، ومتى كانت الفجوة بينهما كبيرة زاد السخط والاستياء من قبل الأفراد، فالناس يكونون أكثر ميلا للتمرد عند ادراكهم لبؤسهم وحرمانهم، ولكن عندما يكون إدراكهم أن الحرمان غير شامل أي أنهم أكثر حرمانا من الآخرين، هنا تنمو مشاعر ضرورة العمل على تغيير ظروفهم ووضعهم، وهذا ما يفسر التمرد والصراع.[1]

وفي المقابل فإن هذه المطالب والرغبات تمثل أعباء اضافية على النظام السياسي الذي يتعامل مع هذه الضغوطات والأعباء بطرق مختلفة منها:

1. اتجاه النظام إلى تطوير مؤسساته وسياساته وأطره الفكرية والأيديولوجية، حتى يستطيع استيعاب المطالب والقوى والمتغيرات الجديدة، دون اللجوء إلى استخدام العنف؛
2. الاتجاه نحو سياسة الإلهاء للمواطنين، وتحويل اهتماماتهم إلى قضايا هامشية؛
3. الاتجاه نحو استخدام العنف لضبط هذه المطالب المتزايدة وكبح جماحها.

وعادة ما تمارس النظم الحاكمة مزيجا من الاتجاه الثاني والثالث، وهو ما يؤدي إلى دفع تلك القوى التي أفرزتها عملية التحديث لاستخدام العنف المضاد، وهنا تنشأ معضلة العنف الداخلي والإثني.[2]

[1] – محمد شاعة، مرجع سابق، ص ص 183-184.

[2] - عبد العزيز راغب شاهين، مرجع سابق، ص 113.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق ذكره في مضمون هذا الفصل المتعلق بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، والذي تناولنا فيها أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع كالأقليات والمفاهيم ذات الصلة بها كالإثنية والعرقية والطائفية، وكذا مفهوم الحرب الأهلية بأنواعها وأسبابها، وأهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرتي الأقليات والحروب الأهلية، والتفاعلات والإشكالات المتعلقة بهما، فإننا توصلنا إلى بعض الاستنتاجات التي نذكرها في النقاط التالية:

- أن ظاهرة الأقليات هي ظاهرة طبيعية في المجتمع الدولي، باعتبارها ظاهرة إنسانية واجتماعية ناتجة عن التنوع والثراء الاجتماعي والثقافي ،الذي يميز المجتمعات ككل في العالم، وبالتالي فجوهر الظاهرة ليس سلبيا في العلاقات الدولية، لكن سوء توظيف هذا الثراء والتنوع والاختلاف في السياسات الدولية، هو الذي ينتج عنه مختلف الإشكاليات الأمنية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالأقليات داخل الدول؛
- أن للأقليات أشكال وصور مختلفة في المجتمعات والدول، منها الدينية والعرقية واللغوية والمذهبية والطائفية ،ولها معايير مختلفة في تصنيفها كالمعيار الكمي والعددي ،والمعيار الإثني والديني واللغوي، ومعيار التمكين السياسي والاقتصادي والثقافي، ولذلك نجد أن مفهوم الأقلية يتقاطع مع كثير من المفاهيم والمصطلحات كالإثنية والعرقية والطائفية؛
- تكون الأقليات سببا للصراعات والحروب الأهلية لعدة اعتبارات، منها التهميش والاقصاء الذي يمارس عليها، وعدم التمكين السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا التوظيف الخارجي ،خاصة من دول الجوار ذات الانتماء المشترك، والاستعمار والقوى الكبرى والاقليمية؛
- هناك الكثير من المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الأقليات والحروب الأهلية كالإثنو–واقعية والليبرالية والبنائية والنشوئية وغيرها، وهذه المقاربات غالبا ما تقدم وصفا وتحليلا وتفسيرا للظاهرة، بغض النظر عن اعطاء الحلول لمعالجة المشكلات الناتجة عنهما.

الفصل الثاني:

أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

المبحث الأول: الأقليات كدافع داخلي في تدويل الحروب الأهلية

هناك عدة مظاهر وأشكال تكون فيها الأقليات بكل تصنيفاتها وأنواعها، سببا لتدويل النزاعات والحروب الأهلية في كثير من الدول، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويكون هذا غالبا لما تتبنى الأقليات مطالب سياسية أكثر حدة أو راديكالية، سواء بالصراع والتنازع على السلطة والثروة، أو المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي، بحيث تعمل الأقليات على نقل النزاع من مستواه الداخلي إلى مستوى التدويل، بتدخل أطراف خارجية، سواء دول أو منظمات أو هيئات غير دولية، وهذا ما سنتطرق له تفصيلا فيما يلي:

المطلب الأول: الامتداد الإقليمي للأقليات

يرى العديد من الباحثون في الدراسات العرقية، بأن ظاهرة التعدد الاجتماعي والثقافي، هي ظاهرة تميز العديد من الدول إن لم نقل أغلبها، وهذه الخاصية تميز حتى تلك الدول التي تبدو متجانسة من حيث تكوينها الاجتماعي، كما أنها لا ترتبط حتما بدرجة تقدم أو تخلف الدولة، فهي ظاهرة تعرفها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء[1]،وجاءت هذه التعددية نتيجة عدة عوامل، أهمها تحرك وتنقل الجماعات البشرية من مكان إلى آخر بحثا عن ظروف أنسب للاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى السياسات الاستعمارية المتمثلة في تقسيم مناطق النفوذ دون مراعاة العوامل البشرية، مما أدى إلى خلق حدود سياسية وجغرافية لا تتفق مع الحدود التي تفصل بين الشعوب.[2]

تشهد الخارطة السياسية للعالم، وجود كثير من الأقليات الإثنية والعرقية والدينية والقومية، التي لها امتداد في أكثر من دولة، وغالبا ما تكون على تماس مع الحدود للدول، وقد كان لهذا التوزيع والتشتت للأقليات والانقسام في أكثر من دولة، سببا في الكثير من النزاعات والحروب داخلية والتي تمتد إلى دول الجوار، أو سببا في الكثير من الحروب والنزاعات الحدودية بين الدول في العالم. فعندما تكون الأقليات

[1] – محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، مرجع سابق، ص21.

[2] - خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص23.

مشتتة وموزعة جغرافيا بين عدة دول، أي أنها تكون عابرة للحدود ولا يقف تواجدها عند دولة واحدة، فإنها تشكل مشكلة بالنسبة للدول ،وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية والنزاعات الاقليمية.[1]

وهناك عدة عوامل وأسباب ساهمت في هذا الامتداد الاقليمي للأقليات بمختلف صورها وأشكالها، منها تفكك الكثير من الامبراطوريات والمماليك والدول في العصر الحديث، مثلما ما حدث مع الكثير من الأقليات في العالم الاسلامي مثلا بعد تفكك وسقوط الخلافة الإسلامية، ولعل أبرزها مشكلة الأكراد في تركيا والعراق وسورية وإيران. فمع تفكك الخلافة الاسلامية وظهور النزعات القومية للترك والعرب والفرس، وجد الأكراد أنفسهم موزعين في دول هذه القوميات، وكذلك مع حدث مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور مشكلة الأقليات في الجمهوريات المستقلة في البلقان وآسيا الوسطى، واندلاع الكثير من النزاعات والحروب مثلما حدث في يوغسلافيا وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وغيرها من الأقاليم. فقد كان لعامل التفكك في هذه الدول والإمبراطوريات، دورا كبيرا في ظهور الكثير من النزاعات، والحروب الأهلية والبينية في كثير من الدول.

وكذا دور الاستعمار في رسم الخرائط الجيوسياسية للمناطق المستعمرة، على أسس جيو اقتصادية وجيو استراتيجية، دون مراعاة المعطيات الاجتماعية والقومية والإثنية والعرقية، في رسم الحدود الحديثة للدول القطرية، التي ظهرت بعد الاستعمار الأوروبي لدول العالم الثالث. ولعل أبرزها ما يحدث في الكثير من الدول الإفريقية التي تعاني أغلبها من نزاعات وحروب داخلية وخارجية، بسبب تواجد الأقليات بين كثير من الدول، التي تشترك في المتغير الاثني والعرقي والديني والقبلي وغيره، مثلما حدث في روندا وبورندي أو في سيراليون وليبيريا وغيرها. إذ لعب الاستعمار دورا كبيرا في بروز الفوارق داخل الدول هذه، من خلال خلقه للحدود المصطنعة دون مراعاة للمسائل العرقية والقبلية، حيث أدت هذه الفوارق إلى نشوب الكثير من النزاعات الداخلية وانتشار الحركات الانفصالية والحروب الأهلية في عدة دول إفريقية.[2]

[1] – فورار العيدي جمال، "مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي"(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الدولي وعلاقات الدولية، جامعة ال جزائر01، ،2001)، ص49.

[2] - خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق ، ص31.

فالاستعمار والغزو الاستيطاني له دور أيضا، في ضم الكثير من الدول الاستعمارية للكثير من الأقاليم، التي يختلف سكانها عنها سواء دينيا أو لغويا أو عرقيا أو قوميا، فتجد الكثير من الأقليات نفسها تحت حكم دولة مختلفة قسرا، وهو حال الكثير من الأقليات المسلمة في دول أسيا وأوروبا.

إن نشأة وتكوين الدولة القطرية الحديثة في النظام الدولي الحديث في الغالب، لم تكن تتبنى معيار التجانس القومي التام أو العرقي أو الإثني أو الديني أواللغوي أوالثقافي. فدولة المواطنة الحديثة التي يكون الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الانتماء الفرعي لا تكون الوحدة القومية والتجانس هو الأساس لقيامها، لكن مع هذا نشهد الكثير من المطالب الاثنية والعرقية للأقليات، خاصة في الدول التي فشلت في عملية التحديث والعصرنة لمجتمعاتها، فعند فشل مشروع الدولة الحديثة القائمة على المواطنة والمساواة، تبرز الانتماءات والولاءات الفرعية للأقليات، وبالتالي يصبح التجانس والوحدة تحت التهديد، ويظهر الصراع بين الأقلية والأغلبية[1]. وأحيانا تلجأ الأقليات التي لها امتدادات خارجية، إلى محاولة خلق الوحدة مع تلك الكيانات لتحقيق الوحدة والانسجام العرقي والقومي كما أن انتشار الاقليات في عدد من الدول المجاورة، قد يؤدي إلى مطالبة الأقليات بحقها في الاتصال بالجماعات المماثلة لها في الخصائص، والموجودة في الدول الأخرى وبإقامة علاقات معها، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان، إلى الاعتماد على الدول الاخرى التي يتماثل مواطنوها مع هذا النوع من الأقليات ،وهو ما يطلق عليها" بالأقليات المنتشرة "عند خلاف مع حكومتها؛ مما قد يؤدي إلى ارتفاع حدة المطالب، وبالنتيجة تزيد حدة الممارسات الاضطهادية تجاه أفرادها، ومن أمثلة هذا النوع نجد الجماعات الكردية في العراق وسوريا وتركيا وايران وأرمينيا، والأقليات اليهودية في المغرب (18000نسمة) وفي جزيرة جربة التونسية (6000نسمة)[2].

---

[1] – سميرة بحر، مرجع سابق، ص76–79.

2– لحسن بن مهني، حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق؛ تخصص قانون دولي لحقوق الانسان، جامعة الحاج لخضر باتنة1؛2017/2018)، ص87.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

المطلب الثاني: استعانة الاقليات بأطراف خارجية

الفرع الثاني: تعريف الأطراف الخارجية وأنواعها

لا تكاد تخلو حرب أهلية في العالم يكون مصدرها الأقليات، من التدخلات الخارجية خاصة من دول الجوار، التي قد يكون لها نفس الانتماء العرقي لتلك الأقليات، أو تشترك معها في أحد المقومات القومية أو الدينية أو اللغوية أو الايديولوجية...الخ، أو تكون تلك الدولة مع خلاف ونزاع مع الدولة التي تضم تلك الأقليات، وتشهد حالة صراع داخلي أو حرب أهلية، أو تكون لتلك الدولة أطماع نفوذ أو توسع أو مصالح سياسية واقتصادية وغيرها في دولة النزاع، وغيرها من العوامل والمتغيرات التي تحفز الأطراف الخارجية ، للتدخل في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي تشهدها الكثير من دول العالم ،بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فالأطراف الخارجية هي التي تكون خارج منطقة النزاع، لكن يكون لها دور مؤثر في النزاع، وتختلف درجة تأثير الأطراف الخارجية في النزاعات، على حسب طبيعتهم وخصائصهم، وعلاقتهم بالنزاع وارتباطهم بالأطراف المعنية مباشرة بالنزاع،[1] ويقسمها" بيتر فالنشتاين""Peter Wallenstein " الى:

الأطراف الاقليمية: وتشمل **دول الجوار**، وهي الدول لها تماس جغرافي مع الدول التي تعاني من النزاع، وهي أشد حساسية لتأثرها بالنزاع، وتعد من بين أكثر الدول التي تؤدي دورا فاعلا في النزاع، وتعمل على احتواء النزاع حتى لا يمتد لها، أو حماية مصالحها المباشرة وغير المباشرة، أو للحد من نفوذ دول أخرى منافسة لها في منطقة النزاع.[2]

ودول القربى، والتي لها علاقات قرابة عرقية أو اثنية مع أحد أطراف النزاع، ولها دور مؤثر في النزاع نظرا لتداخل النسيج الاجتماعي مع أطراف النزاع، وقد تعمل على دعم سيطرة الطرف الذي تتقاسم معه نفس الانتماء وحماية مصالحا في منطقة النزاع.[3]

---

[1] - عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003-2014(برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص55.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

والأطراف الدولية البعيدة عن مناطق النزاع: وهي دول لا تمتلك صلة قرابة بأطراف النزاع، وليس لها جوار جغرافي بإقليم النزاع، لكن لها روابط ومصالح بأطراف النزاع، واضافة إلى الدول توجد المنظمات غير الحكومية، وشركات الأمن الخاصة والميليشيات ،والأطراف فوق دولاتية كالشركات متعددة الجنسيات.[1]

الفرع الثاني: أسباب استعانة الأقليات بالأطراف الخارجية

كما أن الأقليات غالبا ما تقوم بالاستعانة بالأطراف الخارجية سواء دول الجوار أو بعض القوى الإقليمية والدول الكبرى، من أجل تقوية مركزها مقابل النظام والسلطة الحاكمة في تلك الدولة، والضغط عليها من أجل تحقيق مطالبها المختلفة، فهنا تكمن خطورة الانقسامات العرقية، وانتشار الأقليات في الدولة خاصة عند تجاوز نشاطها لحدود الدولة، إلى طلب الدعم والمساندة والتأييد من الدول الخارجية، أو عندما توجه أعمال العنف عبر الحدود الوطنية، وتكون هناك حركة للاجئين من هذه الجماعات إلى الدول المجاورة، وهو من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد باستخدام القوة العسكرية، ضد الدولة بدعوى حماية الأقليات وحقوق الانسان. والدول التي تستقبل هذه الجماعات أو التي تتعرض أراضيها لأعمال عنف، قد تدخل في نزاعات فيما بينها، أما ما قد يؤثر في العلاقات بين الدول ،هو تواجد الأقلية في العديد من الدول، حيث تقوم الدول بدعم الأقلية خارج اقليمها، باستعمال نفوذها لخلق أزمات داخل تلك الدول. [2]

في المقابل نجد أن تدخل تلك الأطراف الخارجية يكون لحسابات ومصالح وغايات سياسية مختلفة، فبعض الدول المتدخلة يكون هدفها الابتزاز ومساومة والضغط على الدول، التي تشهد نزاعات داخلية بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية فيها، مثل ما تفعله الكثير من الدول الكبرى كفرنسا في الدول الافريقية، أو روسيا في دول شرق أوروبا، وبعض الدول تكون غاياتها اضعاف تلك الدول وتخريبها، لأنها تشكل خصما لها أو منافسا أو عدوا، وهذا نراه في الكثير من النزاعات، خاصة تدخل الأطراف الاقليمية ودول الجوار.

---

[1] – نفس المرجع، ص ص56–60.

[2] – رابح مرابط، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008/2009)، ص23.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

مثلما حدث مع السودان واثيوبيا لما قامت اثيوبيا بدعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان، كذلك مع أوغندا التي اتهمتها السودان بدعم الجنوب السوداني عسكريا[1]. والتدخل الايراني في دعم تمرد الأكراد ضد النظام السياسي في العراق بعد حرب الخليج، ودعمها للحوثيين في اليمن، ومثلما يقوم بها الكيان الاسرائيلي في تغذية ودعم الأقليات والحركات الانفصالية في الدول العربية والمسلمة، التي تصنف في خانة العدو بالنسبة له كالسودان والعراق ولبنان واليمن والجزائر.

فمثل هذا الدعم والتدخل الخارجي، يؤدي إلى تعقيد الصراعات الداخلية والحروب الأهلية واستمراريتها، وتصاعد حجم الخسائر البشرية الناتجة عنها ،فهذه الحروب تكون ممتدة على فترات زمنية طويلة ،وتشهد استخدام مفرط للعنف المتبادل بين الأطراف المتنازعة والمتحاربة[2].

وللعامل الخارجي دورا كبيرا في تأزيم الموقف بين الدولة والأقليات الموجودة فيها من خلال عدة أساليب، أهمها استخدام ورقة الأقليات كورقة ضغط لتهديد أمن الدولة واستقرارها، الأمر الذي يؤدي إلى افتعال النزاعات الداخلية من خلال الاعتراف بمطالب هذه الأقليات، وتقديم الدعم لها، فمع بروز قضايا حقوق الانسان وحماية الأقليات، عزز هذا من التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للكثير من الدول، تحت مبرر حق المجتمع الدولي في التدخل لحماية حقوق الانسان والأقليات، الأمر الذي أدى في كثير من الحالات إلى تقديم الدعم للعديد من الأقليات، في سعيها للمطالبة بالانفصال عن الدولة الأم أو تحقيق الحكم الذاتي.[3]

---

[1] – هشام محمود الإقداحي، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2011)، ص206.

[2] – نفس المرجع، ص485.

[3] - ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص28.

المطلب الثالث: النزعة الانفصالية للأقليات

يرى العديد من الباحثين أن مطالب الاقلية بالانفصال يمثل تهديدا خطيرا لأنها تعتبر تحديا أيديولوجيا بمعني تفتيت الدولة وعدم الاستقرار ورفض هذا الاتجاه بقوة.[1]

الفرع الأول: تعريف الانفصالية

تعد الانفصالية أهم أهداف الأقليات بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية، اللغوية والدينية، ونعني بها سعي الحركات الأقلية إلى الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها، واقامة دولة مستقلة عنه، من أجل تسيير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي، فحسب غاي هيرو (Guy Heraud) لا يمكن تحقيق المساواة في عالم الدول ذات السيادة، إلا عن طريق الاستقلال السياسي أو الانضمام إلى الدولة المتجانسة عرقيا، أي عن طريق الانفصال.[2] وهي أكثر المطالب السياسية راديكالية للأقليات سواء كانت جماعات إثنية أو عرقية أو دينية أو قومية وغيرها، بحيث يكون الهدف هو الاستقلال عن الدولة المتواجدين فيها أو الدولة الأم، وإقامة كيان سياسي "دولة" جديد مستقل خاص بهم، مثل ما حدث في تيمور الشرقية التي انفصلت عن اندونيسيا، وجنوب السودان التي انفصلت عن دولة السودان، ومثلما تطالب به عديد الأقليات في العالم مثل الأكراد في العراق وتركيا، واقليم الباسك وكتالونيا في اسبانيا، واقليم كيبيك ذو الأغلبية الفرنسية في كندا[3]. أو تكون المطالبة بالانفصال عن الدولة والانضمام إلى دولة أخرى، خاصة الأقليات القومية مثل كشمير التي تريد الانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان، وإقليم أوغادين الذي يطالب بالانفصال عن اثيوبيا والانضمام إلى الصومال[4].

وغالبا ما تلجأ هذه الأقليات إلى استخدام كافة وسائل العنف المسلح في سبيل تحقيق أهدافها، سواء تمثلت في الحرب النظامية أو حرب العصابات، أو التطهير العرقي أو الاغتيال والاختطافات، أو المظاهرات ذات طابع عنيف وغيرها من الطرق والوسائل، مثلما كان الحال مع حركة التوتسي والهوتو

---

[1] – تيد روبرت جار، مرجع سابق ،ص 350

[2] – خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص18.

[3] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص304–308.

[4] – نعيمة الحواطي، مرجع سابق، ص 53.

في روندا وبورندي، والجيش الايرلندي في إيرلاندا الشمالية في المملكة البريطانية المتحدة، وحركة الباسك والكتلان في اسبانيا، وحركة نمور التاميل في سيريلانكا والأكراد في تركيا وغيرها.[1]

فالأقليات غالبا ما تكون تشكل تهديدا وتحديا للاستقرار السياسي للمجتمعات والدول التي توجد بها، خاصة عندما تأخذ هذه الأقليات شكل الحركات الانفصالية ،باستخدام العنف المسلح وبالتالي تهديد الوحدة الوطنية والترابية للدول، وهو ما حدث في الكثير من الدول التي شهدت حروب أهلية انفصالية، كالهند وباكستان ويوغسلافيا واثيوبيا والسودان وغيرها من الدول.[2] ورغم أن الأقليات بحركاتها العرقية والاثنية هي حركات داخلية، إلا أنها كثيرا ما تتمخض عنها آثار دولية هامة ،مثل ما يحدث مع الحركية العرقية في جامو وكشمير، والتي لها دور كبير في تأجيج الصراع بين الهند وباكستان، وكذلك قبرص وتحريكها للنزاع بين اليونان وتركيا.[3]

والحركات الانفصالية للأقليات يكون دافعها تحقيق الذات الخاصة بالمجموعة العرقية أو القومية، أي تشكيل كيان سياسي خاص بها تكون لهم الاستقلالية الكاملة في تسيير شؤونهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والخروج من حكم الدولة الأم التي تحكمهم، وفي أحيانا أخرى تكون النزعة الانفصالية كرد فعل من قبل الأقلية تجاه الأغلبية، فعندما تمارس الأغلبية المسيطرة سياسات تمييزية ضد الأقلية تكون النتيجة رد فعل بالانفصال.

ومن بين هذه السياسات والممارسات تجاه الأقليات، نجد الاضطهاد والتمييز العرقي والاستبعاد، ومن هنا تتولد مشاعر الاستياء والسخط لدى أفراد الأقلية من وضعيتهم، وتنشأ حركات ترفض الوضع القائم وتكون لها مطالب وأهداف من تحقيق المساواة إلى حد الانفصال والاستقلال عن الدولة، من أجل إنهاءسيطرة الأغلبية عليها، وتشكيل كيان سياسي خاص بها، مستقل من أجل تجسيد هويتها وتحقيق ذاتها، وتستخدم في سبيل هذه الغاية جميع الوسائل السلمية والعنيفة.

[1] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص304.

[2] – نفس المرجع، ص305.

[3] – نفس المرجع، ص 307.

الفرع الثاني: العوامل المحفزة للانفصال

من أهم سمات الحركات الانفصالية للأقليات هو استخدام العنف المسلح مثل ما حدث مع جنوب السودان[1].ومن العوامل الأساسية التي تشجع الأقليات على طرح المطالب الانفصالية نسرد:

- تمركز هذه الأقلية في إقليم جغرافي معين داخل الدولة ،خاصة إذا كان مع التخوم أو بعيدا عن المركز في أطراف اقليم الدولة –مثل تيمور الشرقية وجنوب السودان؛
- توفر الإقليم على الموارد الاقتصادية والاستراتيجية مثل اقليم كتالونيا في اسبانيا، الذي يعتبر عصب الاقتصاد الاسباني؛
- وجود نسبة كافية من الديمغرافية والمساحة الجغرافية والموارد.

فالأقليات التي تتركز في مناطق تقع على حدود الدولة، تكون رغبتها في الانفصال أو تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي، كما أن تواجد الأقليات على المناطق الحدودية، و كونها امتدادا عرقيا داخل الدولة المجاورة، يعتبر عاملا مساعدا في الضغط لتحقيق أهدافها.[2]

- وجود الدعم الخارجي مثلما حدث مع جنوب السودان، وهذا الدعم الخارجي ضروري سواء عند الإمداد اللوجيستي في حالة النزاعات والحروب الأهلية داخل الدول، أو فيما يتعلق بالدعم السياسي والدبلوماسي، فبعض الحركات الانفصالية المدعومة من الخارج، نجحت في تحقيق الانفصال وتأسيس كيان مستقل بها مثل تيمور الشرقية وجنوب السودان، وهناك حركات كثيرة فشلت بسبب ضعف الدعم والتأييد الخارجي، مثل الأكراد في العراق والطوارق في إقليم أزواد شمال مالي، وإقليم كتالونيا في اسبانيا وغيرها.

لكن الملاحظ أن النزعة الانفصالية للأقليات، تكون هي ذروة مسار معقد من التفاعلات داخل الدول. فالأقليات دوما تكون مطالبها هي تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، والعيش داخل الدولة بدون تمييز مع باقي مكونات المجتمع، وقد تمتد مطالبها إلى الحكم الذاتي، وتحقيق مكاسب سياسية وثقافية، كالمشاركة في الحكم وتحقيق توزيع عادل للثروة والسلطة، وأن يكون لها مكانة سياسية داخل الدولة، والاعتراف بالثقافة والهوية الخاصة بها ،خاصة الأقليات العرقية والدينية و الإثنية، كالاعتراف

[1] – هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 206.

[2] - خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مرجع سابق، ص18.

بالهوية وحق تعلم لغتهم الخاصة، أو ممارسة شعائر دينهم والاعتراف والاقرار بها، وعند فشل هذا المسار في الدول، تتصاعد حدة المطالب لتصل لحد الانفصال ،وتكوين دولة مستقلة عن الدولة الأم.

فتصاعد الميول الانفصالية للأقليات داخل الدول ،هو محصلة عدة عوامل وأسباب ومتغيرات، تكون نتيجتها هو فشل تحقيق الاندماج الوطني لكل مكونات المجتمع، وفشل تحقيق دولة المواطنة والحقوق دون تمييز، وهو ما حدث في كثير من الدول كالسودان والعراق ومالي...الخ، وتلجأ هذه الاقليات ذات النزعة الانفصالية لتكوين تنظيمات مسلحة للضغط من أجل تحقيق مطالبها السياسية عندما تسمح لها الظروف والأوضاع بذلك.[1]

فالتنوع العرقي والاثني من شأنه خلق التوترات داخل الدول كالنزاعات والحروب الأهلية، سواء بين الجماعات المختلفة، أو بينها وبين السلطة الحاكمة، الأمر الذي يهدد أمن الدول واستقرارها الداخلي. فالتنافس بين جماعات الاقليات حول الموارد والسلطة، قد يؤدي إلى تبنى خيار العنف المسلح وخلق النزاعات داخل الدول وهو ما يهدد استقرار الدولة.[2]

[1] - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 482-483.

[2] - خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مرجع سابق، ص24.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

المبحث الثاني: توظيف الأقليات في تدويل الحروب الاهلية

هناك عدة فواعل في السياسة العالمية التي تعمل على توظيف مسألة الأقليات لصالحها ضد الدول محل النزاعات والحروب والتي تضم وتحتوي على أقلية أو أقليات مختلفة داخل حدودها الجغرافية ومن بين هذه الفواعل نجد الدول خاصة دول الجوار والقوى الاقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات ومختلف المنظمات، وتختلف مبررات واشكال استغلال الأقليات من فاعل إلى آخر حسب المصالح والغايات، وكذا تأثير الدول في بعض المنظمات الدولية والاقليمية أثناء التدخل في النزاعات والحروب الأهلية تحت هدف حماية الأقليات وحقوق الانسان.

المطلب الاول: أسباب تدخل الدول في الحروب الاهلية

تعرضت الكثير من الدول حديثة الاستقلال لمصاعب داخلية بعد نهاية الحرب الباردة مما أدى إلى انهيار تلك الدول ودخولها في حالة من الحروب الاهلية بين الحكومات المركزية والأقليات الذين يطالبون بالانفصال،[1]ومن المشاكل التي تعانيها الاقليات هي مسالة اندماجها داخل الدولة التي تتواجد بها، وهذا المشكل يضعها في حالة معاناة دائمة، ينتج عنها بروز مسائل أخرى ،كمسألة التمييز بين مواطني الدولة ومسألة الهوية والانتماء ،إلى غاية الوصول إلى مرحلة النفي والغاء الوجود ،كالتطهير العرقي والابادة الجماعية ،اضافة إلى اللامساواة بين افراد الاقلية وبقية افراد الاغلبية ،خصوصا في حالة حصول افراد الاغلبية ،على بعض الامتيازات على حساب افراد الأقليات الاخرى ،مثل المشاريع التنموية للمناطق التي تقطنها الأقليات، وفي الغالب هذه المناطق تحتوي على حظ كبير من الموارد الاولية والطاقوية، وهو ما ترفضه الاقليات خصوصا اذا وجدت نفسها محرومة ومقصية من هذه البرامج[2].

ومع تطور اساليب التدخل الخارجي ،وقدرة الدول القوية على استغلال مسالة الأقليات، بفعل انهيار المعسكر الشرقي وسيطرة الاتجاه الليبرالي، الذي يركز على قضايا حقوق الانسان ،للتدخل في

---

[1] – عبد السلام احمد هماش ،"دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام "، دراسات علوم الشريعة والقانون ،(المجلد 38،العدد: 2،2011)،ص600،

[2]– جمال تراكة ومخلوف رملي، "حقوق الاقليات ومسألة التدخل الدولي: الاقلية الكردية في العراق أنموذجا"، مجلة صوت القانون، (المجلد7، العدد:2، 2020)، ص1002.

الشؤون الداخلية للدول[1]، اضحى تدخل القوى الكبرى في الحروب الاهلية خاصة تدخل الولايات المتحدة الامريكية، يرتكز على نقطة اساسية انتقائية تهدف الى المحافظة على استقرارها الدولي من جهة ومن جهة أخرى المحافظة على مصالحها والتوازنات الموجودة بما يحقق اهدافها[2].

وتلعب السياسات التي تنتهجها الدول دورا أساسيا، فاذا كانت سياستها غاشمة في التعامل مع رعاياها، فمن شأنها ان تؤدي الى اضطرابات أو حروب أهلية، و تشكل بابا للتدخل الأجنبي ،اما في حالة اتباع سياسات حكيمة مع رعاياها تشجع التعايش والاندماج لمكونات شعبها ،وتغلق ابواب التدخل الدولي المحتملة ،لأن ميثاق الامم المتحدة يعطي الحق لأي دولة عضو فيها ،التدخل عبر المنظمة الدولية للاحتجاج وادانة أي انتهاك لمقدرات الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق في شؤون دولة أخرى، ولا يعد ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، فكل دولة من الدول اذا كانت عضوا في الامم المتحدة فمن واجبها أن تمارس دور الحارس لميثاق واتفاقيات ومقررات الامم المتحدة، وأن أي انتهاك تمارسه دولة ما لحقوق أقلية من سكانها، هو انتهاك لإعلان حماية الاقليات للأمم المتحدة ،وتصنيف الامم المتحدة لجماعة ما على انهم أقلية، هو بابا للتدخل الخارجي ودعوة للتدويل، وقد حدث هذا النوع من التدخل في البوسنة والهرسك، تحت ذريعة حماية أقلية دينية أو عرقية مضطهدة[3].

ولا يمكن أن يكون الدافع الانساني مبررا اساسيا يسمح بالتدخل الدولي، وإنما توجد في الحقيقة من الدوافع والمبررات، ما يمكن أن تحفز القوى المهيمنة للتدخل في بعض المناطق الساخنة باسم حقوق الانسان وحماية الأقليات. لعل أقوى تلك المبررات هي المصلحة والمنافسة ،والحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية، وهي بطبيعة الحال الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، التي تحاول تمرير وتنفيذ مصالحها على حساب وجود الامم المتحدة ،وهو ما اشار إليه الرئيس الامريكي السابق بل كلينتون ،في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 1993، حينما دعا إلى ضرورة تحديد عدد النزاعات الدولية ،التي يتوجب على الأمم المتحدة أن تتدخل فيها بناءًا على معايير معينة، وبالتالي أن تنتقي بعض النزاعات لتتدخل فيها وحسب قدراتها ،ويتضح أن المعايير التي ذكرها كلينتون في

---

[1]– لطفي خياري، "الاقليات في النزاعات الاقليمية والدولية حالة الاقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا "(رسالة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية،2004)، ص123.

[2]– حكيمة قداش، "التدخل الدولي كآلية لحماية حقوق الانسان"؛ مجلة القانون والمجتمع، (المجلد4، العدد: 2 ،2016)، ص203.

[3] مصلح خضر الجبور ي، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط (الاردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع :2014)، ص49.

خطابه ، إنما هي معايير السياسة الامريكية في تنفيذ مصالحها ،على حساب وجود الأمم المتحدة، حيث تهدف السيطرة الاستعمارية الغربية، إلى سياسة الافقار والتهميش ونهب للثروات، وتخطيط اعتباطي للحدود ومحاولات اشعال الحروب العرقية و الطائفية، حيث تحاول الولايات المتحدة الامريكية اليوم ومعها بعض الدول الغربية، تزويق وتجميل سياستها بشعارات حماية حقوق الانسان، من الانتهاكات القاسية والمنظمة، وحماية الرعايا الأجانب وممتلكاتهم[1]، وحق التدخل الانساني بهدف التمهيد لعودة الاستعمار المباشر، بأقنعة جديدة ومرقعة باسم الديمقراطية والتعددية ومكافحة الارهاب ،ومساعدة الدول على التخلص من النظم الاستبدادية وتحقيق التنمية.

ولنا في التأريخ السياسي لكثير من دول العالم الثالث، أمثلة واضحة عن الدور التخريبي الذي قامت به الدول الغربية في عرقلة وتفتيت الوحدة الوطنية لتلك الدول، فالدول الغربية هي التي شجعت على التمرد الكردي في العراق وجنوبي السودان وفي لبنان وقسمت الهند وباكستان ؛وقسمت بشكل اعتباطي الحدود بين رواندا وبورندي مما أدى إلى صراعات دموية بين قبائل الهوتو والتوتسي.[2]

لعبت الدول الغربية دورا كبيرا في تخريب النظم الاقتصادية للكثير من دول العالم الثالث، وخلق حالة من التبعية الاقتصادية، فقد وقفت موقفا سلبيا بوجه مساعي دول العالم الثالث لتحقيق حالة من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والسيطرة على ثرواتها ومواردها الوطنية والحصول على تكنولوجيا متقدمة.

في الوقت الذي يتم تطبيق المعايير الدولية بخصوص انتهاكات حقوق الانسان وتجاوز قواعد القانون الدولي المعاصر في ميثاق الامم المتحدة، نجد غض الطرف عن تجاوزات وانتهاكات أخرى، فحقيقة المنطق الامريكي في التعامل مع القضايا الدولية بخصوص انتهاكات حقوق الأنسان والتدخل الانساني لحماية الاقليات وتعزيز فرص حقوق الانسان، لابد أن يتماشى مع الرؤية والمصلحة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين أكثر من خضوعها للمعايير الانسانية أو الاخلاقية؛[3] حيث ترتبط فكرة الانتقائية والازدواجية ضمن مفاهيم حقوق الانسان لدى الدول الغربية

---

[1] - محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى (أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص39.

[2] دهام محمد العزاوي، العولمة والتدخل الانساني لحماية الاقليات ،مرجع سابق، ص ص 178-240.

[3] - نفس المكان.

وخاصة الولايات المتحدة الامريكية. وهذا يعزز فكرة الاعتقاد بأن التدخل للدفاع عن حقوق الانسان، صمم للدفاع عن المصالح وهو ما يطلق عليه "الكيل بمكيالين" وبمعايير مزدوجة، وإلا لماذا لم تطبق الموازين ذاتها على حالات مماثلة [1]. ان سياسة الكيل بمكيالين هذه تعد مفردة من مفردات "النظام العالمي الجديد" ،ويصفها السياسي الفرنسي "جان بيير سوفنمان" بأنها تجعل المقابل "اما أسود أو أبيض ؛ولا لونا رماديا بينهما لأن بإمكانها أن تجعل من الابيض أسود أو بالعكس، إن ارادت ذلك وفقا للمصالح .فالدول الغربية تستخدم سمة الانتقائية في مسألة قضايا حقوق الانسان وحماية الأقليات ،سلاحا سياسيا للضغط على الدول وتغيير انظمتها السياسية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية[2]، وفي هذا الصدد نجد وهذا ما أكده وزير الخارجية الاسبق وارن كريستوفر حينما سأل عن موقف بلاده حيال التدخل في الصراع الدامي في البوسنة والهرسك، ووقف المذابح واعمال التطهير العرقي التي كان يقوم بها الصرب ضد المسلمين ،فأجاب ان ليس هناك مصلحة امريكية في التدخل[3].

فالبيئة الدولية الراهنة اخذت تشكل فيها قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات ،اداة رئيسية للتدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي ،حيث اصبح الحق في التدخل حقيقة الامر الواقع ،على اثر حالات التدخل التي حصلت في مناطق متعددة من العالم، مثلما حصل في المناطق الكردية لشمالي العراق عام 1991 ،[4] فنجد الولايات المتحدة الامريكية استخدمت الاقليات كورقة وساحة لحسم الصراعات الداخلية بنية حماية حقوق الانسان المضطهدة وخاصة الكردية والشيعية[5].

وبهذا الصدد نجد انتقاد "سارة براون" لسياسات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية حيال العراق، لأنه في الوقت الذي تدخلت فيه لحماية الاكراد العراقيين ،كانت تغض النظر عن قيام

---

[1]- عبد الحسين شعبان وآخرون، "مدخل لثقافة حقوق الانسان في ظل التطور الدولي "، (ورقة مقدمة للملتقى دولي حول الحصار الدولي والواقع العربي؛ لندن 17 اكتوبر، 1998)، ص10

[2]– أحمد عبد الجليل خليل، التدخل العسكري بين الشرعية القانونية والمشروعية السياسية (كوسوفو أنموذجا). (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الاوسط :كلية الآداب والعلوم،2014)،ص9.

[3]– دهام محمد العزاوي، العولمة والتدخل الانساني لحماية الأقليات، مرجع سابق، ص178.

[4]– نفس المرجع، ص162.

[5]– جمال تراكة ورملي مخلوف، مرجع سابق، ص1010.

الحكومة التركية بإبادة الاكراد الاتراك، كما انها لم تعر اكراد ايران أي اهتمام على الرغم من معاناتهم المستمرة ،ومنه كما تقول سارة براون: لماذا يتم التمييز في المعاملة الدولية بين الاكراد؟[1]

من الواضح ان التدخل الذي تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين، التشريع أو التبرير له بحجة حماية الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الاقليات في العالم، هو اساس غير ديمقراطي ولا يتماشى مع القوانين الدولية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، كما انه يدفع باتجاه تصاعد موجات العنف والصراع داخل الدول ،مما يؤدي الى تمزيقها ودخولها في حالة من الفوضى والحروب الاهلية، وتنتهي بتلك الدول لتكون ساحة لتنافسات اقليمية ودولية[2].

وفي الاخير نستنتج أن السياسة الجديدة والمتمثلة في حقوق الانسان وحماية الاقليات، ليست سوى نسخة جديدة ومعدلة لاستمرار انهاك الخصوم ،وتصفية الحسابات مع الدول، لاسيما وأن هذه السياسة التدخلية الجديدة تحقق للولايات المتحدة والدول الغربية هدفها الحقيقي، والمتمثل في خلق الانشقاقات واثارة التناقضات لتدمير القوة الذاتية، وخلخلة الوحدة الوطنية لكثير من دول العالم[3].

وبالتالي أصبحت الانتقائية في المعايير سمة من سمات التعامل الامريكي الغربي مع قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات، بسب النظرة الاحادية الغربية التي يمتلكها الغرب تجاه هذه القضايا، وتهافته وراء تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية على حساب الاعتبارات الاخلاقية.[4]

فبالإضافة الى تدخل الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الرؤية والمصلحة السياسية والاقتصادية، فنجد تدحل الدول التي لها تماس مع الدول التي تعاني الحروب الاهلية

تتميز بكونها اشد حساسية لتأثرها بالحروب الاهلية، وتعد من بين أكثر الدول التي تلعب دورا فاعلا في الحروب الاهلية، وهذا راجع لجوارها الجغرافي وتتمثل مصلحتها في احتواء الحرب، من أجل

---

[1]- هاجر ختال، تدخل الامم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الانسان في كردستان العراق عام 1991 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص قانون دولي إنساني، جامعة باجي مختار عنابة ،2010/2011)، ص71.

[2]– دهام محمد العزاوي، العولمة والتدخل الانساني لحماية الأقليات، مرجع سابق، ص 73.

[3] – نفس المرجع السابق، ص141.

– نفس المرجع، ص285.[4]

حماية أمنها القومي خشية أن تنتقل اليها الحرب الاهلية، أو لحماية مصالحها المباشرة أو غير المباشرة، أو للحد من نفوذ دول أخرى منافسة لها في الدولة المعنية بالحروب الأهلية.

ونجد أيضا تدخل الدول التي تمتلك قرابة اثنية أو عرقية مع الأقليات، وهذا راجع لتداخل النسيج الاجتماعي مع الاقليات ذات الانتماءات العرقية أو الاثنية، وتتمثل مصلحتها في احتواء الحرب الاهلية خشية أن تنتقل الحرب الاهلية، بسبب التداخل القبلي أو انتصار وسيطرة الطرف ،الذي تتقاسم معه قرابة عرقية أو اثنية أو حماية مصالحها[1].

[1]– محمد وجحيش، مرجع سابق، ص51.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

المطلب الثاني: تدويل الحروب الأهلية وفق مقتضيات التدخل المنظماتي

من خلال هذا المطلب نبين آليات تدخل المنظمات الدولية والاقليمية في النزاعات والحروب الأهلية، تحت ذريعة حماية الأقليات وحقوق الانسان أو التدخل الانساني، وهو الذي من شأنه في الأخير أن يؤدي إلى تدويل هذا النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في كثير من الدول.

الفرع الأول: تدخل الأمم المتحدة في الحروب الاهلية

منذ نشأة الامم المتحدة عملت على تطوير وتوسيع مفهوم التدخل الدولي لأسباب إنسانية، ليشمل حالات عديدة اصبحت تشكل اليوم جزءً كبيرا من موضوعه، كالتدخل لقمع ومنع جريمة الابادة الجماعية، والتدخل لتقديم المساعدة الانسانية، والعمل على ضمان احترام حقوق الانسان، بالإضافة إلى التدخل لوقف انتهاكات القانون الدولي الانساني والتدخل لحماية الأقليات. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة تعتبر حقوق الانسان من المقاصد الرئيسية لها[1].

ان مبدأ التدخل الانساني لأجل الحماية الدولية لحقوق الانسان عامة، ولأجل حماية الأقليات بشكل خاص، قد أخذ مداه ووصل في تطبيقه إلى أوسع نطاق، وهذا بسبب تصاعد موجات الاضطرابات، وكثرة الصراعات العرقية والطائفية، والتي من نتائجها الاعداد الهائلة من اللاجئين والهجرات غير الشرعية،[2]حيث عملت على تبني العديد من المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان من معاهدات واعلانات ومؤتمرات، والتي كان لها دورا كبيرا في اخراج حقوق الانسان من نطاق الاختصاص الداخلي للدول، وجعلها محلا للاهتمام الدولي واحتمالات التدخل اذا ما تعرضت للانتهاكات الواسعة [3].

وعليه فإن شرعية التدخل الإنساني، تكون عندما تقوم دولة ما باضطهاد سكانها والتنكر لحقوقهم الأساسية، لأن العناصر والعوامل الانسانية تسمو على مبدأ عدم التدخل، ويكون التدخل عادة من طرف دولة منفردة أو من طرف مجموعة من الدول. فللجماعة الدولية حق التدخل الإنساني، بحكم ما يكفله

---

[1]– أمال موساوي، التدخل الدولي لأسباب انسانية في القانون الدولي المعاصر (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011)، ص164.

[2]– بدر احمد الحسيني، أثر التدخل الانساني على سيادة الدولة (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، تخصص قانون عام، جامعة عمان العربية كلية الدراسات القانونية ،2010)، ص 27.

[3]– أمال موساوي، مرجع سابق، ص 164.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

القانون الدولي لحقوق الانسان، من حق استخدام القومة المسلحة لإجبار الدول التي أخلت بواجباتها التي تعهدت بحمايتها تجاه مواطنيها والانسانية جميعا على الوفاء بها. لكن هناك من لا يستسيغ فكرة حق التدخل الانساني، لأنها تشكل محاولة لبعث الاتجاه الاستعماري، الذي يبيح التدخل لعوامل إنسانية في ظاهرها، لكن الهدف الحقيقي هو فرض السيطرة الاستعمارية على بعض الدول.[1]

ومع نهاية الحرب الباردة، زادت حدة مسألة التدخل الانساني لحماية الاقليات العرقية والدينية، فقد شهد المجتمع الدولي خصوصا في بداية تسعينيات من القرن العشرين، العديد من المتغيرات التي طرأت على العالم، الامر الذي حظي التدخل الانساني فيها باهتمام متزايد، من خلال الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتكريس المبدأ وتطبيقه مثل مؤتمر باريس للأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في نوفمبر 1990، فالتطورات اللاحقة التي عرفها العالم في مناطق متفرقة، شكلت انتهاكا لحقوق الانسان وتهديدا للسلم والامن الدوليين، كالنزاعات المسلحة في البوسنة والهرسك ورواندا، حيث قام مجلس الأمن بإصدار عدة قرارات اثناء معالجته لبعض القضايا التي عرضت عليه، على غرار القرار رقم 688-1991الخاص بالعراق، القرار 787-1992 الخاص بالتدخل في البوسنة والهرسك، وقرار التدخل الخاص بحماية ألبان كوسوفو سنة 1999.

وعليه تتحدد شرعية التدخل الانساني لحماية الأقليات، بالاستناد إلى الاتفاقيات والصكوك الدولية التي تم الاشارة فيها الى حقوق الاقليات[2].

وبهذا الصدد أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، أن المنازعات التي يتعين على الأمم المتحدة –ممثلة في مجلس الامن –تسويتها، ليست نزاعات محتدمة بين الدول بل ناشبة بداخلها، وعلى الأمم المتحدة أن تواجه في كل يوم الحروب الأهلية، وعمليات التجزئة والانقسامات الاثنية والحروب القبلية[3].

---

[1] – محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 26.

[2]– رملي مخلوف وجمال تراكة، مرجع سابق، ص1009.

[3]– خالد حساني، "التدخل الدولي لأغراض انسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الانسان"، مجلة القانون المجتمع والسلطة (المجلد4، العدد:1 ، 2015)،ص103.

فقضايا حقوق الاقليات في زمن الأمم المتحدة ،تم التعامل معها في اطار قضية حقوق الانسان، والعمل من أجل احترامها وتعزيزها، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون او اللغة أو لأي سبب وهو ما يفسر لماذا جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من أي اشارة صريحة أو ضمنية تتعلق بالأقليات أي أن حماية الأقليات تتم من خلال حماية أعم وأشمل لحقوق الإنسان ،فالأمم المتحدة إهتمت بحقوق الإنسان بصفة عامة كونه إنسانا وليس للأقليات فقط ورغم هذا نجد تدخل الأمم المتحدة لحماية حقوق الاقليات ،حيث تدخل مجلس الامن طبقا لنص الماد 39 من الميثاق والذي ينص[1]: "يقر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو اعادته إلى نصابه[2].وذلك بإصداره قرار في 4 مارس 1964 مبينا في هذا القرار، أن حالة الحرب والاضطهاد التي لاقتها طائفة القبارصة الاتراك في جزيرة قبرص، هي تهديد للسلم والامن الدوليين ،وطالبت السلطات القبرصية باتخاذ اجراءات سريعة، من أجل اعادة النظام العام ووقف أعمال العنف واراقة الدماء. وتضمن هذا القرار تكوين قوة تابعة للأمم المتحدة تكلف بإقرار السلم في قبرص[3].

استخدم المجلس كذلك سلطاته لحماية الاقليات الكردية شمال وجنوب العراق سنة 1991، والتي وصلت الى حد الابادة .فأصدر مجلس الأمن القرار رقم 688 ،دعا فيه العراق الى الكف عن عمليات الابادة في حق المواطنين الاكراد في شمال العراق ،وألزم الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الدولية بتقديم المساعدات للمناطق المنكوبة المأهولة بالأكراد، كما حذر القرار أيضا من الاستمرار في الهجمات المسلحة ضد هذه الجماعات ،والا كان في ذلك تهديد للسلم والأمن الدوليين ،وكان هذا القرار بمثابة الباب المفتوح لمجلس الامن لاتخاذ اجراءات ضد الدول التي تسيء معاملة مواطنيها[4].

---

[1] – راضية مزيان، "التدخل الدولي الانساني لحماية الاقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر"، مجلة العلوم الانسانية (المجلد أ، العدد :48، ديسمبر 2017)، ص183.

[2] https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index

[3]– راضية مزيان، مرجع سابق، ص 183.

[4]– فتيحة بن نعمان، "التدخل الجبري كوسيلة لحماية حقوق الأقليات "،"المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، (العدد :2 ،2014)، ص 189.

إضافة الى تدخل الأمم المتحدة وهذا بلجوئها الى قوات حفظ السلام لحماية حقوق الانسان والأقليات، في مناطق النزاعات المسلحة كالبوسنة والهرسك ورواندا، وتقديم الحماية للسكان المدنيين وامدادات الغوث الانساني ،ووصولها إلى كل من يحتاج إليها، ومع صدور قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 123/52سنة 1997 ،الذي طلبت فيه من المجتمع الدولي الدفاع عن حماية حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات وطنية أو اثنية أو دينية أو لغوية، كذلك أهم الاعلانات التي نصت على حقوق الانسان منها، الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث يعتبر أول عمل تشريعي في منظمة أممية صدر في 10 ديسمبر 1948 ،و ان كان لا ينطوي على اشارة صريحة لضمان حقوق الاقليات، فهو يؤكد على وجوب احترام حقوق الانسان بغض النظر عن العرق او الجنس او الدين او اللون، وكذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1966 في المادة 27[1]،والتي تنص على "انه لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون الى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم واقامة شعائره أو استخدام لغتهم ؛بالاشتراك مع الأعضاء الاخرين في جماعتهم. [2]

في 18 ديسمبر 1997 تم الاعلان الخاص بحقوق الاشخاص المنتمين إلى اقليات قومية وعرقية ودينية ولغوية[3]، ويؤكد بصفة خاصة بالنسبة للأشخاص المنتمين إلى أقليات، امكانية ممارسة جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية ممارسة كاملة وفعلية ،دون أي تمييز وعلى قدم المساواة التامة أمام القانون، وفقا لإعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية أو اثنية أو دينية ولغوية،[4] بالإضافة إلى اتفاقيات خاصة بحماية الاقليات أهمها:

- **الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري** 1948: وبدأ نفادها في 1951 طبقا للمادة الاولى من الاتفاقية تصادق الدول الاطراف فيها على أن الابادة الجماعية هي جريمة بمقتضى القانون الدولي سواء ارتكبت في أيام السلم أو اثناء الحرب، وتتعهد بمنعها

[1]– راضية مزيان، مرجع سابق، ص184.

[2]– المادة 27، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،1976.

[3]– محمد مدحت غسان، الحماية الدولية لحقوق الانسان (الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع ؛2013)، ص196.

[4]– محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 43.

والمعاقبة عليها. وشددت الاتفاقية على معاقبة كل من يرتكب جريمة الابادة الجماعية أو من يتآمر على ارتكابها أو يقوم بالتحريض المباشر أو العلني على ارتكابها[1].

الاتفاقية الخاصة بمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها: أين تتضمن قواعد وضوابط لمنع ومعاقبة مرتكبي جريمة الابادة الجماعية، ووضع الاقليات داخل الدولة حيث إذا ما تعرضت هذه الاخيرة إلى مثل هذه الجريمة، فان نصوص الاتفاقية تكون واجبة التطبيق، باعتبار أن هذه الاقلية من المجموعات أو العناصر الجديرة بالحماية المادة الثانية منها:

انشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ،كجهاز فرعي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان في 1946 ،حيث كرست شطرا من انشطتها لحماية حقوق الاقليات من الجماعات الضعيفة المحرومة ،وفي عام 1999 اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تبديل اسمها ليصبح اللجنة الفرعية لتشجيع وحماية حقوق الانسان ،وتتمثل مهمتها في الاضطلاع بدراسات وتقديم توصيات الى لجنة حقوق الانسان، وذلك فيما يتعلق بمنع التمييز من أي نوع في مجال حقوق الانسان والحريات الأساسية، وحماية الاقليات العرقية والقومية والدينية واللغوية[2].

ويعتبر تدخل الامم المتحدة في الحروب الأهلية ،الذي يتم عن طريق تدخل مجلس الأمن عادة، الحل الامثل في الكثير من الحالات، لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتنفيذ قواعد القانون الدولي[3]. ومن بين قرارات مجلس الأمن التي جسدت التدخل الدولي الإنساني، نجد التدخل الدولي في الصومال بموجب القرار 794 الصادر في 1994/12/03 ، حيث عبر مجلس الأمن عن قلقه من حجم المأساة الانسانية التي يعيشها الصومال، والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين [4]. وتمنح المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن السلطة التقديرية في تكييف الوقائع، ومن ثم وجود أي "تهديد للسلم والأمن الدوليين"، يحرك مسؤولية مجلس الأمن في هذا المجال (حفظ السلم والأمن الدوليين).

---

[1]– دهام محمد العزاوي، العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات، مرجع سابق، ص123 .

[2]– راضية مزيان، مرجع سابق، ص184.

[3]– خالد حساني، "تدخل الامم المتحدة في النزاعات الاثنية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني(المجلد 1،العدد:"2، 2010)، ص78

[4]– نفس المرجع، ص 77.

فقد كيف مجلس الأمن أن الازمة الانسانية التي يعيشها الشعب الصومالي انها تهدد السلم والأمن الدوليين، ابتداءً من القرار رقم 751 إلى غاية القرار 814 اتخذ مجلس الأمن مجموعة من التدابير هي: قام بإرسال وتامين وصول المساعدات الانسانية (القرارات المعنية هي 733؛751؛767) بالإضافة الى تفويض الامم المتحدة للقوات الامريكية لإيصال المساعدات الانسانية بموجب القرار 794، إذ يشكل هذا الاخير منعطفا تاريخيا في تطور القانون الدولي ،لأنها المرة الاولى التي لجأ فيها مجلس الأمن إلى استخدام القوة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية، حيث استخدمت القوة من أجل تامين المساعدة الانسانية عن طريق قوات حفظ السلام[1].

إن قيام منظمة الامم المتحدة بإرسال قوات حفظ السلام لحماية حقوق الأقليات، يعد افضل وسيلة لتجنب مطامع الدول الكبرى في استخدام واستغلال ورقة حقوق الاقليات للتدخل العسكري، فقوات الامم المتحدة المتعددة الجنسيات تعمل تحت اشراف منظمة الامم المتحدة، وهو ما يعطي صفة الشرعية لها، مما يؤدي إلى استجابة الدولة لها، وبالتالي تجنب انتهاكات اخرى لحقوق الاقليات، والتي غالبا ما تنتهي بإبرام اتفاق ،قد يؤدي إلى اصدار الدولة لنصوص تعترف فيها بحقوق الأقليات، كما حدث في البوسنة والهرسك، حيث نجحت قوات حفظ السلم المرسلة عن الامم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في وقف الحرب وجرائم الابادة الجماعية والتطهير العرقي ،والقبض على المتسببين في ارتكاب هذه الجرائم ،واحالتهم على المحاكم الجنائية الدولية المنشأة في اطار الأمم المتحدة[2].

الفرع الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات

يعرف الدكتور حسام عيسى الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا انتاجيا في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة ،وتخضع

[1]– هبة بوبكر الدين، "تدخل الأمم المتحدة لحماية حقوق الأنسان ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية"، مجلة القانون والعلوم السياسية (المجلد 2،العدد:1"،2016) ،ص229.

[2]– فتيحة بن نعمان، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الاقليات (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ،تخصص قانون ، جامعة مولود معمري–تيزي وزو ، 2017)، ص248.

لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم ،وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في اطار استراتيجية عالمية موحدة[1].

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات وبسبب امتلاكها الرساميل الضخمة، قادرة على تأمين نفسها ومصالحها في الدولة المضيفة، من خلال دعم السلطات السياسية الموالية لها، إذ وجدت تلك الشركات ان الحاجة إلى امتلاك فرق عسكرية خاصة بها، مجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ضرورة لابد منها، في سبيل تأمين تواجدها واستمرار عملها واستثماراتها الضخمة، وبدا واضحا استخدام هذه الفرق العسكرية في احداث الانقلابات العسكرية، واعتلاء الحكم لحكام عملاء لهذه الشركات، يصلون إلى الحكم دون رغبة شعوبهم. فيضطرون إلى حماية أنفسهم بمثل تلك الشركات، وهؤلاء الحكام تجدهم غالبا في الدول النامية الغنية بالموارد الهامة، ومن خلال الزج بهذه الفرق في الحروب، وإذكاء الطائفية والنزاعات الاهلية، تحصل الشركات على مبتغاها، في تثبيت اقدامها دون أي اعتبار للمخلفات الحربية، ذلك أن هدف الشركات هو تحقيق الربح المادي.

ولا يقتصر نشاط هذه الشركات متعددة الجنسيات على المجال الاقتصادي فحسب، بل يتعداه إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة[2]، أين تقوم باستغلال الظروف والمعطيات الداخلية لتلك الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ،من أجل تحقيق مصالحها وغاياتها، بحيث تعمل على التأثير على صناع القرار في تلك الدول بمختلف الأشكال والطرق، لضمان سير مصالحها ولو على حساب استقرار وأمن تلك الدول ومصالحها الوطنية.

بالإضافة الى امتلاك الشركات الكبرى نسبة كبيرة في المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وهذه الشركات حصلت على أموال ضخمة، مستفيدة من دورها في تغذية الصراعات والحروب في جميع دول العالم ،ومثال ذلك انتعاش مبيعات الاسلحة الامريكية في الحرب على العراق وافغانستان[3]. وحتى

[1] – أحمد عبد العزيز وآخرون، "الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية"، مجلة الادارة والاقتصاد (العدد: 85،2010)، ص118.

[2] – محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (بيروت: لبنان: دار النفائس، 2010)، ص 111.

[3] محمد صخري، "دور شركات متعددة الجنسيات في تهديد الامن البيئي"،2019؛ مقال على الرابط : https://www.politics-dz.com/ ، اطلع عليه في: 2021/5/5.

الشركات النفطية كان لها تأثير كبير في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق سنة 2003، لأن النظام العراقي في عهد الرئيس الراحل صدام حسين ،قام بمنح الصفقات النفطية لشركات غير أمريكية، اذ وقع صفقات بمليارات الدولارات مع شركات نفط صينية وفرنسية وروسية وايطالية واسبانية ...الخ، وهو الأمر الذي أغاظ شركات النفط الأمريكية لحرمانها من سوق نفطية كبيرة، وكان من أبرز أهداف الغزو الأمريكي للعراق الخفية ،هو السيطرة على ثاني مخزون احتياطي نفطي في العالم، وهو ما حدث بالفعل، أين سيطرت الشركات النفطية الأمريكية على نفط العراق بعد الغزو سنة 2003.[1]

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في سيادة حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي، وخلق ازمات داخلية في الدول النامية، وقد تعددت النماذج التي يستدل من خلالها دور تلك الشركات في تغذية الصراعات وتتمثل في:

أولا_دعم حركات التمرد الكونغولية: كانت هناك مقولة تقدم بأن الشركات المتعددة الجنسيات في حاجة إلى نظام سياسي مستقر ،حتى تستطيع ممارسة أعمالها في استنزاف ثروات البلاد، ولكن هذه المقولة تغيرت منذ تسعينيات القرن الماضي بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث اصبحت الفوضى والحروب الأهلية والعنف أكثر فائدة، وثبت أنه يكفي أن تقوم شركة بتمويل فصيل متمرد بأسلحة ،وفي المقابل يمكنها أن تستولي وتسيطر على الثروة [2].فقد شهدت الكونغو عام 1998 حربا ضاربة بين الحركات المتمردة وصراعا مع بعضها البعض، في محاولة لكل منهم إلى بسط نفوذه على مصادر الموارد، وقد كانت الشركة الفرنسية "ألف أكويتان" أحد ابرز المساهمين في تقديم الدعم المادي لكل عناصر التمرد في الكونغو، منتهجة مبدأ تمويل الكل مقابل الحصول على الموارد من الفصيل المنتصر، في مسعى منها للحصول على حق الامتياز بالمناطق التي يسيطر عليها أي من الفصائل المتصارعة.

فقد كشف تقرير للأمم المتحدة حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بالكونغو عام 2002، عن الدور الخفي للشركات العالمية في استغلال الاخشاب بمناطق الغابات بالكونغو ونقلها بواسطة شركة نقل من شمال بحيرة كيفو وصولا إلى ميناء ممباسا لتصديره إلى أوروبا، وقد اثبت التقرير

---

[1] - محمد ختاوي، مرجع سابق، ص ص 119-121.

[2]– حسينة عماري؛ الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديدة؛ (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الانسانية، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)؛ 82.

استغلال شركة كنغولية وهي" Socebo" وفيها أنصبة لشركاء عالميين لعوائد تلك الصفقات من بيع الاخشاب في تمويل تكاليف الحرب الكنغولية الثانية، التي استمرت خلال الفترة من أوت 1998 وحتى جويلية 2003، والتي اعتبرت أكثر الحروب دموية في افريقيا.

ثانيا_ تورط شركات نفط عالمية في تمويل حروب أهلية بأنغولا: كما نجد أيضا بروز دور الشركات متعددة الجنسيات في الاطاحة بالأنظمة غير الموالية لها خلال فترة الحرب الباردة، حيث نشر "الاتحاد البريطاني لتقدم العلم " تقريرا ثبت فيه تورط عدد من الشركات النفطية من بينها شركة "شل "النفطية في تقديم تمويل بمبلغ 900 مليون دولار ،لشن حرب شرسة ضد أكبر أحزاب المعارضة الانغولية[1] وهو "الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "،وقد اتسعت هذه الحرب لتتحول الى حرب أهلية اسفرت عن مقتل مئات الالاف من المواطنين[2].

إن من بين أكثر الاعمال التي تقوم بها الشركات العسكرية والامنية وتعرف على أنها منظمة تنشأ استنادا إلى تشريع دولة طرف لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو أمنية من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص وتشمل الخدمات العسكرية الى الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجستي والتدريب والدعم التقني وغيرها ،أما الخدامات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن والمعلوماتية [3] ، حيث دخلت الكثير من الشركات في نزاعات داخلية في افريقيا، على غرار تدخل شركة جنوب افريقية في انغولا عام 1993 في النزاع مع الحكومة ضد حركة يونيتا ،مقابل عقد بقيمة 30 مليون دولار[4]. بالإضافة الى شركة "داينكورب" التي تعد واحدة من أكبر الشركات الأمنية الخاصة في العالم إذ توظف 17 الف شخص ، في عام 2004 انتزعت

[1]احمد نهال، دور الشركات متعددة الجنسيات في تغذية الانقسامات الافريقية، 2018، مقال على الرابط http://www.acrseg.org/4075، اطلع عليه في 2021/04/05

[2]– نفس المرجع.

[3]– محمد صالح جمال، "دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة "(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الادارة الدولية، جامعة قالمة ،2019/2018)، ص86.

[4]– فريدة حموم وعبد العزيز طهراوي، "دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في نزاعات افريقيا الداخلية: انغولا نموذجا"، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية (المجلد 4، العدد:1 ،2020)، ص603.

شركة داينكوب عقدا لتدريب قوات حفظ السلام في السودان، وعمليات المساعدة في بناء البنية التحتية والنقل من قوات السلام للاتحاد الافريقي[1].

وتعمل الشركات الأمنية الخاصة في اطار قيام مؤسسات الدولة لإسناد الغير، والتي تتضمن تأسيس علاقة عمل قصيرة المدى تقوم على الحصول على خدمات أمنية وعسكرية من الشركات الخاصة بمقابل مادي [2] ، ونلاحظ تزايد استخدام الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة ،فإذا أثبتت الحكومات الوطنية أنها غير قادرة على ضمان أمنها ،تتدخل المنظمات الدولية الإنسانية للقيام بذلك عن طريق استخدام الشركات الأمنية الخاصة هذه الأخيرة تكون بديلا في المجالات السياسية و الأمنية والإنسانية المعقدة وحالات الطوارئ ، نظرا لقدرتها على الانتشار بسرعة واحترافية في المناطق الخطيرة والمحاصرة كمناطق النزاعات المسلحة ،حيث لديها القدرة في الانتشار من شهرين الى أربعة أشهر عكس قوات الأمم المتحدة التي تكون قدرة انتشارها من ستة الى ثمانية أشهر.[3]

فالشركات الامنية الخاصة تستهدف تحقيق الربح بالأساس، والفرص التي تحقق الربح هي التي تحدد سلوك الشركات في مناطق الصراعات المسلحة لذا من الضرورة بمكان لفهم تأثير هذه الشركات على ديناميكيات الصراع، النظر إلى البيئة التي تعمل خلالها، وهيكل السوق الذي يحدد كيفية توليد المكاسب التي يمكنها الحصول عليها، فإطالة الصراع ليس دائما هو الخيار الامثل بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة، فمثلا عندما تحصل الشركات على اجرها، مقابل الخدمات التي تقدمها من خلال حصولها على امتياز استخراج موارد طبيعية، فان مصلحتها تكون في وقف العنف، لأن البيئة السلمية تمكنها من تعظيم مكاسبها، وفي حال وجود صراعات فإن بقائها مرتبط بتغذية الصراعات الأهلية[4].

ونجد أيضا استغلال الشركات لسكان مناطق النزاعات المسلحة لتقوم بتوظيفهم وتجنيدهم أحيانا بأسعار أرخص نسيبا على اعتبار أن هؤلاء السكان يعانون من الأزمات على جميع الأصعدة فهم ينتمون

---

[1]– قوي بوجنية، شركات الامن الخاصة في افريقيا: اذرع عسكرية للعولمة ،2015، مقال على الرابط، https://studies.aljazeera.net/ar/reports، اطلع عليه في 2021/04/08، ص4.

[2]– رضوى عمار، خصخصة الأمن: دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في الإقليم،2015، مقال على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/10003، أطلع عليه في 2021/04/30، ص2

[3]– محمد صالح جمال ، مرجع سابق، ص123.

[4]– رضوى عمار، مرجع سابق، ص3.

الى المناطق النائية والمتدهورة اجتماعيا وأمنيا، وفي هذا الصدد يتهم أحد المحللين في قضايا النزاعات، أن الشركات الأمنية الخاصة الغربية في المقام الأول ،قامت بتجنيد أعداد كبيرة من سكان العالم الثالث للعمل لصالحها وفقا لظروف لاإنسانية واعتبارها مصدرا رخيصا للعمالة، وأن هؤلاء المجندين غالبا ما يكون من رجال العصابات وغير مدربين تدريبا احترافيا[1].

وفي الاخير نستنتج أن الشركات المتعددة الجنسيات، تقوم على استغلال ظروف الحرب من أجل اقامة علاقات مع أطراف الصراع، سواء عن طريق الوسطاء أو مع أطراف الصراع مباشرة، وذلك من أجل الظفر باستثمارات مربحة، قد لا تكون من نصيبها في حالة السلم، وإن كانت كذلك فهي بدون شك لا تستفيد بالمقارنة مع حجم الفوائد التي قد تجنيها في حالة الحرب. ومن الواضح إن هذا الحال مع معظم الشركات النفط العالمية وشركات الاستخراج، التي تعمل في مناطق محددة خاصة في غرب افريقيا، التي تشهد بلدانها صراعات داخلية، حيث نجد تعاقد أطراف الصراع في الدول التي عاشت حروب أهلية، مع شركات اجنبية سواء في المجال الاقتصادي أو الأمني.

فبالإضافة إلي تمويل الحرب الاهلية بأنغولا من قبل شركات نفط عالمية، نجد ايضا تعاقد تشارلز تايلور زعيم المعارضة في اعقاب الحرب الأهلية الليبيرية مع عدد من الشركات الأجنبية، التي تشغل في مجال التنقيب والاستخراج. فقد سيطر على جزء كبير من اراضي البلاد، وأصبح يتحكم في تجارة أهم الموارد الطبيعية في البلاد كالأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية، بالتعاون مع الشركات الاجنبية.

الامر الذي لعب دورا حيويا في التمويل اللازم للجبهة الوطنية الليبيرية، التي يتزعمها من اجل تسليح مقاتليها .ومع مرور الوقت اكتسب تايلور خبرة تجارية كبيرة ،واظهر مهارة في السيطرة على موارد التجارة الخارجية، ومعها ايضا في استغلال بعض الشركات الاجنبية العاملة في استخراج الخامات، أو التي تعمل في مجال انتاج الاخشاب.[2]

---

[1] محمد صالح جمال، مرجع سابق، ص124.

[2] – منير محمودي، مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا واليات ادارتها –دراسة تقويمية– (الجزائر: النشر الجامعي الجديدة،2018)، ص ص 153.152

ونفس الامر في سيراليون، فحسب الأستاذ ديفيد فرنسيس أن الشركات الأمنية الخاصة تقوم بوظيفة وقائية فقط تتمثل في حماية المدنيين من مختلف الأخطار و التهديدات التي تطالهم اثناء النزاع المسلح ،لكنها تبحث في الواقع عن كيفية دفع الحكومة، التي تبني قوانين تتعلق بخصخصة الأمن داخل الدولة ،من أجل خلق سوق لها ولفروعها،[1]أين منح نظام كباح في عام 1998 امتيازات لشركة استخراج صغيرة اسمها "برانتشاينرجي " للتنقيب حول الماس في اقليم "كونو" ،على خلفية أن هذه الشركة قد دفعت جزءً ماليا معتبرا لصالح حكومة كباح ،في صفقة اجراها مع شركة أخرى لشراء السلاح تدعى "دايموند ميننغ كوربوريشن"، كما قام ايضا نظام كباح بالتعاقد مع شركات أمن خاصة ، تقوم بضمان الأمن والحماية لنظامه وأهمها [2]Executive Outcomes.

[1]– محمد صالح جمال، مرجع سابق، ص161.

[2]– منير محمودي، مرجع سابق. ص157.

المطلب الثالث: دور المنظمات الاقليمية في تدويل الحروب الأهلية

نحاول في هذا المطلب توضيح وشرح كيفية تدخل المنظمات الاقليمية المختلفة في النزاعات والحروب الأهلية في مختلف الدول، وكيف يساهم هذا التدخل في تدويل الحروب والنزاعات الداخلية.

الفرع الأول: دور الاتحاد الإفريقي لتدويل الحروب الأهلية

لقد حاول القادة الافارقة تعديل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بما يتلاءم والتحولات التي شهدها العالم، فبعد جهود متواصلة تحولت منظمة الوحدة الافريقية التي ولدت عام 1963 إلى الاتحاد الافريقي الذي أعلن عنه رسميا في القمة الافريقية السابعة والثالثين المنعقدة [1]بلوزكا بدولة زامبيا بين 09 و 11 جويلية 2001 ولقد اتسمت الاهداف والمبادئ التي نص عليها القانون التأسيسي للاتحاد بالجدية، وذلك بخلاف الحالة التي كانت عليها بمنظمة الوحدة الافريقية، فلعل السبب واضح، وهو أن إفريقيا في حقبة الستينات كانت تعاني من الاستعمار الاوروبي لها ثم بعد ذلك التفرقة العنصرية والحروب الاهلية[2].

كما قام الميثاق بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة وجعله من أهم الاهداف ،وقد سعى الاتحاد الافريقي الى استقرار السلام والامن على المستوى الاقليمي ،والبعد عن النزاعات المسلحة، فكان هذا هو الدافع من جعل الاستقرار والامن والسلام من ضمن الاهداف الرئيسية للاتحاد.[3] وبهذا الصدد نشير إلى أن القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي عرف تحول، وذلك من خلال إقرار حق التدخل، وهذا يعتبر من أهم التعديلات الواردة في الاتحاد، حيث نصت المادة: 4/ي على حق الدول الاعضاء طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والامن، وبهذا جعل الاتحاد الافريقي من حق الدول الاعضاء طلب التدخل وذلك لأسباب الامن داخلها، ويستفاد من هذا المبدأ بأنه لا يجوز للاتحاد التدخل إلا بموافقة الدولة صاحبة الاقليم، ليقوم بدور فعال وهو استقرار الاوضاع الداخلية لبعض الدول والقضاء على الثورات الداخلية ،أو قمع بعض الحركات التي تهدد السلم والامن الداخلي لهذه الدول ،كما نصت المادة

---

[1] هشام فخار، دور الاتحاد الافريقي في تعزيز السلم والامن في القارة الافريقية (أي مسار .... وهل من فاعلية)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، (العدد: 3، أكتوبر 2020)، ص 81

[2] نفس المرجع، ص81.

[3] نفس المرجع، ص82.

4/ح على مبدأ مهم كذلك وهو حق الاتحاد التدخل في دولة عضو في ظل ظروف خطيرة، متمثلة في جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية [1].

تعتبر الاقليات من الاخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في القارة السمراء، وذلك برسم الحدود التي لم تراع فيها طبيعة الشعوب (السياسة الاستعمارية وتقسيم الحدود)، فالدول الحالية هي نتاج الاستعمار، وعليه فان افراد القبيلة الواحدة ليسوا بالضرورة منتشرين في بلاد واحدة ،بل موزعين على عدة دول، ولتجنب الابادة الجماعية والجرائم، اهتم الميثاق الافريقي بمسألة حقوق الانسان والشعوب، بالإضافة الى اهتمامه بحقوق الأقليات، وجاءت في المادة الثانية أنه: "...يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز خاصة اذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو رأي اخر أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو أي وضع آخر.[2] حيث تم تجاهل المادة 27 للحقوق المدنية والسياسية في اعداد الميثاق الافريقي، وهذا ما يبرر أن الدول الافريقية لم تكن راغبة في ايجاد وضع قانوني خاص بالأقليات ،وغياب مفهوم الاقليات في الميثاق الافريقي لا يعني تجاهل الاقليات حسب الرئيس السابق للجنة الافريقية لحقوق الانسان، حيث رأى ان مفهوم الشعب يطلق على الاغلبية والأقلية في آن واحد[3].

الفرع الثاني: دور الاتحاد الاوروبي في تدويل الحروب الأهلية

تعد المنظمات الأوروبية أولى المنظمات التي أبدت اهتماما جديا بمسألة الاقليات وكيفية حمايتها، حتى توصلت الى صياغة اتفاقية، عرفت باتفاقية الاطار التي تحدد السبل في تعاملها مع أقلياتها .و زاد اهتمام الاتحاد الاوروبي بمسألة الأقليات بعد تطور الأحداث في يوغسلافيا ،وقد كانت هذه الاتفاقية في امتدادا لاجتماع الدول الاعضاء في المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون ،والبداية كانت في كوبنهاغن حيث ركزت الدول الاعضاء على ضرورة حماية الاقليات في وأوروبا.[4]

---

[1]- نفس المرجع، ص83.

[2]– لطفي خياري، الاقليات في النزاعات الاقليمية والدولية حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا، مرجع سابق، ص 69.

[3]– نفس المكان.

[4]- نفس المرجع، ص71.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

تعد الحرب الاهلية في البوسنة والهرسك التي حدثت بين الاقليات الصربية والكرواتية والبوسنية، من أخطر الحروب في القارة، كما أكدوا على ضرورة التعاون بين المجلس الأوروبي والمنظمة، من اجل التعاون والامن الأوروبي. وتم التطرق الى بنود الاتفاقية –الاطار التي تكون المرجع الرئيسي لحماية الاقليات في اوروبا [1]. وأما الدول غير الاعضاء فيجوز لها الاشتراك بدعوة من لجنة الوزراء ،والانضمام الى الاتفاقية الزامي على الاقل من الناحية السياسية [2].لقد اخذت الدول الاعضاء في المجلس الأوروبي على عاتقها، مسألة تهيئة الظروف المساعدة لدخول الدول في تفاوض مع أقلياتها، حتى لا يتكرر نزاع البوسنة والهرسك، الذي تم فيه تطهير وابادة الاقلية المسلمة من قبل الصرب. فالاتحاد الاوروبي من خلال هذه الاتفاقية قطع شوطا كبيرا لحماية الاقليات وحقوقها، وتبنى من خلالها سياسة جديدة تجاه الاقليات[3].

[1]– نفس المرجع، ص72.

[2]– الكتيب 08 اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية لحماية الاقليات القومية (لندن: الفريق الدولي لحقوق الاقليات ،1999)، ص 2.

[3]- لطفي خياري، مرجع سابق، ص ص72-74.

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل المتعلق بأسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية، والذي عرضنا فيه مختلف صور الأقليات كسبب في تدويل الحروب الأهلية، ممثلة في الامتداد الاقليمي للأقليات ،والاستعانة بالدعم الخارجي واخيرا النزعة الانفصالية للأقليات ،عبر ما تقوم به اهم الفواعل في السياسة العالمية ،والتي تعمل على توظيف مسألة الأقليات لصالحها، ضد الدول محل النزاعات والحروب ،والتي تضم وتحتوي على أقلية أو أقليات مختلفة داخل حدودها الجغرافية .إن من بين هذه الفواعل الدول ،خاصة دول الجوار والقوى الاقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات ومختلف المنظمات، وقد خلصنا في النهاية الى الاستنتاجات التالية:

- أن للأقليات صور وأشكال تكون فيها الأقليات سبب لتدويل الحروب الأهلية وتمثل في:

1- الامتداد الاقليمي للأقليات والمتمثل في انتشار الأقليات في عدد من الدول المجاورة، ومن أسباب الامتداد الاقليمي نجد دور الاستعمار في رسم الخرائط الجيوسياسية للمناطق المستعمرة دون مراعاة المعطيات الاجتماعية والقومية والعرقية في رسم الحدود الحديثة بالإضافة الى عامل تفكك الدول مثل ما حدث مع الاتحاد السوفياتي.

2- استعانة الأقليات بأطراف خارجية، وهذه الأخيرة هي التي تكون خارج منطقة النزاع، ويكون لها دور مؤثر في النزاع اذ نجد اختلاف الاطراف الخارجية في درجة التأثير على حسب طبيعتهم، وعلاقتهم بالحروب الأهلية وارتباطهم بالأقليات، اضافة الى دور الأطراف الاقليمية وتشمل دول الجوار وهي الدول التي لها تماس جغرافي مع الدول التي تعاني من النزاع، والدول التي لها علاقات قرابة عرقية واثنية مع أحد أطراف النزاع وتعمل على دعم سيطرة الطرف التي تتقاسم معه نفس الانتماء وحماية مصالحها في منطقة النزاع.

3- النزعة الانفصالية للأقليات والمتمثلة في سعي الاقليات الى الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها، واقامة دولة مستقلة عنه بسبب التهميش والاقصاء وعدم التمكين السياسي والثقافي والاجتماعي.

- هناك عدة فواعل تعمل على توظيف مسألة الاقليات لصالحها ومن بينها الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والشركات متعددة الجنسيات، حيث تختلف مبررات وأشكال استغلال الاقليات من فاعل الى آخر، فمساهمة القوى الكبرى في الحروب الاهلية لحماية الاقليات تعتمد على الانتقائية من خلال المحافظة على مصالحها والتوازنات الموجودة بما يحقق أهدافها، اما المنظمات الدولية الاقليمية تعتمد على الاتفاقيات والصكوك الدولية لإضفاء الشرعية على التدخل، تحت ذريعة حماية الاقليات. وأخير نجد الشركات متعددة الجنسيات تقوم باستغلال الظروف والمعطيات الداخلية للدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من اجل تحقيق مصالحها.

الفصل الثالث:

الأقلية الطوارقية وتدويل الحرب الاهلية في اقليم الازواد بمالي

المبحث الأول: جذور وأسباب النزاع الطوارق في اقليم الازواد

قبل الدخول في دراسة وتحليل أسباب وآليات التدخل الخارجي في النزاع الداخلي في مالي وتدويله، كان لابد من التطرق إلى التعريف بأقلية الطوارق التي تقطن بإقليم أزواد شمال مالي، وتبيان امتداداتها الجغرافية وأصولها الاثنية والاجتماعية والثقافية، اضافة إلى تناول الخلفية التاريخية للنزاع بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي والأسباب الداخلية والخارجية التي لها دور في اندلاع وتجدد النزاع.

المطلب الأول: التعريف بأقلية الطوارق وامتداداتها الجيو إثنية

الفرع الأول: التعريف بالطوارق

يرجع أصول الطوارق الى قبيلة صنهاجة وفروعها لمتونة وجدالة ومسوفة[1]، حيث يطلقون على انفسهم "ئموهاغ"" "أو ئموشاغ وهما تنويعان للكلمة الامازيغية ويس، ويفضلون تسميتهم ب "ايماجيغن " أي الامازيغ بالعربية ومعظم الطوارق يرفضون تسميتهم بالبربر لانهم يعتبرونها تسمية مختلفة عنهم[2].

ويقطنون منطقة الساحل والصحراء الكبرى من افريقيا في مساحة تقدر بحوالي 205 مليون كلم2، موزعين على خمس دول هي مالي، النيجر، الجزائر، لبيبا وبوركينافاسو. يتراوح عددهم مابين مليون و3 ملايين نسمة حسب عدة التقديرات[3] يعيش معظم الطوارق تقريبا 85 % منهم في دولة مالي، حيث يمثلون 10% من السكان و20 % من سكان النيجر، وتعتبر لغة التماشق لغة التخاطب بين الطوراق، وهي من بين أهم المقومات الاساسية للهوية الطوارقية، بحكم انتشارها اصبحت اللغة الرسمية لهم، وعلى المستوى الديني، فالطوراق هم مسلمون سنيون[4].

وهم فئة محافظة، حيث المرأة هي صاحبة القرار واللقب والنسب، وهي تمتلك السلطة فعليا. يثبت الطوارق بتقاليدهم خصوصا في اللباس، اذ يلتثم الرجال غطاء للوجه دائما عند تجولهم في الخارج،

---

[1] – محمد الشيخ الانصاري، الطوارق ... الأصل والموطن، "الجنوب الليبي"، (العدد: 1،ديسمبر 2015)،ص ص57–62.

[2]– محمد الامين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي،2015، مقال على الرابط https://democraticac.de/?p=82051، اطلع عليه في 2021/055/18.

[3]-M.Henri PLAGNOL , François LONCLE, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne (france:RAPPORT D'INFORMATION, PAR LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES 2012), p20.

[4]-Ibid.

وقد عرفوا قديما باسم "اسجلماسن" والتي تعني الملثمون[1]، التي يعيشون فيها ولكن له دلالات ثقافية اكبر ويسمى اللثام، فمن العيب أن يظهر فمه للأخرين، فمجتمع الطوارق هو مجتمع تقليدي فأغلب الأنثروبولوجيين يشبهون التقسيم الطبقي للمجتمع الطوارقي بالنظام الاقطاعي، وأن الطبقة المهيمنة في المجتمع التقليدي، هي الطبقة الأرستقراطية المحاربة التي تسيطر على القوافل التجارية.

يتكون النظام الاجتماعي عند الطوارق من خمس طبقات رئيسية، تكاد تكون في معظمها مغلقة ووراثية لا يمكن تغييرها وتتمثل في:

1. طبقة النبلاء او السادة ويطلق عليهم "ايماجغن"؛
2. طبقة الاتباع وهي الطبقة الغارمة أي ما تعرف ب"ايمغاد"؛
3. طبقة الحرفيين او طبقة الصناع التقليديون ويطلق عليهم "اينادن"؛
4. طبقة الحرطانيين (المزارعيين)؛
5. طبقة العبيد "اكلان"[2].

والشكل الموالي يبين توزع الطوارق في الدول الخمسة:

[1] – محمد سعيد القشاط، التوارق عرب الصحراء الكبرى، الطبعة الثانية، (مركز دراسات وابحاث شؤون الصحراء، 1989)، ص 27.

[2]– زهيرة مزرارة وميلود عامر حاج، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي: بين المخاطر الامنية والانفصال –مالي انموذجا–، مجلة افاق للعلوم (العدد :10 ،2018)، ص ص 291–292.

الشكل رقم (01): خريطة توضح أماكن تواجد الطوارق في الجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو وليبيا

المصدر: قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل،2012، مقال على الرابط https://studies.aljazeera.nem ،اطلع عليه في 2021/4/5 ،ص4.

تبين الخريطة أماكن تواجد أقلية الطوارق في 5 دول وتتمثل في: الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو. وهو ما كان له دور مثلا في سهولة تحرك المتمردين الطوارق في شمال مالي في المربع بين مالي والنيجر والجزائر وليبيا، فهذا الانتشار الجغرافي على تماس حدود تلك الدول يسهل حركة تنقل الطوارق بسبب العلاقات العرقية والاجتماعية، كما يصعب من مهمة ضبط ومراقبة الحدود في أوقات الأزمات وهو ما تجلى في أزمة شمال مالي سنة 2012.

وحسب المقابلة التي أجراها نبيل بويبية مع أحد كبار أعيان الطوارق الجزائريين بقوله :"ما أراه شخصيا من معاناة لطوارق مالي والنيجر لا ينطبق بتاتا لما هو في الجزائر، لأن الطوارق في مالي والنيجر حقيقة يعيشون في عنصرية بين أسود وأبيض، الحكم في يد السود يمارسون التمييز العنصري ضد البيض وهو الطوارق والعرب"[1]، فنجد اختلاف في وضع طوارق الجزائر، عن وضع نظرائهم من أبناء قبائلهم في باقي الأقطار، بسبب تمكينهم السياسي واندماجهم الوطني، الذي يبعد عنهم وصف

[1]– منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية المحددات –الميادين –التحديات (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)، ص 257.

الاقلية المضطهدة، التي تعانيها اقلية الطوراق في الدول الاخرى، والتي وصلت إلى حد رفع كثيرين منهم السلاح في وجه حكوماتهم المركزية للمطالبة بحقوقهم المسلوبة.[1]

الفرع الثاني: الامتدادات الجيو اثنية للطوارق

أهم خاصية جيواثنية للطوارق هي انتشارهم في اقليم جغرافي متصل بين عدة دول في منطقة الساحل الافريقي (مالي، النيجر، بوركينفاسو، ليبيا، الجزائر)، فهم ليس أقليات متناثرة فحسب داخل تلك الدول، بل عرقية منتشرة على اقليم يتوزع على عدة دول، وهو متغير يساهم في تأكيد امكانية تجسيد نظرية الدومينو في المنطقة سواء وقت السلم والاستقرار أو في النزاع والتوتر والاضطراب، لأن امكانية الانتشار لمعطى السلم والنزاع في هذا الحيز الجغرافي واردة بشكل كبير، وهو ما شهده النزاع القائم في شمال مالي، الذي امتدت أثاره إلى الدول المجاورة التي بها طوارق نتيجة للتضامن الاثني، وهي خاصية تتميز بها النزاعات الاثنية، نتيجة لتقسيم الحدود الاستعمارية واهمال العامل الاثني. فمن شمال مالي والنيجر، تمتد جبال "أضغاغ ايفوغاس" الشاهدة على التاريخ المشترك للبلدين تحت الاحتلال الفرنسي ،واجتماعيا تتقاسمان قبائل "السونغاي" و"الطوارق"[2].

يتموقع طوارق مالي في الصحراء المالية، ويتمركزون في السلسلة الجبلية المعروفة باسم "أدرار الايفوغاس"، المحاذية للحدود النيجيرية والجزائرية، وصولا الى الحدود الموريتانية، وتشكل المنطقتين معا ما يعرف بإقليم الأزواد. ويشكل أزواد نحو 66% من مساحة مالي، ويشمل على ست مدن رئيسية هي: غاو، وتمبكتو، كيدال، منكا، غوسي وغوندام[3]. ونجد تفاوت بين شمال وجنوب مالي، فمطالب الأقليات لم تقتصر على الموارد الطبيعية والأراضي أو التوسع الإقليمي، وانما المطالبة بتقرير المصير، وفصل المناطق الشمالية عن الدولة، متأثرين بقضية نضال جنوب السودان من أجل الاستقلال، والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بدولة الأزواد مستقلة، وأن تحظى هذه الحركة بالرعاية الدولية[4].

---

[1]– نفس المرجع.

6– فتيحة فرقاني، تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال افريقيا دراسة حالة الطوارق في مالي اثر الحرب الليبية "رؤية تركية "العدد :4،ديسمبر2015)،ص174.

[3]– هدى طار و مسيح الدين تاسعديت، علاقة التوراق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد،"مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،'(العدد: 34'،2018)، ص 299.

[4]– زهيرة مزرارة وميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص299.

الخريطة 02 توضح أماكن تواجد طوارق في شمال مالي (كيدال ، غاو وتومبكنتو)

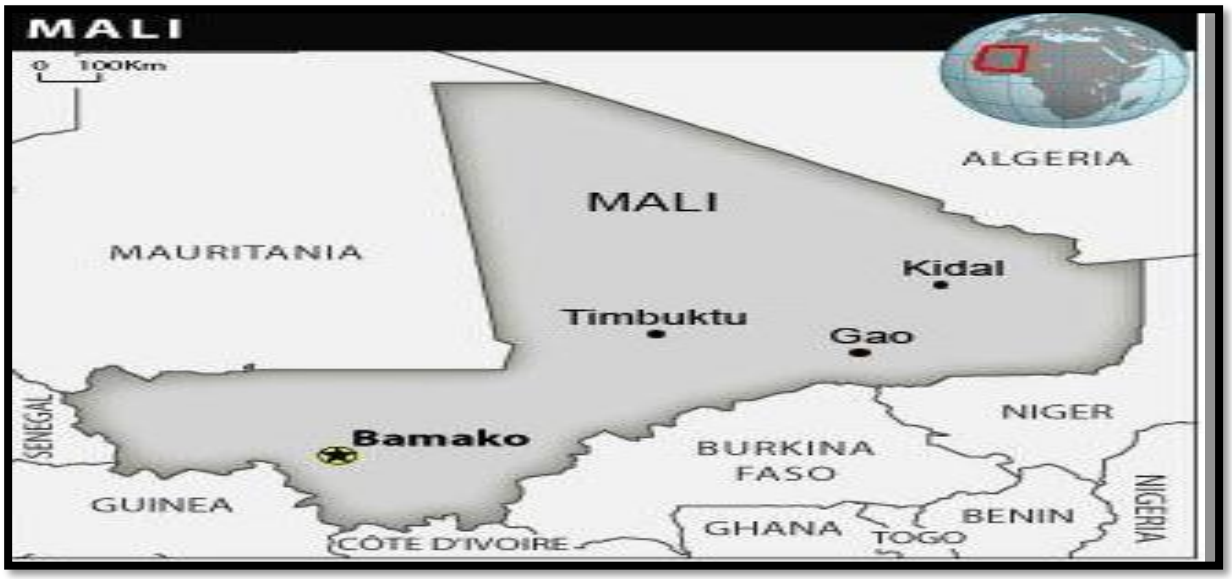

المصدر: Julia Dufour, Mouvement national de libérationdel'Azawad (MNLA)-fiche documentaire GROUPE DE RECHERCHE ET D'INFORMATION SUR LA PAIX ET LA sécurite(BRUXELLES ;2012 P):2 .

توضح الخريطة اماكن تواجد الطوارق في اقليم الازواد والذي يتكون من ثلاثة مدن رئيسية او ما يعرف بالمثلث الاستراتيجي غاو، كيدال وتومبكتو

ويقع اقليم الأزواد شمال مالي بمحاذاة الحدود الموريتانية، وعلى الشرق منها يقع "آضغاغ ايفوغاس" المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية. ويفصل بين منطقتي أزواد وآضغاغ أيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل الأزواد الولايات التالية: تمبكتو، غاو وكيدال، وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في المنطقة[1].حيث يشكل اقليم الأزواد حوالي 70% من مساحة دولة مالي والمقدرة ب 1.247.228كلم2 ،وعليه فان مساحة اقليم الأزواد تقارب 827.485 كلم2.

اضافة الى هذه المساحة الشاسعة ،فان اقليم الأزواد يقع في منطقة جدا استراتيجية ،إذ يتوسط خمس دول افريقية وهي بوركينافاسو، النيجر والجزائر، والشيء الملاحظ أن هذه الدول كلها خضعت للاحتلال الفرنسي، وهي منخرطة في رابطة الدول الفرونكفونية باستثناء الجزائر، الأمر الذي زاد من

[1]– الجزيرة ،"اقليم الأزواد"، 2016 ،مقال على الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregion، اطلع عليه بتاريخ2021/5/20.

الأهمية الاستراتيجية للإقليم الذي يتوسط هذه الدول، وأثبتت جميع الدراسات التاريخية أن اقليم الأزواد كان ضمن سيطرة امبراطورية سنغاي الاسلامية، ونجد كلمة أزواد في حد ذاتها يعود أصلها إلى مملكة "سنغاي الاسلامية " وهي مركبة من كلمتين فالمصطلح الأول "أزوا" وهو يعني القصعة أو الاناء الواسع، أما المركب الثاني فيعني القصعة الكبير جدا أو مجمع الماء.[1]

يتكون سكان اقليم الأزواد من عرقيات مختلفة من بينها الطوارق والعرب والسونغاي، ويبلغ عدد سكان الاقليم أربعة ملايين نسمة بحسب تقديرات 2015، والمكون الاساسي لإقليم الأزواد في شمال مالي هم "الطوارق ."[2]

فمنطقة الساحل ومنها اقليم الأزواد يتربع على ثروات معدنية هائلة كاليورانيوم والذهب بالإضافة إلى بعض الاكتشافات البترولية، و الثروة الحيوانية التي يعتمد عليها سكان الاقليم[3]، حيث نجد شمال مالي (اقليم الازواد) هو الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية، وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة اقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب اقليمهم[4].

يتألف اقليم الأزواد من منطقتين:

الاولى: **أزواج:** وتقع على حدود النيجر، وتعيش بها طوارق **اموشق؛**

الثانية: **أزواد:** وتقع داخل حدود مالي، وتتسع لأكثر من ثلثيها، وتنقسم بدورها الى ثلاث مناطق:

- الاولى: وهي محاذية لنهر النيجر من تخوم تمبكتو، فهي فقيرة البنى التحتية والمرافق؛
- الثانية: هي المنطقة الوسطى، وتمتد ما بين المنطقة الأولى للحدود الجنوبية للخط الواصل بين كيدال–تندمه، وهي منطقة صحراوية قاحلة؛

---

[1]– مبروك كاهي، "مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية " (ورقة للملتقى الدولي حول التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، جامعة سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،20/19 نوفمبر 2013)، ص2.

[2]– الجزيرة، اقليم الأزواد، مرجع سابق.

[3]– عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا، 2015، مقال على الراب ط http://www.acrseg.org/36650، اطلع علية في 2021/05/20.

[4]– الزهرة تيغرة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الافريقية، "المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد:7،2017)، ص22.

- الثالثة: هي الواقعة الى الشمال مباشرة من المنطقة الوسطى ،وتضم سلسلة جبال كيدال وتسليت وأكلهوك وتايكارين وتقريريت، وجبال اقفاس وأضغاغ وتندمه حتى الحنك وركشاش على الحدود الموريتانية.[1] .

ومع استقلال جمهورية مالي عن الاستعمار الفرنسي، قام هذا الاخير في رسم الحدود الهندسية لدول المنطقة، بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات وحتى الامتدادات الجغرافية، التي لم يراع فيها الامتدادات العرقية والقبلية .[2]

الخريطة 03: اقليم الأزواد وأهم المدن فيه

المصدر:_مركز الجزيرة للدراسات ، مواجهات شمال مالي ،ونذر انفجار عنقودي في المنطقة ،2014 مقال على الرابط https://studies.aljazeera.net/a، تاريخ الاطلاع:_2021/05/15.

وتبين الخريطة موقع اقليم الازواد ويقع في شمال مالي ويتكون من ثلاثة مدن رئيسية غاو، كيدال وتومبكتو. وهو على تماس حدودي مع النيجر من الشرق والجزائر من الشمال وموريتانيا من الغرب. ويشمل مساحة أكثر من 60% من المساحة الاجمالية لدولة مالي، إلا أنه قليل السكان بسبب المناخ الصحراوي القاسي والمعطيات الجغرافية الصعبة.

[1]– أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، قراءات افريقية (العدد:16، ابريل –يونيه2012)، ص21.

[2]– نبيل بويبية، المقاربات السياسية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص 37.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم الازواد وأسبابه

إن الحديث عن نزاع الطوارق في مالي والبحث عن جذوره، يستوجب العودة للوراء، لتناول الاطار التاريخي الذي يعتبر حسب بعض المؤرخين، أن بداياته الاولى تعود لفترة الاستقلال للدول المعنية بالقضية، فزيادة على مالي والنيجر، فالجزائر معنية بتطورات النزاع، كونه يجري على حدودها الجنوبية، وبتواجد السكان الطوارق ضمن تركيبتها البشرية، مع امتداد آثاره الى الدول المجاورة الموجود بها عنصر الطوارق للتضامن الاثني [1].

الفرع الأول: خلفيات النزاع بين الطوارق في اقليم أزواد والدولة المركزية في مالي

توجد ثلاثة تيارات تحاول وضع وفهم وتفسير قضية الطوارق في المنطقة، فالاتجاه الأول يعتبر قضية الطوارق قضية سياسية، استخدمتها الانظمة السياسية لأغراض خاصة، ويبرز في هذا الاتجاه "مانو دياك"" Manu Diak" في كتابه (Touareg La tragédie) وهو من طوارق النيجر.

أما الاتجاه الثاني فيعتقد أن وضعية الطوارق ،ليست أحسن من وضعية الدول التي تعيش فيها الإثنيات الاخرى، حيث تعاني الحرمان و الفقر ومسألة العدالة الاجتماعية ،ويمثل هذا الاتجاه "أندري سال يفون"Andre Sal Yvonne" في كتابه "مسألة الطوارق في النيجر"[2]. وثالثا واخيرا هناك اتجاه يحاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا العامل الاخير ممثلا في ظاهرة التصحر الذي ضرب مناطق كثيرة يسكنها الطوارق، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي للطوارق، وهذا ما أكده "فارما مايقا ومحمد تيسا، حيث أبرزا بشكل مفصل وضعية الطوارق أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية ،وفشل سياسات التكيف التي وضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالتصحر.[3]

---

[1] – شاكر ظريف، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة ،2010/2009)، ص.54

[2] Keita Modibo ,la résolution du conflit touarègues au mali et au Niger , note de recherche du GRIPCI , n10 chaire Raoul- dandurand en études stratégique et diplomatiques , juiet2002 , p5

[3] توفيق بوستي واسماعيل بوقنور، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي – مالي (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة 08 ماي 1945قالمة،هيليوبوليس ،24–25 نوفمبر،2013)،ص3 .

الفرع الثاني: مراحل تطور النزاع الطوارقي–المالي وأسبابه

تعود الارهاصات الأولى للقضية الطوارقية إلى فترة الاستعمار الفرنسي لمالي، فمنذ خمسينيات القرن العشرين، بدأت تظهر مشكلة الطوارق، حينما أرسلت في ماي 1958 رسالة الى الجنرال شارل ديغول، حيث طالبه 300 من شيوخ الطوارق، بعدم ضمهم إلى دولة مالي، ولم تستجب فرنسا لهذا الطلب.

وفي ستينات القرن العشرين طالب طوارق أزواد بالانفصال، لكن النظام الصارم حينئذ للرئيس المالي ا "موديبو كيتا " أجهض هذه المطالب، وانضم كثيرا من شبان الطوارق إبان نظام "معمر القذافي "في ليبيا الى المليشيات، التي قاتلت في تشاد وفي جنوب لبنان[1]،وذلك بسبب هيمنت اقلية واحدة على مقاليد الحكم (اقلية البومبارا) ،مما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى أقلية الطوارق والاقليات الاثنية الاخرى في الشمال ،التي اصبحت تنظر الى الدولة على أنها تمثل مجموعة اثنية أو اقلية تهيمن على الأقليات الاخرى ،والدولة بالنسبة لهم ليست سوى اقلية البومبارا المسيطرة على الحكم[2] ،اضافة الى غياب برامج التنمية مما أدى الى الفقر والظروف المناخية التي واجهت شمال مالي أدت الى الجفاف وهجرة الطوارق نحو الدول التي لها امتدادات اثنية مثل ليبيا والجزائر، وبعد عودتهم الى بلدانهم في بداية التسعينات وحصولهم على خبرة القتال، بالإضافة الى السلاح والتدريب، بدأ الصدام بينهم وبين الجيش المالي، لتحقيق حلم الطوارق في الانفصال بإقليم الأزواد.[3]

لقد مر الصراع في مالي بعدة محطات، كان التمرد هو المحدد لتطور النزاع داخل هذه الدولة منذ استقلالها السياسي عن فرنسا، حيث تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة، على وقع الانقلابات والانظمة الدكتاتورية، مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش، وزادت فترات الجفاف والقحط، إذ تعتبر مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم. وفيما يلي نبين مراحل الصراع في مالي وأبرز محطات التمرد[4]؛

---

[1] – عبد المالك بلغربي و علي مجالدي، دور انتشار الأسلحة في تغذية الصراع في مالي، " ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية (العدد:"11 ،2019)،ص ص 94–95

[2] Andre Bourget, "Identité Touarègue: De l'Aristocratie à la Révolution", Études rurales, . 120 (1990). 146.

[3] – عبد المالك بلغربي وعلي مجالدي، مرجع سابق ،ص95.

[4] – نفس المكان.

يرجع العديد من المؤرخين بداية التمرد الحقيقي في مناطق الطوارق الى سنة 1990 بالاعتماد على الحجج والأسباب التالية:

- إن أول تمرد للطوارق في مالي كان ما بين 1959–1964، قاده زعماء القبائل والوجهاء التقليديون من الطوارق. بدأ هذا التمرد من منطقة كيدال وعرف باسم "الفلاقة" –مصطلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين اثناء احتلاله للجزائر– وتعرض لقمع شديد من الجيش المالي، الذي تمكن في نهاية المطاف من اخماد التمرد، وفرض حكم عسكري على المنطقة. ويرجع السبب الرئيس لهذا التمرد –في نظر المتمردين– الى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون اقليم شمال مالي السلطة للعسكريين الماليين، الذين تصرفوا بدورهم تصرف المحتل في الشؤون العامة والخاصة لسكان شمال مالي[1]، بالإضافة إلى التغير الكبير في مناخ وبيئة المنطقة الساحلية الصحراوية ففي فترة السبعينيات والثمانينات وبسبب الظروف المناخية الصعبة فقدت ثلث الماشية مقومات الحياة الضرورية كالماء والعشب، وهذا راجع للجفاف الذي أصاب شمال مالي. حيث شهدت هذه الفترة فرار العديد من طوارق مالي أو لجوؤهم إلى كل من الجزائر، ليبيا، النيجر، موريتانيا وبوركينافاسو، بالإضافة الى الهجرة نحو المناطق الحضرية والادارية.[2]
- هجرة عدد كبير من أقلية الطوارق نحو ليبيا، لتلقي تكوين عسكريا من النظام الليبي، والذي رافقه شحن ايديولوجي مفعم بضرورة المحافظة على الانتماء العربي واللغة والحضارة، الذي يجعل منهم في مضمونه مختلفين عن أولئك الذين يعيشون في جنوب الصحراء. ضمن هذا السياق تعالت الدعوات إلى ضرورة توحيد وتضافر جهود الطوارق في مالي والنيجر في المؤتمر الذي عقد في 1986. لتسهم الاحداث التي عرفتها سنة 1987 من عودة شباب الطوارق من ليبيا، ونهاية الحرب في تشاد في اذكاء هذه النزعة[3]. ليعرف عام 1988 تأسس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والتي تعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين. لتظهر حركات اخرى أكثر تنظيما وصولا الى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي ظهرت نهاية عام2011.[4]

---

[1]– نفس المرجع، ص96.

[2] Rudolph Atallah , La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali, « ASPJ Afrique & Francophonie »1(2013).69.

[3] Keita Modibo ,op .cit ,p8.

[4]– ابراهيم الشيخ كنتاو، "النزاع المساح في مالي"، مجلة قراءات افريقية، (العدد 16،2013)، ص 32.

- إن السبب الثالث لتنامي مشاعر التمرد عند الطوارق، هو العودة الواسعة للاجئي الطوارق من الجزائر تحديدا. ففي جانفي 1990 قررت الجزائر ارجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها بطريقة غير شرعية، والذي كان يقدر عددهم بحوالي 20.000 و25.000 لاجئ، تجمعوا في "عين قزام" قرب الحدود بين الجزائر والنيجر، لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم، وكان بينهم جزء معتبر من الشباب البطال، الذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة، وتولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقهم، وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة، ويعرف هؤلاء بـ "**تمشك اشومار**" ، وكانوا أول من رفع السلاح في وجه سلطات باماكو ونيامي.[1]ليندلع في نفس السنة تمرد ثاني بهجوم من المسلحين الطوارق في منطقة "ميناكا"، حيث سعى الرئيس موسى تراوي –رئيس الدولة أنداك – إلى احتواء التمرد ،وايجاد حل جذري للمشكلة عبر منح منطقة "كيدال" في الشمال الشرقي حكما ذاتيا أوسع، وهو ما ساعد بالفعل في تخفيف الصراع، لكن بعض المناوشات العسكرية استمرت.

ليتم في سنة 1991 التوقيع على اتفاقية تمنراست جنوب الجزائر، كمحاولة لإنهاء التمرد. اذ تركز هذا الاتفاق في وجوب تطبيق اللامركزية في شمالي مالي، و ضرورة استيعاب مقاتلي الطوارق في الوظائف العمومية بما فيها الأمنية، الا ان كل هذا لم يمنع ،من استمرار الاضطرابات في بعض أجزاء من شمالي البلاد.[2]و التي كللت في 1992 بتوقيع ميثاقا وطنيا نص على اللامركزية، ودمج الطوارق في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ، بعدد يقارب 3آلاف شخص، وتنمية الشمال، بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة،بين الحكومة المالية و الفصائل الطرقية. لتشهد "تمبكتو" بالشمال توقيع اتفاق سلام في 1996،سلم فيه ثلاثة آلاف قطعة سلاح ، وتم في هذه المناسبة –رسميا –حل الجماعات الطوارقية المقاتلة.[3]

شهدت المرحلة الممتدة من تاريخ توقيع اتفاق السلام الى غاية 2006هدنة تامة، خرقت في شهر ماي من هذه السنة، جراء تمرد جديد للطوارق في الشمال، حيث شن مقاتلو حركة "**تحالف 23 مايو**

---

[1]– شاكر ظريف، مرجع سابق، ص57.

[2]– ابراهيم الشيخ كنتاو، مرجع سابق، ص32.

[3]- نفس المكان.

** حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من اجل التغيير: تأسست سنة 2006 وقامت بعملية هجومية ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال في 23 ماي 2006، وقعت اتفاقية السلام مع الجزائر في السنة نفسها، انظر الى المرجع، عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي 2012*2013، مرجع سابق، ص26.

الديمقراطي من أجل التغيير ، وهي حركة جديدة، هجمات على حاميات عسكرية في كيدال وميناكا، لينتهي التمرد في العام نفسه، بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي، نص على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال. خرق هذا الاتفاق جراء تمرد للطوارق في2007 بكيدال شمال شرقي البلاد وأغادير بشمال النيجر استمر حتى 2009، ضم التمرد تحالف للمتمردين من البلدين، رفضا منهم لاتفاق السلام بالجزائر، وتخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين.

لتنجح القوات المالية في2009 في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال ،وفي العام نفسه جرى في كيدال توقيع اتفاق بوساطة ليبية، ينهي التمرد الذي بدأ عام 2007، نص على تسليم المتمردين أسلحتهم للحكومة ،وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة.[1]

لتعرف سنة2011 نقطة تحول في الصراع في المنطقة بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، حيث عاد آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي، إلى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة، وقاموا بإنشاء حركة مع عدد قليل من مجموعات الطوارق، يشار اليها باسم "**حركة أزواد الوطنية**"، ومن ثم التحضير لتمرد جديد يهدف الى اقامة دولة للطوارق. لينفذ مسلحو الحركة الوطنية لتحرير ازواد يوم 17 جانفي 2012 ،هجوما على مدن "تساليت"، "أغليهوك" و"ميناكا" في شمالي شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر، مما أجبر عشرات آلاف المدنيين على النزوح خاصة إلى الجزائر.[2]

وهذا التمرد هو تمرد جزئي غير شامل لجميع الطوارق، فكثير من قبائل الطوارق لا يدعم هذا التمرد، لكنه أخطر من سابقيه، حيث من بين مطالب متمردي الحركة الوطنية لتحرير أزواد هذه المرة، ليس تحسين أوضاع مناطقهم فقط، ولكن فصل المناطق الشمالية كلها عن الدولة؛ تحت اسم جمهورية أزواد، بالإضافة إلى أن هؤلاء المتمردين مسلحون بأسلحة متطورة ،قد تفوق أسلحة الجيش النظامي نفسه بشهادة الخبراء، وهي أسلحة استولوا عليها من ليبيا.[3]

---

[1]– عبد المالك بلغربي وعلى مجالدي، مرجع سابق، ص96.

[2]– الجزيرة، "طوارق مالي..تمرد طويل أثمر "ازواد"، 2012، مقال على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، اطلع عليه بتاريخ2021/05/25.

[3] – أحمد ايدابير، "مالي، التعدد الاثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963الى 2012"، مجلة آفاق علمية، (العدد :2 ،2017)، ص261.

في مارس 2012 حدث انقلاب عسكري أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري "**، احتجاجا على تقصير توري في مواجهة التمرد، واستغل مسلحو الطوارق الفوضى التي نتجت عن الانقلاب، ليبدأ الفصل الاخير من رابع تمرد كبير في تاريخهم. وفي غضون أيام استطاعت الطوارق أن تسيطر على مدن "كيدال"، "تمبكتو" و"غاو". لتستغل جماعات أخرى الوضع، بحكم ارتباط بعضها بتنظيم القاعدة مثل جماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، وباتت تشارك في السيطرة على هذه المدن الرئيسية.

في مثل هذا الوضع اعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 16 افريل 2021، انفصالها عن مالي واستقلال أزواد، لكن الاعلان قوبل بالرفض الدولي والاقليمي، وردت المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا، بتشكيل نواة لقوة عسكرية تحسبا لتدخل عسكري في مواجهة التمرد في شمال مالي، واندلعت مواجهات واشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والجماعات الاسلامية الناشئة في غرب افريقيا.

فقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على غاو، وسيطرت الجماعات الاسلامية على مناطق أزواد، لتتدخل فرنسا لمحاربتها في يناير 2013[1]. إن أهم الجماعات الانفصالية المسلحة في شمال مالي، والتي تسيطر على أكثر من ثلثي مساحة مالي، تتبنى مطالب سياسية تنموية، نتيجة لسياسات اللاعدل واللامساواة التي انتهجتها حكومات مالي ضد أقلية الطوارق، كما تستحوذ على كميات كبيرة ومتطورة من الاسلحة والذخيرة [2]، وتتمثل هذه الجماعات في:

**ولد "أمادو توماني توري " في 4 نوفمبر 1948 ،سياسي مالي شغل منصب رئيس جمهورية مالي بين 2002–2012 ، انقلب على الحكم العسكري لموسى تراوري في 1991 ، سلم الحكم للسلطات المدنية في العام الذي تلاه، بعد عشر سنوات قدم تقاعده من الجيش ،ودخل السياسة كمدني حيث فاز في الانتخابات الرئاسية لعام 2002 ،تعرض لمحاولة انقلاب بعد استداد المعارك شمال البلاد،انظر الى عبير شليغم ، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي 2012*2013 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية واستراتيجية ،جامعة الجزائر 2013،2014/3)، ص7.

[1]– عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الافريقي حالتا مالي ونيجيريا (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص46.

[2]– زكرياء بودن، أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010–2014(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014/2015)، ص81

أولا: الانفصالية كـ "**حركة الوطنية لتحرير أزواد**" والتي تدعي العلمانية لكسب ود الغرب ودعمه السياسي والاعلامي والمالي؛

ثانيا: الجماعات الإسلامية ممثلة في:

1- جماعة أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي، وغالبيتهم طوارق ماليون؛

2 -جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، وغالبية زعمائها غرباء من موريتانيا وبعض الدول العربية الاسلامية، مع انضمام بعض الشباب الماليين لها؛

3 -جماعة القاعدة في المغرب الاسلامي، وغالبيتهم غرباء عن البلاد.

ان التدخل الفرنسي في المنطقة في 10 جانفي 2013، نتج عنه الإعلان عن ميلاد حركة جديدة هي "**الحركة الاسلامية الأزوادية**" بقيادة "**العباس أغانتيلا**"، وهو الشخص الثاني في أنصار الدين وممثلها في المفاوضات التي كانت قد بدأت في بوركينافاسو. وقد تقاسمت هذه الجماعات مناطق النفوذ والسيطرة، بحيث يكون ثقل كل مجموعة في منطقة، فتركزت حركة الجهاد في غاو، وأنصار الدين في كيدال، والقاعدة في تومبكتو، مع وجود الحركة الانفصالية في هذه المناطق جميعها جنبا الى جنب.[1]

فالنزاع بين أقلية الطوارق والحكومة المالية متشعب ومعقد، تتداخل فيه عدة أسباب وعوامل كانت هي الوقود والمحفز الدائم لتصاعد التوتر والصدام المسلح بين الطرفين، فهناك أسباب موضوعية داخلية كالتهميش والاقصاء، وحالة التخلف وضعف التنمية التي يعانيها الطوارق، اضافة إلى تهميش البعد الثقافي والاجتماعي الطوارقي في مالي، ناهيك عن ضعف الدولة المالية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. اضافة الى الامتداد الجغرافي لأقلية الطوارق في عدة دول في منطقة الساحل، والتدخل الخارجي في المنطقة، وحالة التنافس بين القوى الدولية والاقليمية على مناطق النفود.

وتتنوع وتتعدد أسباب النزاع الداخلي في مالي بين أقلية الطوارق في الشمال والحكومة المركزية، منها الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وهو ما سنعمل على تفصيله فيما يلي:

[1] عبد المالك بلغربي ،علي مجالدي ،مرجع سابق،ص99.

1. الأسباب السياسية

ترجع جذور الأزمة الى النظم السياسية المتعاقبة لمالي، حيث قام الطوارق منذ بداية الاستقلال بتمرد ضد الحكومة المركزية التي ترأسها الرئيس "موديبو كايتا"، ثم هدأت هذه الثورة في 1964 بفضل تدخل جزائري، وظلت هذه الثورات تبعث وتخمد لكن بفترات متباعدة، مما اضطر الطوارق إلى الهجرة، واعتبرت منطقتهم منطقة متمردة. فتم تهميش الطوارق[1]، .بالإضافة إلى لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع –تسميم الآبار وردمها، قتل النساء والأطفال، تعذيب الشيوخ ...– وغيرها من الممارسات التمييزية ضد شعب الازواد كالبيروقراطية الممارسة ضدهم على مستوى الادارات وغياب برامج التنمية في مناطق الشمال كعدم وجود طرق، مياه شرب، مدارس ...الخ[2]

2. الأسباب الاثنية

تضم مالي العديد من الإثنيات على غرار كل الدول الإفريقية، فهي شديدة التنوع من الناحية الإثنية. وقد كان سبب هذا التنوع الهجين ،نتيجة الحدود التي وضعها الاستعمار الفرنسي.[3] ومنذ استقلال هذه الدولة، هيمنت أقليةواحدة على مقاليد الحكم، مما أدى الى الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقليات الاثنية الأخرى في الشمال، التي أصبحت تنظر الى الدولة على أنها تمثل مجموعة اثنية أو أقلية، تهمين على الإثنيات الأخرى. إن الدولة بالنسبة الى الطوارق ليست سوى اقلية "**البومبارا**" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد. [4]

3. الأسباب الثقافية

قيام الحكومة المركزية بطمس ثقافة الطوارق وذلك بفرض ثقافة أجنبية، الأمر الذي رفضه الطوارق، الذين ظلوا محافظين على هذه العادات والتقاليد قرونا عديدة .[5]

---

[1] أحمد ايدابير، مرجع سابق،ص124.

[2] ادريس عطية ،تطبيقات الهندسة الامنية في سياسة الجزائر الافريقية (الجزائر :دار الامة ،2019)،ص308.

[3] عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية"، في: نسيم بلهول، حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الطبعة الأولى(عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)،ص391.

[4] Andre Bourget, op cit." P 146.

[5] أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص125.

4. الأسباب الاقتصادية

المتمثل في النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات، التي مست عن جدّ مسار حياة الطوارق في مالي، وفقد الآلاف منهم مواشيهم، وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم للجوء إلى الجنوب الجزائري خاصة تمنراست، وبعد معاناة الجزائر من الأزمة النفطية وما تبعها من أزمة اقتصادية، أرجعت الآلاف نحو مالي، مما أدى بهم الى الصدام مع الإثنيات الاخرى والسلطات السياسية.[1]

5. العامل الطبيعي والجغرافي

أدت جغرافيا الإقليم الى نشوء وضعين سياسيين متباينين تماما ،حيث نجد أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل ،وغالبية السكان في الجنوب الذي يتلقى أمطارا تكفي لنشوء الزراعة، وتوطن المزارعين، دفع ذلك لمطالبة أقلية الطوارق بالانفصال. لذا يمكن القول بأن العوامل الطبيعية ،قد لعبت دورا لا يستهان به، في تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل الطوارق، مما ساهم على تصعيد الخلافات في دولة مالي.[2]

[1] نفس المكان.

[2]– عبير شليغم، مرجع سابق، ص 398.

المبحث الثاني: الدعم الخارجي لأقلية الطوارق في مالي

من خلال هذا المبحث نحاول اظهار حجم الدعم الذي تلقته اقلية الطوارق، من مختلف الفواعل من دول وتنظيمات وقبائل واقليات في دول الجوار، وهو ما دفع بها إلى اعلان التمرد، والدخول في نزاع وحرب أهلية مع الحكومة المركزية في مالي.

المطلب الأول: دعم الأقليات الطوارقية في دول الجوار

فكما أشرنا سابقا أن اقلية الطوارق تنتشر في عدة دول في منطقة الساحل الافريقي، ومن البديهي أن تجد أقلية الطوارق في مالي عند صراعها مع الحكومة المركزية، التعاطف والتضامن والدعم والمساندة من باقي الطوارق في دول الجوار خاصة في النيجر وليبيا، وهو ما شجعهم في كثير من المرات على التمرد والمطالبة بحقوقهم التي وصلت لحد المطالبة بالانفصال واقامة دولة في شمال مالي سنة 2012.

فبعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011، وتدخل قوات حلف الناتو في اسقاط النظام الليبي السابق، تمت عودة الكثير من المقاتلين الطوارق* من ليبيا إلى شمال مالي –اقليم أزواد–، مدججين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة قادمة من جنوب ليبيا كمناطق أوباري وغدامس وسبها. [1] ليبدأ التحضير لتمرد، هدف إلى إقامة دولة للطوارق في اقليم أزواد، وهو ما أدى إلى انفجار الأزمة بين اقلية الطوارق والحكومة المركزية الواقعة تحت سيطرة اقلية البومبارا في مالي في جانفي 2012.

يقدر عدد المقاتلين الطوارق العائدين من ليبيا إلى شمالي مالي حوالي ألفي فرد، والدين عبروا ليبيا عبر حدود النيجر إلى مالي، وينتمي هؤلاء إلى قبائل شمال مالي الطوارقية وهي "ايفوغاس" و"شمناماس" و"امغاد"، وعلى رأسهم محمد أغ ناجم والذي نظم المقاتلين في جماعات على رأس كل مجموعة قائد من المقاتلين العائدين من ليبيا والفارين من الجيش المالي كـ: "بونا أغ الطيوب" و "أسالات أغ خابي" و "إيبا أغ موسا" الفارين من الجيش المالي وغيرهم. ولذلك يعتبر بعض المراقبين للوضع

* أثناء حكم القذافي قام بضم آلاف العناصر من الطوارق إلى كتائبه وأنشأ عدة معسكرات تدريب لهم ليستخدمهم في القتال خاصة خارج ليبيا كنزاعه مع التشاد، وفي لبنان سنة 1982...الخ، وبعد سقوط النظام الليبي عاد هؤلاء المقاتلين إلى اقليم أزواد شمال مالي مزودين بخبرات قتالية وأسلحة مختلفة.

1– عبير شليغم، "النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص 404.

الأمني في الساحل أن أزمة شمال مالي، هي انعكاس مباشر لانهيار نظام القذافي في ليبيا، الذي كان يعتبر الحاضنة الرئيسية لأغلب الحركات الانفصالية في المنطقة ،خاصة الطارقية التي كانت تنشط في مالي والنيجر.[1]

وحسب التقارير الدولية ،فإنه تم خروج كميات كبيرة من السلاح الليبي عبر الحدود بعد سقوط نظام القذافي كالأسلحة الخفيفة والمتفجرات، من بينها حوالي 81 ألف قطعة سلاح كلاشينكوف، وصواريخ أرض جو، وألغام مضادة للدبابات وأسلحة نصف ثقيلة[2]، وهو ما أدى إلى تأجيج نشاط الجماعات الإرهابية، والاجرام المسلح والنزاعات المحلية، والحروب الأهلية خاصة في شمال مالي. لقد كان لفئات عرقية عابرة للحدود بسبب امتداداتها داخل الدول الأخرى كقبائل الطوارق والتبو، دورا كبيرا في نقل وتهريب العتاد والسلاح، من ليبيا إلى عدة مناطق في افريقيا ومنها مالي.

استطاعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، الحصول على كميات كبيرة من هذه الأسلحة المهربة، وتخزينها في مناطق شمال مالي كغاو وضواحيها وجبال أضغاغ ايفوغاس، وهو الأمر الذي ساعد الطوارق على القيام بالتمرد، والتغلب على الجيش المالي ،والذي انسحب من اقليم أزواد بعد تعرضه لخسائر كبيرة أمام المتمردين الطوارق، والذين وصلوا إلى مدينة كونا في اتجاههم إلى العاصمة المالية باماكو.[3]

فميزان القوة العسكرية لم يكن متكافئا بين الطرفين، فالمسلحون الطوارق وأغلبهم كانوا في ليبيا، ويحملون جنسيات ليبية ومالية، انسحبوا بعد سقوط القذافي من ليبيا بمعداتهم وعتادهم الحربي، مرورا بالنيجر والجزائر، ليجدوا أمامهم جيش مالي الضعيف الهيكلة والسلاح والجاهزية، وهو ما أدى به إلى الانهزام سريعا أمام مسلحي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي سيطرت على الاقليم الذي يطل أكثر من 66% من مساحة مالي كاملة.

---

[1] - منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 261.

[2] – عبد الوهاب عميروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد:02، 2013)، ص 81.

[3] – أحمد ايدابير، المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3،2018 / 2019)، ص ص 221–224.

فبسبب انتشار الطوارق في عدة دول في الساحل، وبحكم الترابط الجغرافي والعرقي، يسهل عليهم عملية الحركة والتنقل عبر الحدود في المنطقة، وهو ما جعل من النيجر وليبيا مثلا في الأزمة المالية، وتمرد الطوارق في الشمال قواعد خلفية ، ينطلقون منها أو ينسحبون إليها ويحتمون بها أو لجمع الدعم والاسناد، وهو ما جعل دول الجوار تتخوف من امتداد الفوضى إليها ،بسبب تمرد اقلية الطوارق في شمال مالي والدخول في نزاع داخلي وحرب أهلية ضد الجيش النظامي، خاصة في ظل انهيار الدولة في ليبيا ،وانتشار تجارة وتهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار ومن بينها الجزائر، التي لعبت دورا دبلوماسيا كبيرا من أجل احتواء الأزمة، والقيام بوساطة بين اقلية الطوارق والحكومة المركزية (اقلية البومبارا) في مالي.

فكما سبق وأن ذكرنا أن اقلية الطوارق تتوزع في أكثر من دولة، وهو توزيع يضعهم غالبا بعيدا عن السلطات المركزية للدول التي تضمهم، وهو ما جعل من أقليات الطوارق تعيش الإحساس بالتهميش والحرمان، إضافة إلى الظروف المناخية والطبيعية الصعبة، وضعف وهشاشة البُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة مالي، وهو الأمر الذي ساهم في تغذية مطالب الانفصال لديهم.

فطوارق مالي طالبوا في أكثر من مرة منذ 1963 بالانفصال، وقد تشكلت عدة تنظيمات أزوادية نذكر منها:

- الحركة الشعبية لتحرير أزواد (MPLA : Mouvement Populaire de Libération de l'Azawad)
- الجبهة العربية الاسلامية لتحرير أزواد (FIAA : Front Islamique Arabe de l'Azawad)
- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA : Front Populaire de Libération de l'Azawad)
- الجيش الثوري لتحرير أزواد (ARLA : Armée Révolutionnaire de Libération de l'Azawad)
- الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (MFUA : Mouvements et Fronts Unifiés l'Azawad)
- حركة 23 ماي: التحالف الديمقراطي من أجل التغيير (ADC : Alliance démocratique du 23 mai 2006 pour le changement)
- المؤتمر الوطني لتحرير أزواد(CNLA : Congrès National de Libération de l'Azawad)

– الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA : Front Populaire de Libération de l'Azawad)[1]

ويعيش الطوارق واقع التقسيم والتشتت في دول المنطقة، ويطالبون بتكوين دولة خاصة بهم تضم جميع الأقليات الطوارقية الموزعة عبر الدول. لكن هناك جزء آخر من الطوارق يؤيد البقاء تحت سيادة الدول المستقلة شرط أن يمنح لهم الحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية. فأغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود والتقسيمات السياسية القائمة في المنطقة، ولا يعترفون بتحديد المجال الجغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع تقلبات المناخ، ولذلك نجد أن علاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة في الدول التي تضمهم ،يسودها التوتر خاصة في مالي والنيجر، اللتان مارستا التهميش والقمع ضدهم، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة إلى دول الجوار كليبيا والجزائر ،والتمرد على تلك الأنظمة القمعية، وحمل السلاح ضدها للمطالبة بحقوقهم.[2]

[1]– ستيفاني بيزارد ومايكل شوركين، تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة، (كاليفورنيا–الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند RAND، 2015)، ص 22.

[2]– حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011)، ص 90.

المطلب الثاني: دعم الدول الأجنبية

غالبا ما تتجه بعض الدول إلى دعم الأقليات –العرقية والاثنية والدينية واللغوية وغيرها– سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، من أجل تحقيق غايات ومصالح مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية. قد تكون الغاية أيضا هي ابتزاز والضغط على الدول المستهدفة، أو حتى اضعافها وتقسيمها خاصة لما تكون في حالة تضاد ونزاع معها، فتتجه كل دولة إلى استغلال نقاط ضعف الأخرى لخدمة أجندتها.

وتشكل الأقليات داخل الدول، أحد الأدوات المهمة في يد الدول الخارجية، خاصة لما تكون هذه الأقليات تعاني من التهميش والاقصاء، أو حتى من القهر والتميز داخل الدولة، ولما تكون في حالة نزاع وتصادم مع السلطات المركزية الحاكمة، أو لما تكون في حالة حرب وذات نزعات انفصالية، لاسيما في حالات الاختلاف السياسي والحضاري والثقافي مع الدولة الأم ،أو الجماعات الأخرى المسيطرة في الدولة، وعندئذ يكون من اليسير استغلال هذا الوضع للأقليات من الأطراف الخارجية، لتنفيذ أجندتها داخل تلك الدول، بدعم هذه الأقليات بشكل مباشر أو غير مباشر لوجيستيا وسياسيا واعلاميا وعسكريا.

ولاريب أن وضع الطوارق النزاعي مع السلطات المركزية في مالي، شكل فرصة للعديد من الدول الأجنبية لاستغلالها لخدمة أجندتها في المنطقة –الساحل الافريقي وفي مالي بالخصوص. فسابقا لقي الطوارق دعما ورعاية من القذافي[1] ،من خلال ضمه لآلاف المقاتلين الطوارق في صفوف كتائبه الأمنية، وتدريبهم عسكري ومدهم بالسلاح والعتاد. فالطوارق لقوا دعما ماديا ولوجيستيا مهما من نظام معمر القذافي الذي كان حاكما في ليبيا إلى غاية 2011. وقد تمكن القذافي من السيطرة على المجموعات الطوارقية من خلال استخدام النفوذ المالي، وقام بتوظيفهم لخدمة مصالحه الاقليمية في المنطقة.[2]

فمثلا كان تأسيس "الحركة الشعبية للأزواد" سنة 1990 بزعامة إياد أغ غالي بليبيا، أين كانت تتم التدريبات العسكرية في معسكرات خاصة وبإشراف نظام القذافي، والذي ساهم أيضا في تكوين ما يعرف بـ "الجبهة الشعبية لتحرير الساحل الافريقي" التي تضم عناصر من طوارق المنطقة في مختلف الدول المعنية بقضية الطوارق.

---

[1] – نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي التحديات والرهانات (أطروحة مقدمة لنسل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3،2017/ 2018)، ص 281.

[2] – نفس المرجع، ص 283.

الفرع الاول: الدعم المغربي

تحاول المملكة المغربية توظيف قضية الطوارق في منطقة الساحل الافريقي، لإدارة علاقتها النزاعية والخلافية مع الجزائر، من خلال دعم انفصال الطوارق لإضعاف الجزائر ،وخلق المشاكل والتوترات الأمنية على حدودها أو حتى داخلها، باعتبار الجزائر تضم اقلية الطوارق على اقليمها في الجنوب، كما أن الجزء الأكبر من المنطقة التي يوجد عليها اقلية الطوارق ،تندرج ضمن ما يسميه المغرب بـ "المغرب الكبير" ،الذي مازالت بعض القوى السياسية في المملكة المغربية متشبتة به وترافع من أجله، ويشمل جزء كبيرا من الجنوب الغربي للجزائر، وكل الصحراء الغربية وموريتانيا وشمال غرب مالي، والذي لطالما عملت المملكة على المطالبة به ضاربة بعرض الحائط أحكام القانون الدولي العام.[1]

وقام المغرب بتأسيس ودعم واستغلال تنظيم "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد" الذي تزعمه أبو بكر الأنصاري، والذي درس في المغرب وأسس حركته هناك في 2006/06/14، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كل إنصر" التي يدعمها المغرب في اقليم أزواد، ولذلك يرى المغرب في قضية الطوارق فرصته لتقويض الحلف الليبي الجزائري المؤيد لجبهة البوليزاريو في الصحراء الغربية، كما تعتبر فرصة له ليظهر بمظهر المؤيد والمناصر للقضايا العادلة، بسبب صورته النمطية السائدة في افريقيا والعالم الثالث كعدو لحركات التحرر، نتيجة عقدته من البوليزاريو واحتلاله للصحراء الغربية.[2]

وتسعى هذه الحركة من أجل تدويل قضية الطوارق، ولفت انتباه الاعلام العالمي لها خاصة الاعلام المدعوم من اللوبي المغربي و اليهودي، وتحقيق الاستقلال عن مالي بدعم مغربي وصهيوني، من خلال التقرب من المغرب و"اسرائيل"، وتحقيق مشروع "الهلال السامي" وهو مشروع مغربي يشارك فيه أمازيغ المغرب ويهوده، لحماية وضمان استقلال رعايا الملك الطوارق، عن مالي وتحريرهم حسب اعتقاده من الرعاية الجزائرية والمالية، مقابل استرجاع المغرب سيطرته على "الصحراء" ،أي ان هذا الدعم لا يعدو ان يكون حماية لمصالح المملكة التوسعية و الاستراتيجية.

[1] - نفس المرجع، ص 340.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 341.

الفرع الثاني: الدعم "الاسرائيلي"

عن طريق مشروع الهلال السامي استطاع الكيان الإسرائيلي، أن يستميل أبو بكر الأنصاري زعيم المؤتمر الوطني لتحرير أزواد، الذي روج للتحالف مع "اسرائيل"، وقيام هلال سامي يشمل الطوارق الأمازيغ والأكراد واليهود، يطوق منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بسياج لحماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية. يعود اهتمام "اسرائيل" بقضية الطوارق لاعتقادها بوجود طوارق يهود في المنطقة، وبالتالي القيام بترحيلهم للكيان الاسرائيلي في فلسطين المحتلة، على غرار ما حدث مع الفلاشا في اثيوبيا، فهناك أبحاث تقول بأن هناك قبيلة هي قبيلة "لوإسحاق" ذات أصول يهودية، وتحاول اسرائيل اثارة نعرة الانتماء اليهودي لهذه القبائل لأجل ترحيلهم[1].

وتقوم دولة الكيان المحتل بدعم أبو بكر الأنصاري زعيم المؤتمر الوطني لتحرير أزواد وحركته، مقابل دعم "إسرائيل" لحركة الانفصال الطوارقية في المنطقة، من أجل التأسيس لدولة طوارقية موالية للغرب وصديقة للكيان وللولايات المتحدة الأمريكية، وتسمح لها بإنشاء قواعد عسكرية على اقليمها (الأفريكومAFRICOM).[2]

وتسعى دولة الاحتلال من وراء اهتمامها بقضية الطوارق، إلى زعزعة استقرار المنطقة "المسلمة"، وإثارة المشاكل فيها، خاصة بالنسبة للدول المساندة للقضية الفلسطينية، والمناهضة للمشروع الصهيوني في المنطقة كالجزائر وليبيا، وكل الدول المسلمة المعادية لها. ولهذا تعمل على دعم الأقليات في العالم الإسلامي، وإثارة النعرات العرقية والدينية، لتفتيت الدول العربية والمسلمة، لأجل تمكينها من السيطرة على المنطقة، ضمن مشروع "اسرائيل الكبرى"، والقضاء على كل محور المقاومة.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 395.

[2] - نفس المكان.

المطلب الثالث: دعم التنظيمات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل

يعتبر النزاع في مالي نزاع داخلي كبير وعنيف بحكم تواجد أطراف داخلية وأخرى خارجية واستخدام العنف المسلح، وهو نزاع سياسي واقتصادي داخلي، بمعنى نزاع على السلطة والثروة، وهو نزاع أجندات خارجية في المنطقة عموما وفي مالي بالخصوص، كما يعد نزاع اثني وعرقي، فهو يدور بين إثنيات وعرقيات مختلفة ومتباينة. فرغم أن النزاع في مالي تعتبر أقلية الطوارق هي الطرف الرئيسي والفاعل فيه، إلا أنها ليست وحدها في نزاعها مع الدولة المركزية اي اقلية البومبارا، بل لها دعم ومساندة من أطراف داخلية خارجية مختلفة، ومن بينها التنظيمات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة، والجماعات المتطرفة والارهابية، والتي وجدت من المنطقة أرضا خصبة لأنشطتها وأعمالها. فبحكم النزاع الممتد في شمال مالي، أصبحت المنطقة تشكل مكان رخو، تجتمع فيه الكثير من الفواعل، التي تشكل عامل تهديد ولا استقرار لكل دول المنطقة.

وتعد الجماعات المرتبطة بالتنظيمات الإجرامية والإرهابية، أطرافا مسيطرة في النزاع بمالي، وقد عطلت تصرفات هذه الجماعات الوضع ،وخلقت مصالح خاصة جديدة، تدعمها الجماعات الإجرامية والتحالفات التكتيكية، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع النزاع وتطوره، ثم تعقيد البحث عن إيجاد الحلول السلمية للنزاع، لأن مجموعات مختلفة ومتنافسة، تتزاحم كي تجد وتؤمن لنفسها ،دورا بارزا في أي اتفاق، لتقاسم السلطة مع الحكومة المركزية المالية.[1]

الفرع الأول: دعم التنظيمات المسلحة والارهابية

التمرد الذي قام به الطوارق سنة 2012 ضد الحكومة المالية ،هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية قومية، ومجموعات متطرفة مسلحة من جنسيات مختلفة مالية ،نيجيرية ،موريتانية ،جزائرية وليبية، ناشطة في مناطق تواجد الطوارق، واستطاعت أن تستميل بعض المجموعات الطوارقية إليها، واستفادت من مخزون السلاح الليبي الذي انتشر في المنطقة، بعد سقوط نظام القذافي، فقد نسجت المجموعات المتطرفة المسلحة في المنطقة والحركات الطوارقية الانفصالية ،علاقات اعتماد متبادل

[1] - بن عائشة محمد الأمين، الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي (دراسة حالة الأزمة في مالي) 2012-2016، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات اقليمية، جامعة الجزائر 3، 2016/ 2017)، ص ص 335-336.

اقتصادية وأمنية واجتماعية ومنفعية، وساهمت التحولات التي طرأت على قيادات التمرد وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة أنصار الدين الطوارقية السلفية الجهادية، إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق شمال مالي "اقليم أزواد".[1]

ومن أبرز التنظيمات المسلحة والمتطرفة التي كان لها دور في النزاع الداخلي في مالي، وتأثير في اقليم أزواد إلى جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي قامت بالتمرد ومحاولة الانفصال نجد:

1- حركة أنصار الدين: Ansar al Din Movement(AD)

والتي يتزعمها "إياد أغ غالي" أحد أقدم وأبرز المتمردين الطوارق بعد رحيل "ابراهيم أغ باهنغا" ومقتل "بركة شيخ"، وتسعى حركة أنصار الدين إلى ضرورة إظهار الحالة الدينية الاسلامية للشعب الأزوادي، وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني، نتيجة التقاء مصالح الطرفين بالعداء، تجاه الحكومة المركزية في مالي.

وتنشط هذه الحركة في شمال مالي بعد تأسيسها سنة 2012، وتعتبر نفسها الممثل والمتحدث الرسمي باسم أبناء المنطقة، الذين يعانون التهميش والاقصاء على كافة المستويات، نتيجة لوجود نخب حاكمة فاشلة ومتحالفة، مع قوى غربية هدفها الاستيلاء على ثروات المنطقة، ومع المستجدات المتوالية في شمال مالي في ظل الفراغ السياسي والأمني ،قام اياد غالي بإقناع قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وعلى رأسهم أبو زيد ومختار بلمختار ويحي أبو الهمام، بتزويده بمجموعة من مقاتلي التنظيم، وهي الصفقة التي كان الطرفان بحاجة ماسة إليها. فتنظيم القاعدة في حاجة إلى قوى جديدة في المنطقة ينشر بها الرعب، و تفيده في الانخراط أكثر في النسيج القبلي للمنطقة، إضافة إلى حاجة التنظيم إلى التنسيق مع اياد أغ غالي ،ليكون حلقة اتصال بينه وبين بقية الأطراف في المنطقة، ويستفيد انصار الدين من عناصر عسكرية مدربة على العمل العسكري، لافتقار العناصر القبلية للخبرة العسكرية[2]. وقد تمكنت حركة أنصار الدين في شهر أفريل 2012 من السيطرة على مدن كيدال وغاو

[1] -نفس المرجع السابق، ص 338.

[2] – وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (الجزائر: دار الخلدونية، 2018)، ص ص 74-76.

** تأسس هذا التنظيم الارهابي في 2007/01/27 على أنقاض تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الذي كان ينشط بالجزائر، أين أعلن انضمامه إلى تنظيم القاعدة العالمي واتخذ اسم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، ويتخذ هذا التنظيم الارهابي

إلى جانب بعض الجماعات المسلحة الناشطة بالمنطقة، مستغلين في ذلك الظروف السياسية والأمنية لمالي بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في شهر مارس من نفس السنة.

2- تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي **AL Qaida au magreb Islamique (AQMI)

والتي كان لها دورا كبيرا في تقديم وتوفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط في النزاع، رغم نفي كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في داخل مالي أو خارجه، وجود أي صلة لهم بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي[1].

وقد استغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الانفلات والهشاشة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، لتفعيل وتنفيذ عملياته الإرهابية، مستغلا الوضع في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ،والأزمة في مالي خاصة مع حصوله على الأسلحة والمقاتلين[2]، وتمكن هذا التنظيم من فرض نفسه رقما فاعلا في منطقة الشمال والساحل الإفريقي.

3- حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا The Movement for the Unicity (Tawhid) and justice in west Africa (MUJWA)

مجموعة انشقت عن القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي عام 2011 بزعامة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو، تضم في صفوفها المتشددين المنفصلين عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.[3] وأغلب أعضاء هذا التنظيم هم من القبائل العربية في منطقة غاو وشرق أزواد[4].ويعمل هذا التنظيم على استهداف دول غرب افريقيا، كما تستهدف الرعايا الغربيين في المنطقة، وتتركز نشاطاتها في مالي بمدن غاو

منطقة الساحل الافريقي مستقرا له ومجالا حيويا لأنشطته الاجرامية في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي يميز المنطقة، ويضم مقاتلين من عدة دول (الجزائر، مالي، ليبيا، المغرب، تونس، نيجيريا...الخ).

[1] – الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، 2012، مقال على الرابط http://studies.aljazeera.net ،اطلع عليه في 2021/05/20 ،ص04.

[2] – عمراني كربوسة و سهام زروال، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة،(العدد: 5 ،2014)،ص112.

[3] – سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الإلتزامات القانونية والتحديات الجديدة 2007-2017. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021/2020)، ص 128.

[4] – مركز الجزيرة للدراسات، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"،2013،مقال على الرابط http://studies.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/31، ص5.

وكيدال بالقرب من الحدود الجزائرية.[1]وكان لهذه التنظيمات الارهابية المسلحة دورا في اعلان استقلال اقليم أزواد شمال مالي سنة 2012، وتبعتها أعمال ارهابية وتخريبية بالمنطقة، ودخلت في مواجهات عسكرية مباشرة مع الجيش المالي والقوات الفرنسية، التي تدخلت في مالي بعد طلب الحكومة المالية الدعم الدولي، بمساعدة قوات غرب افريقيا "الاكواس".[2]

الفرع الثاني: دعم جماعات الجريمة المنظمة وتحالفها مع التنظيمات الارهابية

وتتقاطع أنشطة هذه الجماعات الارهابية المسلحة، مع عصابات وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، من تجارة المخدرات وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وغيرها، مشكلة توليفة اجرامية معقدة في المنطقة، مستغلة حالة الهشاشة والضعف لدول المنطقة، وصعوبة التضاريس والمناخ وحالة التهميش والتخلف لسكان تلك المناطق. وساعدها في ذلك تشكل هذه الجماعات من عناصر من المنطقة، فأحداث شمال مالي كانت نتيجة لتقاطع مصالح تلك الأطراف في المنطقة والاقليم. والتمرد في اقليم أزواد شمال مالي سنة 2012 ،هو محصلة تحالف بين الحركات الطوارقية، ومجموعات مسلحة متطرفة من جنسيات مختلفة مالية ونيجيرية وموريتانية وجزائرية، نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت أن تستميل المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية نشطت في ليبيا مع نظام القذافي قبل سقوطه سنة 2011، ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012 ،بل إن المجموعات المتطرفة المسلحة كانت قد نسجت مع الحركات الانفصالية الطوارقية ،علاقات اعتماد متبادلة اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات السابقة للتمرد.[3]

[1] – وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 77.

[2] - نفس المرجع، ص 82.

[3] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، 2013 ،مقال على الرابط: www.dohainstutute.org ، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/30،ص4.

المبحث الثالث: تدويل الحرب الأهلية في مالي

لقد كان شمال مالي طوال عقود منطقة صراع مسلح تخوضه حركات طوارقية مالية متمردة ضد الحكومة المركزية الواقعة تحت سيطرة اقلية البومبارا ،على خلفية مطالب سياسية اثنية بلغت حدود المشروع الانفصالي ،لكن الصراع تحول جذريا في عام 2012 بانخراط جماعات اسلامية مسلحة متطرفة فيه ،[1] **ف**كانت لكثير من الأطراف والفواعل الدولية من دول ومنظمات دولية وإقليمية، دورا في تدويل الحرب الأهلية والنزاع الداخلي في مالي –اقليم أزواد في الشمال– وفي هذا المبحث نركز على الدور الفرنسي في النزاع، باعتبارها أهم الدول التي تدخلت فيه، وكذلك دور منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الاكواس" والاتحاد الافريقي.

المطلب الاول: الدعم الفرنسي للحكومة المركزية في مالي وتدخلها العسكري

تعد فرنسا بمثابة الموروث الاستعماري لمعظم دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث تنظر فرنسا إلى المنطقة كمجال نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها، من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان ومع حركات سياسية "فرنسا –إفريقيا ".[2]لم تستطع السلطة المركزية منذ فجر استقلال الدولة المالية عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينات من القرن العشرين، من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة والدورية، التي تطفو على السطح السياسي في البلاد،[3] فتعد دولة مالي –البالغ عدد سكانها 14.5 مليون –شديدة التنوع من الناحية الاثنية، فالتنوع الهجين ما هو الا نتيجة للحدود الذي وضعها المستعمر الفرنسي والمعتمد على معايير الثروات الطبيعية التي تمتلكها مالي بغض النظر عن الامتدادات الاثنية والعرقية وفشل مالي فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في اطار هوية واحدة اساسها المواطنة ،تتجاوز حدود الانتماءات الاثنية والعرقية ،فالدولة بالنسبة لأقلية الطوارق هي اقلية البومبارا المسيطرة على الحكم منذ الاستقلال وهو ما عزز الشعور لدى اقلية الطوارق بعد الانتماء نتيجة لسياسات الاقصاء و التمهيش

---

[1]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نفس المرجع.

[2]– حورية ساعو ومحمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد:18 ،2017)، ص247.

[3]– مصطفى صايج، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد:2 ،2019)، ص11.

التي تمارس عليهم من قبل اقلية البومبارا[1] ،الذى لم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين ،انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012، وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إن الجهد السياسي الفرنسي كان العامل المحرك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس"، بإرسال قوات إلى مالي في مهمة حفظ وحدة التراب المالي.

لقد تمحورت استراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية الواقعة تحت سيطرة اقلية البومبارا ضد اقلية الطوارق ، واعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب إفريقيا مع دعمها لوجستيا، ماليا و استشاريا[2].

بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي، جاء التدخل العسكري المباشر لفرنسا، بناءً على طلب رسمي من الحكومة المالية الواقعة تحت سيطرة اقلية البومبارا، الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها، بأنه يقع ضمن اطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا ،أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب "، التي أصبحت تعبيرا هلاميا وغير محدد، لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي[3].

وعلى الرغم من تصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بأن فرنسا لن تغرق في "مستنقع "جديد في مالي ،نظرا لانها تحظى بدعم الشعب المالي والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي فنجاح القوات الفرنسية في اعادة الاستقرار في مالي يتوقف على عاملين :اولهما مصير التحالف بين هذه المجموعات والحركات الطوارقية المتمردة ،أما ثانيهما فهو ايجاد حل شامل وعادل لمطالب الطوارق من خلال عملية سياسية شاملة ،تسمح ببناء نظام ديمقراطي يستوعب جميع اطياف المجتمع المالي خاصة اقلية الطوارق الذي يعانون التهميش والاقصاء ،علما ان المسالة الطوارقية ليست محصورة في مالي فقط ،فمناطق انتشار اقلية الطوارق تتوزع بين النيجر وليبيا والجزائر [4]

---

[1] المركز العربي للدراسات السياسية ،مرجع سابق ،ص2

[2] – نفس المرجع، ص5.

[3] – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مرجع سابق، ص 6.

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص10.

ومن ثم نجد قيام الحكومة الفرنسية أمام الرأي العام، بتقديم الأسباب والحجج لتبرير عملها، حيث كانت أقل وضوحا وإقناعا، ويغلب عليها الطابع العسكري، وحسب الأستاذ "تيودور كرستايس" و"كارين باليني" فإنها تجد تبريرها و شرعيتها بالنظر الى ثلاثة اعتبارات هي:

1. الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك)؛
2. مواقفة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري؛
3. الترخيص من قبل مجلس الأمن، في القرار 2085 وما سبقه من قرارات.[1]

فبعد إعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند (François Hollande) ووزير خارجيته في مؤتمر صحفي بيوم واحد التدخل العسكري في مالي في19-01-2013، بأن فرنسا وبطلب من الرئيس المالي وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، قد ألزمت نفسها بدعم الجيش المالي، في مواجهة العدوان الإرهابي الذي يهدد غرب إفريقيا كلها، وأشاد بأن مهمتنا تتكون من تحضير نشر قوة التدخل الإفريقية، لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية، تطابقا مع قرارات مجلس الأمن، أما وزير الخارجية فأعلن من جانبه أن المبررات القانونية للتدخل تتمثل في:

1. دعوة وطلب الحكومة المالية الشرعية، وبهذا نكون أمام حالة الدفاع الشرعي؛
2. كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل، بل تطلب من هذه الدول فعل ذلك دعما للقتال ضد الإرهابيين بخصوص هذا الأمر. وفي تصريح آخر فإن وزير الخارجية لوران فابيوس (Laurent Fabius) ألح على أن فرنسا تدخلت ضمن سياق القرار 2085 والمادة 51 من الميثاق.[2]

ان الهدف الأساسي من التدخل الفرنسي في مالي يهدف الى تحقيق ثلاثة أهداف:

أولا: إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب؛

ثانيا: الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية؛

---

[1]– مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته "، دفاتر السياسة والقانون، (العدد:11،2014)، ص69.

[2]– نفس المرجع.

ثالثا: التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.[1]

بدأت العملية العسكرية الفرنسية في مالي، بعد اتخاذ الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" قراره ببدء التدخل في أعقاب إعلان حالة الطوارئ، و بناءًا على طلب رسمي من الحكومة المالية في 10 جانفي 2013، ليصدر فيما بعد مجلس الامن القرار رقم 2085 الذي أعطى الضوء الأخضر للتدخل[2]، وتم التدخل العسكري على مراحل وهي:

المرحلة الاولى: العمل على تقوية دعائم الاستقرار في جنوب مالي، وحماية العاصمة باماكو من أية هجمات محتملة من الشمال؛

المرحلة الثانية: استكمال تشكيل قوات التدخل الإفريقية في الشمال، لتكون جاهزة للعمليات العسكرية؛

المرحلة الثالثة: بدأ التدخل العسكري الفعلي لاستعادة شمال مالي .[3]

في 11 جانفي 2013 نفذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات القصف ضد المجموعات الاسلامية المتطرفة، التي كانت بصدد الزحف نحو الجنوب ،وأرسلت بعد ذلك قوات برية تعدادها 2500 جندي شاركت معها وحدات الجيش المالي، وقوات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وصل عددها الى 3000 جندي [4]، وأطلقت فرنسا على عمليتها العسكرية في مالي اسم "**عملية سرفال Opération Serval**" نسبة الى اسم قط متوحش يعيش في منطقة الساح الافريقي، ويتكاثر بكثرة في مالي على وجه الخصوص[5]. وهي دلالة على أهداف فرنسا في الانتقام من الجماعات الارهابية التي تهدد مصالحها في المنطقة التي تعتبرها فرنسا مجال حيوي لها وإرث سياسي وثقافي نتيجة الماضي الاستعماري[6].

---

[1]– عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2013)، ص2.

[2]– منير محمودي، مرجع سابق، ص239.

[3]– حسن مكي وعلي عبد العال، "تفاصيل خطة فرنسا للتدخل العسكري بشمال مالي"،2012، مقال على الرابط . https://www.aa.com.tr/ar/archive/ ، أطلع عليه بتاريخ : 2021/05/30.

[4]– حورية ساعو ومحمد غربي، مرجع سابق، ص250.

[5]– منير محمودي، مرجع سابق، ص239.

[6]– محمد بوضياف «استراتيجية الحرب المحدودة، عملية سيرفال نموذجا"، مجلة المعيار (العدد: 18، جوان 2017)، ص 127.

حيث أمر الرئيس الفرنسي" فرانسوا هولاند " بالتدخل في مالي وذلك بوضع أهداف عسكرية واضحة، حيث قال في خطابه : "...ساعدوا الحكومة المالية في استرجاع السيادة على كامل أراضيها ...".[1]

وبعد خمس ساعات فقط من قرار رئيس الجمهورية الفرنسية، بدأت القوات الخاصة وطائرات الهليكوبتر، والقوات الجوية عملها، من أجل وقف تقدم العناصر الجهادية التي كانت تتجه في طريقها الى مدينة "كونا " بالقرب من مدينة "موبتي "، وهي أول عملية عسكرية فرنسية بدأت بها القوات الفرنسية تدخلها في مالي باستخدام مروحيات، ومدافع من عيار 20 ميليمتر...".[2]

الخريطة رقم 04: توضح مناطق العمليات العسكرية الفرنسية ضد التنظيمات المسلحة في شمال مالي

المصدر: فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة ،2013، مقال على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013،اطلع عليه في 2021/05/10 ،ص08.

توضح الخريطة العمليات العسكرية الفرنسية في شمال مالي (اقليم الازواد) والذي سيطرت عليه التنظيمات المسلحة سنة 2012 والمتمثلة في القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الحركة الوطنية

[2]– محمد الأمين بن عائشة ، "الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي دراسة حالة الأزمة في مالي ،مرجع سابق ،ص231.

لتحرير الازواد، حركة انصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، ويعتبر متمردو الطوارق ان اقليم الازواد يشكل دولة الازوادية مما أدى الى التدخل الفرنسي في الاقليم.

وحسب موقع وزارة الدفاع الفرنسي فإن العملية تستهدف:

1. إيقاف الهجوم الإرهابي نحو الجنوب؛
2. تشتيت الشبكات الإرهابية وأنظمتها الداعمة؛
3. العمل على العودة الى حياة سياسية طبيعية، ومساعدة الجيش المالي على استعادة زمام المبادرة، ومرافقة ومساندة البعثة الدولية لمساندة مالي، والتي تحولت فيما بعد إلى البعثة الأممية المندمجة[1].

لقد سجل التدخل العسكري الفرنسي في مالي بعض النجاحات مثل الاستيلاء على المدن الهامة وتخليص الحكومة الانتقالية الضعيفة في باماكو من غزو المتمردين الاسلاميين ،وعملت القوات الفرنسية –خاصة الجوية –في تحقيق النجاح في العملية التي بدأتها في مالي[2]، فالتدخل العسكري الفرنسي في مالي، جاء تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية، ويمكن تفسير التدخل الفرنسي في مالي، بتواجد احتياطات مهمة من النفط واليورانيوم والغاز والفوسفات، وكل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا واهتماماتها الاستراتيجية بشمال البلاد خصوصا إقليم أزواد[3].

ومنه فالهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية الأمنية والاقتصادية في الساحل، فالمصالح الاستراتيجية الفرنسية بإفريقيا قديمة، فهي لا تقتضيها ظروف طارئة أو مؤقتة، بل تندرج ضمن استراتيجية عبر عنها فرنسوا ميتران بقوله :"بدون إفريقيا ... لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين.[4] فالقتال في مالي هو تأمين للنيجر وتشاد، بوركينافاسو وموريتانيا، فيبدو ان فرنسا فهمت لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، أي أنه بمجرد سقوط مالي في

---

[1]– نفس المرجع، ص 233.

[2]– ياسين لعزيز والزايدي توريريت، بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، (منكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،2015/2014)،ص.84

[3]– أمينة عيساوة وإيناس شيباتي، "انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الدور الإقليمي للجزائر " (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، قالمة، نوفمبر 2013)،ص12.

[4]– خير الدين شمامة، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية"، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد :2 ،2013)،ص54.

أيديها ستسقط دول أخرى، واستقرار الجماعات الإرهابية في الساحل لوقت طويل –مالي ،النيجر ... .– يشكل هاجسا أمنيا لفرنسا، وبهذا الصدد عبر وزير الدفاع الفرنسي جون أيف لورديان بأن التهديد الذي يواجه فرنسا، هو إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا[1].

حيث نجد ترحيب المجتمع الدولي بهذه الخطوة الهامة "عملية سارفال"، وتبرز أهم ملامح هذا الترحيب، في حجم الدعم المالي واللوجيستي الذي حظيت به العملية .فعلى سبيل المثال فقد قدم الاتحاد الإفريقي مبلغا قدره 50 مليون دولار، لتغطية نفقات العملية التي كلفت فرنسا أزيد من مليون دولار يوميا ،اضافة الى اليابان قدمت مبلغا يقدر ب120 مليون دولار، وألمانيا ساهمت أيضا ب 20 مليون دولار ،الهند والصين بمليون دولار لكل واحدة منهما، الولايات المتحدة ب79 مليون دولار أيضا ،إضافة الى جانب الدعم العسكري الذي قدمته المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا ليصل عدد القوات الإفريقية المشاركة في العملية حوالي 8000 جندي إفريقي.[2]

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص2.

[2]- منير محمودي، مرجع سابق، ص240.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تدويل الحرب الأهلية في مالي

ونخص بالذكر هنا منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الاكواس" ومنظمة الاتحاد الافريقي، وهي المنظمات التي كان لها تأثير في مسار النزاع والحرب الأهلية في مالي، بإخراجها من حيزها القطري إلى دائرة الاهتمام الدولي، سواء تدخل عسكري أو جهود دبلوماسية، لتسوية النزاع بين الأطراف المتحاربة داخليا.

الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة

لقد جاءت قرارات ومساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع الداخلي في مالي منذ بداية الأزمة ،داعية اطراف الصراع (اقلية الطوارق والحكومة المركزية الواقعة تحت سيطرة اقلية البومبارا)إلى انتهاج لغة الحوار لحل مشاكلهم، كما عبر عن ذلك بصريح العبارة، الموفد الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى غرب إفريقيا "سعيد جانيت" ،في اجتماع لقادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي انعقدت في داكار بالسنغال في 2012/10/13 .[1]

من أهم ما صدر عن مجلس الأمن بخصوص الازمة الداخلية في مالي: القرار رقم 2056(2012) ، القرار 2071 (2012) ، القرار رقم 2085 (2012) ،القرار 2011 (2013) ،القرار 2227 (2015).[2]

–القرار رقم 2056: أعدت فرنسا نص القرار وقدمته إلى مجلس الامن، وجاء فيه في الجلسة رقم 6798 المنعقد في3 يوليو 2012، بخصوص الاوضاع في مالي. وأهم ما جاء بهذا القرار هو تأكيد الالتزام بسيادة الأراضي المالية ووحدتها الإقليمية، وإدانته

[1]- منير محمودي، مرجع سابق، ص231.

[2]– نفس المرجع، ص232.

للانقلاب العسكري في 22 مارس 2012 ،الذي أنهى سلطة الحكومة الديموقراطية المنتخبة .وأشاد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس)، الاتحاد الإفريقي للمساعدة في إعادة النظام الدستوري في مالي .[1]

كما أشار القرار الى الجهود التي يقوم بها الوسيط الخاص بالإيكواس، رئيس بوركينافاسو "بليز كومباوري"، وبالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة في مالي، بالتوقيع في 6 أفريل 2012، على الاتفاق الإطار الذي يسعى لإعادة إرساء الحكم الدستوري بالبلاد.[2]

وأكد البيان على دعم مجلس الأمن لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ،التي تبذل بواسطة ممثله الخاص لغرب افريقيا ،ويشدد على ضرورة الحوار بين مختلف الجهات السياسية والسلطة الانتقالية.[3]

-القرار رقم 2071: أصدر هذا القرار في 12 أكتوبر 2012 ردا على رسالة الحكومة الانتقالية في مالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بضرورة الإسراع في نشر قوات دولية في مالي، بعد أن تبين أن القوات المتواجدة ليست كافية، للتصدي لزحف القوات المتمردة نحو العاصمة باماكو وإمكانية الاستيلاء عليها. وفي رده على الرسالة منح مجلس الأمن مهلة خمسة وأربعين يوما للجهات المعنية ،من أجل تقديم خطة عمل تتضمن توضيحا لخطوات التدخل العسكري، وطرق نشر القوات وموارد التمويل والتدريب العسكري لمكافحة الإرهاب، ولقد تم الاتفاق على خطة عمل أولية تتكون من 3000 الى 4000 جندي لاستعادة الشمال[4].

القرار رقم 2085: هذا القرار اتخذه مجلس الأمن، في جلسته الرقم 6898 المنعقد في 20 ديسمبر 2012، ويدين بقوة استمرار تدخل القوات المسلحة، وقوات الأمن في عمل السلطة الانتقالية، ويدين كذلك جميع الانتهاكات لحقوق الانسان، التي يرتكبها المتمردون والجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال مالي.

---

[1]/المقاتل، قرار مجلس الامن الدولي والتدخل العسكري الفرنسي ،مقال على الرابط http://www.moqatel.com/openshar،اطلع عليه في 2021/5/15.

[2] نفس المرجع السابق.

[3]– نفس المرجع.

[4]– منير محمودي، مرجع سابق ، ص ص232–233

كما أشار القرار إلى ما سبق طلبه من الحكومة المالية، برغبتها في نشر قوات عسكرية دولية، من خلال قرار مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وحث مجلس الامن على السلطات الانتقالية في مالي، على أن تعجل بوضع إطار ذي صدقية للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي، الذين قطعوا صلاتهم بالمنظمات الإرهابية، ولاسيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما قرر الإذن بنشر بعثة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدتها عام، وحث السلطات الانتقالية في مالي، على أن تتعاون بصورة تامة مع نشر بعثة الدعم الدولية وعملياتها، وسلامتها وتأمينها وحرية تنقلها[1].

القرار 2100: أنشأت بعثة الأمم المتكاملة المتعددة الأبعاد ،لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ 25 أفريل 2013 لدعم العمليات السياسية [2]، وبعد اتخاذ القرار 2013/2100 مباشرة. وفي 1 جويلية 2013، وقد تقرر دمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن البعثة، استلمت البعثة السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة إفريقية ،ويبلغ الحد الأقصى لقوام البعثة المتكاملة 11200 من الأفراد العسكريين ،بما في ذلك الكتائب الاحتياطية القادرة على الانتشار السريع في البلد، حسبما وعندما تقتضي الحاجة ،و1440 من أفراد الشرطة شاملا وحدات الشرطة المشكلة وأفراد ضباط الشرطة .[3]

وترتكز منطقة النشاط الرئيسي لأغلبية العناصر العسكرية والشرطية والعناصر الفنية والداعمة في الشمال، مع إنشاء قاعدة للوجستيات في غاو أو سيفاري، بينما هناك وجود خفيف في باماكو، يضم مدنيين وعناصر عسكرية وشرطية.[4]

وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبدعم جميع أبعاد خريطة الطريق الانتقالية، بغية التعجيل بتنفيذها، بما في ذلك عمل لجنة الحوار والمصالحة.

---

[1]– المقاتل، "قرار مجلس الأمن الدولي والتدخل الفرنسي"، مرجع سابق.

[2]- نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي التحديات والرهانات، مرجع سابق، ص 397.

[3] - نفس المرجع. ص 397.

[4] – نفس المرجع، ص398.

ولقد حدد القرار المهام المسندة إلى البعثة المتكاملة وتتمثل في:

- تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛
- دعم السلطات الانتقالية في مالي، وتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، وخاصة في شمال مالي، وفي هذا السياق، ردع التهديدات واتخاذ خطوات نشطة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق؛
- دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، وبخاصة الشرطة والدرك عن طريق المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والعمل في مواقع مشتركة، وبرامج التوجيه؛
- مساعدة السلطات الانتقالية في وضع وتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك الميليشيات ومجموعات الدفاع عن النفس، بما يتسق مع أهداف المصالحة، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال المسرحين.
- دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية؛
- حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة؛
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصد أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، التي ترتكب في جميع أنحاء مالي، والمساعدة على التحقيق فيها وإبلاغ المجلس عنها، والمساهمة في الجهود الرامية إلى منع تلك الانتهاكات والتجاوزات؛
- تقديم الدعم، على وجه الخصوص، للنشر الكامل لمراقبي حقوق الإنسان بالبعثة المتكاملة في جميع أنحاء البلد[1]؛
- دعم عمليات المساعدة الإنسانية من خلال التهيئة لبيئة آمنة، لإيصال المساعدة الإنسانية بسلام وبقيادة مدنية، وفقاً للمبادئ الإنسانية، والعودة الطوعية للمشردين داخلياً، واللاجئين بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية؛

[1]– منشورات الامم المتحدة، القرار رقم 2100 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 6902 المنعقدة في 25 أفريل 2013، ص ص9 -10-11.

- دعم المحافظة على التراث الثقافي، من خلال مساعدة السلطات الانتقالية في مالي، حسب الضرورة والإمكانيات، على حماية المواقع الثقافية والتاريخية من الهجمات في مالي، بالتعاون مع اليونسكو؛
- دعم العدالة الوطنية والدولية من خلال مساعدة السلطات الانتقالية في مالي، ودون مساس بمسؤولياتها، من جهود ترمي إلى تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مالي إلى العدالة[1]،

القرار رقم 2227: بعد أن تم التوصل إلى توقيع اتفاق السلام والمصالحة الوطنية في 15 ماي 2015، وقبله التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في 23 ماي 2014 وإعلاني وقف الأعمال العدائية اللذين وقعتهما الأطراف المالية في 24 جويلية 2014 و9 فيفري 2015، وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 2227 والذي يرحب فيه بهذا الاتفاق، داعيا الأطراف المالية احترام هذا الاتفاق، باعتباره فرصة لتحقيق سلام دائم في مالي.

ومن جهة أخرى أشاد المجلس في ذات القرار، بالدور الذي تلعبه الجزائر وسائر فريق الوساطة الدولي، في تيسير الحوار بين الأطراف المالية، الأمر الذي أدى الى قيام كل من حكومة مالي، والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف وتنسيقية حركات أزواد، بتوقيع اتفاق السلام، [2]وتم إعادة تحديد مهام البعثة من طرف مجلس الأمن كما يلي:

- وقف إطلاق النار؛
- دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي؛
- حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار؛
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- المساعدة الإنسانية ومشاريع تحقيق الاستقرار؛
- حماية موظفي الامم المتحدة وكفالة سلامتهم وأمنهم؛
- ودعم المحافظة على التراث الثقافي [3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] منير محمودي ،مرجع سابق ،ص ص235 -236.

[3] – منشورات الأمم المتحدة، القرار رقم 2227 الذي أتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 4747 المنعقدة بتاريخ: 29 جوان 2015، ص ص8-11.

الفرع الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الايكواس" Economic Community of West African(ECOWAS)

شهدت الساحة السياسية المالية حدثان رئيسيان في نهاية مارس، ادخلا البلاد ومنطقة الساحل الافريقي في ازمة كبيرة، الاول يتمثل في الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس امادو تومانى توري، وتعليق المؤسسات الدستورية في البلاد، لكن لم تعترف به أية دولة في العالم. والثاني سيطرة حركة تحرير ازواد على شمال مالي، وخصوصا على المدن الثلاث الرئيسة فيها، كيدال وغاو وتمبوكتو، ومن ثم اعلان الانفصال، مما ادى الى ضرورة التدخل الاقليمي وحتى الدولي لاحتواء الوضع[1].

وكان أول رد من "المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا" –الإيكواس– والتي تضم 15 دولة، حيث طلبت الحكومة المالية المؤقتة في سبتمبر 2012 المساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية وقمع تمرد الطوارق في شمال البلاد، استجابت هذه الأخيرة لطلب الحكومة المالية التي تمثل اقلية البومبارا من خلال نقطتين أساسيتين:

1. تكليف الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" بالتفاوض مع حركة أنصار الدين، لقطع علاقاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2]، وبعد مجهود خاص من هذا الاخير ،في اطار محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 ،تعهدت حركة انصار الدين، الدخول في حوار مع كل الأطراف ،بالإضافة الى تعهدها بنبذ التطرف والإرهاب .ومن جهة أخرى قامت الإيكواس بمراعاة مفاوضات أخرى مع وفد أخر من جماعة أنصار الدين وذلك في الجزائر ،ولقد تعهدت الإيكواس لجماعة أنصار الدين، أنه في حالة فشل المفاوضات، فإنه سيتم اللجوء الى ضرورة التدخل العسكري لإنهاء التمرد، وإحالة الصراع الدائر في مالي إلى مجلس الأمن الدولي لمساعدتها في ذلك[3]؛

---

[1]– مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال،2012، مقال على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/465 ، أطلع عليه بتاريخ 2021/05/28، ص1.

[2]– زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 166.

[3]– منير محمودي، مرجع سابق، ص 212.

**تأسست "المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الأيكواس) رسميا في سنة 1975 من خلال معاهدة لاغوس بنيجيريا، والتي عدلت فيما بعد في كوتونو سنة 1993 بهدف دعم التكامل بين الدول الاعضاء في المنظمة في العديد من المجالات الصناعية والزراعية الاتصالات الطاقة والنقل وكذا تطوير المنظومة الاجتماعية لدول المنطقة.

2. الضغط من طرف الإيكواس دبلوماسيا من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، وأحالت بذلك طلب الحكومة المالية والتي تمثل اقلية البومبارا إلى مجلس الأمن الدولي، من أجل مساعدتها في مواجهة التنظيمات وقمع التمرد الطوراقي[1].

حيث أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 في 12 أكتوبر 2012 بمقتضى الفصل السابع، والذي يُعد لنشر قوة عسكرية دولية من ثلاثة آلاف عنصر في مالي، وأعطى دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مهلة 45 يوما لإعداد خططها ،ويتعين على دول هذه المجموعة، والذين يحق لهم وحدهم إرسال قوات إلى مالي وفق القرار، أن تبدأ بتحديد الخطوط الاستراتيجية العريضة للتدخل، الذي تدعمه الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وهذا بعد فشل المفاوضات في الوصول إلى أرضية اتفاق بين الأطراف المتصارعة[2].

كما اجتمع الإيكواس يوم 11 نوفمبر 2012 في العاصمة أبوجا، أين تم الاتفاق على تشكيل قوات "ألأفيسما*(AFISMA)' (African–Ied International Support Mission to Mali") بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مالي، بتأييد من مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي، وقدمت الخطة فيما بعد لمجلس الأمن[3].

ولقد تم الأخذ بقرار الإيكواس، باعتبار أن قرار انتشار القوات المسلحة لها يقوم وفق خطة متطابقة مع الخطة الفرنسية، وتقوم على أساس التدخل عبر مجموعة من المراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: إرسال قوات الى العاصمة باماكو من أجل تقوية الحكومة الانتقالية؛

المرحلة الثانية: المساعدة في إعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني المالي؛

*** تضم الجماعة الاقتصادية خمسة عشرة (15) دولة هي: بنين، بوركينافاسو، توغو، سيراليون، السنغال، نيجيريا، النيجر، مالي، ليبيريا، غينيا، بيساو، غانا، غامبيا، كوت ديفوار وجمهورية الرأس الاخضر، انظر الى مرجع زكرياء بودن، مرجع سابق، ص160.

[1]– زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 167.

[2]– راغب العطية، "قرار مجلس الأمن 2071 يقرع طبول الحرب"، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/28 ، متوفر على الرابط الالكتروني: http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=351887369201211141717 19

* وهي الاختصار المعتمد لبعثة الاتحاد الافريقي لدعم مالي.

[3]– زكرياء بودن، مرجع سابق ، ص167

المرحلة الثالثة: إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة شمال مالي.[1]

إن سبب فشل هذه المبادرة، راجع إلى قرار الامين العام لأمم المتحدة "بان كيمون"، بتفضيل القرار السلمي على العسكري، وبالتالي ضرورة توقف المبادرة، ودعوة كل الأطراف الى التحاور، وعدم جاهزية المنظمة لمثل هده العمليات، خاصة فيما يتعلق بالشق المادي. [2]

في 20 ديسمبر 2012 سمح مجلس الأمن الدولي بمقتضى القرار رقم 2085 بنشر "أفيسما" في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وحث القرار أيضا السلطات الانتقالية في مالي ،على وضع خطة عمل للتفاوض مع الحركات الطوارقية الانفصالية منها ،التي قطعت علاقتها بالتنظيمات الإرهابية المسلحة[3].

ومن أهم النقاط التي جاء بها القرار، أنه دعا الاتحاد الإفريقي للتنسيق الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" ،والأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والشركاء المعنيين بالأزمة في مالي، الى تزويده بتقرير كل 60 يوم، حول نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي "أفيسما " ونشاطاتها[4].

واقترحت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس " في تحويل بعثة "أفيسما " إلى قوة حفظ سلام أممية، وقد عقدت اجتماعات لقادة أركان الجيوش لبلدان "إكواس "، من أجل بحث طرق تحويل بعثة القوة الدولية بقيادة إفريقية لدعم مالي "أفيسما "، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأطراف لتحقيق الاستقرار في مالي، بالإضافة الى ذلك فإن منظمة "الإكواس "وفي إطار دعمها للانتقال السياسي في مالي، قامت بإيفاد بعثة تابعة لها لمراقبة الانتخابات الرئاسية في مالي[5].

---

[1]– نسرين سالم وشهرزاد،"الاستراتيجية الامنية للإيكواس في تسوية النزاعات: دراسة في التسوية السياسية والعسكرية للنزاع في مالي "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، (العدد:1 ،2020)، ص40.

[2]– منير محمودي، مرجع سابق، ص ص213–214.

[3]– فريدوم أونوها، مرجع سابق، ص 7.

[4]– مني بومعزة، "دور المنظمات الإقليمية والأفريقية في تسوية أزمة مالي "، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (العدد :2،2018)، ص236.

[5] نفس المرجع، ص237.

وفي الأخير نستنتج أنه بالرغم من النجاحات التي حققتها الإكواس، ومن بينها عودة النظام الدستوري في البلاد، وإنشاء الحكومة المؤقتة الذي يعتبر نجاح نسبي بالنسبة لها، بالإضافة الى إصدار قانون عفو عن الانقلابين، فضلا عن توصلها لتسوية مشكل الانقلاب، وإحلال الطريق الديمقراطي كأساس للوصول الى الحكم، أين أظهرت نيتها لإرسال قوة عسكرية لمالي، للتصدي لأعمال العنف والتطرف، وأخيرا تنفيذ عملية وساطة بين الأطراف المتنازعة، وجعل القوات الإفريقية في حالة استعداد ،لتكون قادرة على التعامل ما أي ظرف طارئ، إلا أنها أخفقت في إيجاد تسوية نهائية لها ،نظرا لوجود الكثير من التحديات من بينها:

– تصادم في مواقف الدول الأعضاء انقسمت بين من ينظر إلى الحركات المتمردة في مالي على أساس أنها جماعات إرهابية، وهناك من يرى أنه يجب التفريق بين الحركات الإرهابية و اقلية الطوارق وهو موقف جل الأعضاء؛

– فشل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في توفير المعلومات الكافية التي تحتاجها الأمم المتحدة، بشأن هيكل البعثة المقترح للموافقة على إجراءات التدخل ،وهو ما يؤكد تأخر الدعم الدولي لها، اضافة الى الانتقادات التي واجهها نظام الإنذار المبكر، لعدم فعاليته في كونه يجب أن يكون سباقا للأزمة، وفشل الإيكواس في الاستفادة منه لمنع النزاع في مالي.[1]

الفرع الثالث: دور الاتحاد الإفريقي في النزاع بإقليم أزواد

لقد سارع الاتحاد الإفريقي مباشرة بعد انفجار الأزمة، حيث اتخذ قادته إجراءات ردعية ضد الانقلابيين، من خلال تجريم الانقلاب العسكري الذي قاده "أمادو سانغو"، وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الاتحاد، مع التشديد بضرورة احترام الوحدة الترابية المالية، كما تدعوا الفصائل الطوارقية الى الحوار والحل السلمي للأزمة، والتخلي عن المطالب الانفصالية بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد استقلال الإقليم، ومطالبة جميع الحركات الطوارقية المسلحة ،التي تتبنى مطالب سياسية بقطع علاقاتها مع الحركات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مع ضرورة تسريع الحوار السياسي، وإجراء انتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية. إضافة للمساعدات المتمثلة في الدعم اللوجيستي، التدريب والأسلحة والوقود، وقد كانت حصة الدول الإفريقية

[1] نسرين سالم و شهرزاد أدمام ، مرجع سابق ،ص ص41 -42.

ما قيمته 23 مليون دولار: 10 مليون دولار من جنوب إفريقيا، إثيوبيا 05 مليون دولار، نيجيريا 05 مليون دولار وغانا ب03 مليون دولار.[1]

لكن منظمة الاتحاد الافريقي واجهت عدة تحديات أهمها:

ضعف التمويل وقلة الخبرة لدى المجلس أدت الى الحد من فاعلية دوره في تسوية النزاع في شمال مالي، اما التمويل الذي يأتي الى المجلس من طرف الدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى أدى الى فقدان المجلس لاستقلاله في عمله

اضافة للضغوط والتدخلات الخارجية أضعفت دور المجلس وأدت الى عرقلة عملية التسوية واستغلالها لصالح اجندات خارجية ،اضافة الي نقص المصادر التمويلية واللوجيستية اللازمة لعمل الاتحاد[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن دور الاتحاد الإفريقي، تمثل في تقديم الدعم المادي والمشاركة في إبداء رأيه في الأحداث الخاصة بالأزمة، بالتشديد على احترام الوحدة الوطنية في مالي.

[1]– زكرياء بودن، مرجع سابق، ص173.

[2] ياسين لعزيز والزايدي توريريت، مرجع سابق، ص78

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تناولنا للنزاع والحرب الأهلية في مالي بين أقلية الطوارق والحكومة المركزية في مالي، ومعالجة آليات تدويل النزاع، وتدخل أطراف خارجية كثيرة، سواء إلى جانب الطوارق أو دعما للحكومة المركزية، توصلنا في الأخير إلى الاستنتاجات التالية:

- تتوزع أقلية الطوراق على معظم دول الساحل الإفريقي من النيجر، مالي، الجزائر، ليبيا وبوركينافاسو، فالنزاع القائم محصور في دولتين هما مالي والنيجر، مع امتداد أثاره الى الدول المجاورة التي بها الطوارق نتيجة للتضامن الإثني. فالنزاع في مالي يعتبر من بين النزاعات الاجتماعية المتأصلة، فهي تطفو وتخمد نتيجة عجز الحكومة المركزية المالية التكيف مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لأقلية الطوارق، والتفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب، وشعور أقلية الطوارق بالإقصاء، فلا تواجد لهم لا على المستوى الإداري ولا السياسي ،ولجوء النظام السياسي في مالي إلى سياسة القمع والتهميش، إضافة إلى هيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم، ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى أقلية الطوارق، فأصبحت الدولة بنظرهم مجسدة و فقط في أقلية "البومبارا"، وقيام الحكومة المركزية بطمس ثقافة الطوارق وفرض ثقافة أجنبية، وفي سنة 2012 عاد الطوارق لتنشيط النزاع الخامد من جديد، بسبب عودة الآلاف من المسلحين الطوارق مدججين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة ومن ثمَّ إعلان انفصال إقليم الأزواد.
- إن تمرد أقلية الطوارق، بالرغم من توفر مجموعة من المعطيات الواقعية والموضوعية، التي تدفعهم إلى التمرد كالإقصاء والتهميش والتخلف الذي يعيشه الطوارق في شمال مالي، بيد أن هناك أيضا دعم خارجي من عدة فواعل وأطراف دولاتية وغير دولاتية (التنظيمات المسلحة)التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تشجيع الطوارق على التمرد، وحمل السلاح ضد السلطات المالية، والمطالبة بالانفصال وتأسيس دولة خاصة بالطوارق بإقليم أزواد شمال مالي، فنجد دعم من الأقليات الطوارقية في دول الجوار كالنيجر وليبيا، ودعم من بعض الدول التي تحاول زرع اللاستقرار في منطقة الساحل، لحسابات ومصالح مختلفة، كمحاولة ايجاد مجالات جديدة للنفود، أو لزعزعة أمن واستقرار دول المنطقة، ومن بين أهم الدول التي دعمت

الحركات الانفصالية في اقليم أزواد، نجد المغرب ودولة الكيان الصهيوني، ونظام معمر القذافي سابقا.

- يعتبر التدخل الفرنسي من أكثر اللاعبين الدوليين انغماسا في الأزمة المالية، وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، ونجد اعتماد فرنسا في التعاطي مع الازمة في مالي، على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي، لمساندة الحكومة المركزية والتي تمثل اقلية البومبارا، فالتدخل الفرنسي في مالي كان تحت ذرائع سياسية براغماتية أكثر منها قانونية أو انسانية
- عملت الأمم المتحدة على تسوية الأزمة في مالي عبر اصدار مجموعة من القرارات، والتي هدفت من خلالها إلى وقف إطلاق النار، ودعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما يعزز حقوق الإنسان ويحميها، وكذا تقديم المساعدة الإنسانية ودعم مشاريع تحقيق الاستقرار.
- بالرغم من النجاحات التي حققتها الإيكواس في تسوية الأزمة في مالي، من خلال إقرار عودة النظام الدستوري، وإنشاء الحكومة المؤقتة، الذي يعتبر نجاحا نسبيا لها، وتبني خيار الوساطة بين الأطراف المتنازعة، إلا أنها اخفقت في إيجاد تسوية نهائية، نظرا لوجود الكثير من التحديات التي اعترضت أهدافها، كالتصادم في مواقف بعض الدول الأعضاء، وانقسمت بين من ينظر الى الحركات المتمردة في مالي، على أنها جماعات إرهابية، وهناك من يرى أنه يجب التفريق بين الطوارق والجماعات الإرهابية.
- لعب الاتحاد الإفريقي دورا فعالا في تسوية الأزمة المالية، من خلال ردة الفعل التي قام بها قادة الاتحاد، والتي تتمثل بفرض إجراءات ردعية ضد قادة الانقلاب العسكري، وتجميد عضوية مالي ردا على الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو سانغو وتقديم الدعم المادي والتشديد على احترام الوحدة الوطنية في مالي.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــــــــــة

الخاتمة:

يشكل موضوع "دور الاقليات في تدويل الحروب الأهلية: دراسة حالة أقلية الطوارق في اقليم الازواد" موضوعا مهما للدراسات السياسية والامنية، نظرا لحاجة المكتبة العلمية لمراجع وأدبيات بحثية في الموضوع توضح وتفسر وتحلل الآليات، والكيفية التي تساهم بها الاقليات في تدويل الحروب الاهلية والنزاعات الداخلية، خاصة في ظل التحولات والتحديات الأمنية، التي تشهدها الساحة الدولية بصفة عامة والقارة الافريقية بصفة خاصة.

تعتبر الأقليات ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة في المجتمعات والدول، وهي تمثل الجماعة الأقل هيمنة من الجانب العددي، والتي تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر، كالاختلاف العرقي، الاثني، اللغوي والديني، وينتج عن ذلك في الغالب معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر، واخضاع الأقلية لمعاملة تمييزية اقصائية. إن سوء توظيف هذا التنوع في الدول وفي السياسات الدولية ككل، قد ينتج عنه اشكاليات أمنية وسياسية واجتماعية، تحت وقع المطالب المتنامية لهذه الأقليات المهمشة والمضطهدة من طرف حكوماتها بل ومن طرف حكومات الأقلية الأخرى المهيمنة، فتطرح هنا وفي مثل هذه الظروف الأقلية كمشكلة أو اشكال بل وسببا في الحرب الاهلية، جراء الوضعيات والظروف التي لا طالما تخبطت فيها، ولم تكرس وتوفر الإرادة الصادقة لمعالجتها، فكان الاقصاء والتهميش الذي يمارس عليها، وعدم التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذا تدخل الاطراف الخارجية في محاولة توظيف الأقليات داخل الدول لأغراض ومصالح مختلفة، عبر استغلال الفوارق الاثنية والمذهبية واللغوية، لخدمة مصالحها للولوج إلى الجماعات المختلفة، وتأجيج الاختلافات الموجودة بينها، وتوظيفها حسب مصالحها كلها محفزات للتصعيد والتنازع. لتطرح حينئذ الأقليات كسبب للحروب الاهلية، والتي يكون الغرض منها حسب معتنقيها المطالبة بتغيير السياسات الحكومية، والحصول على حكم ذاتي ولما لا اقامة دولة مستقلة تماما عن الدولة الأم.

وتختلف الصور والأشكال والآليات التي يمكن للأقليات أن تجد من خلالها مسلكا للبحث عن حل لمشكلتها، بين تلك التي تتوزع بحكم التاريخ والجغرافيا وضرورات العيش بين دول عدة في اطار ما يسمى بالامتداد الإقليمي للأقليات ودور بل ووجوب التدويل. فلما تكون الأقليات مشتتة وموزعة جغرافيا بين عدة الدول، فإنها يمكن أن تطرح كنزاع قابل للانتشار والتمدد، أي عندما تكون أقلية داخل إحدى

الخاتمـــــــــــــة

تلك الدول، في حالة نزاع وصدام مع الجماعات الأخرى فحالة اللاستقرار والنزاع هذه، يمكن أن تمتد لدول الجوار، التي تضم امتدادات تلك الأقلية، وهو ما يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية والنزاعات الإقليمية. إن من بين الاسباب التي ساهمت في الامتداد الاقليمي للأقليات الاستعمار، الذي عمل على تقسيم الاقاليم وتشكيل دول بحدود سياسية اعتباطية وعشوائية، دون أدنى مراعاة لهذه الامتدادات العرقية والاثنية والقومية، وهو ما أدى إلى خلق حدود سياسية وجغرافية، لا تتوافق مع الحدود القومية والعرقية والاثنية التي تفصل بين الشعوب، وهذا هو وللأسف واقع الكثير من الدول الافريقية، والتي تعد أقلية الطوارق مثالا حيا لها، المنتشرة في خمسة دول هي مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وبوركينافاسو، اضافة إلى استعانة الاقليات بأطراف خارجية والمتمثلة في دول الجوار ودول القربى، والتي تكون خارج منطقة النزاع لكن لها دورا مؤثرا فيه، بدوافع مختلفة ومتباينة، بين دول جوار لها تقارب جغرافي مع الدول التي تعاني من النزاع، وتعمل على احتواءاه حتى لا يمتد إليها، بهدف حماية مصالحها، ودول قربى مجسدة في الدول التي لها علاقات قرابة عرقية وإثنية مع أطراف النزاع.

إن وضعيات الانسداد واللاحل التي قد تفرض على مثل هذه الأقليات، في ظل استمرار التهميش والاقصاء أو حتى الاستبعاد قد تدفع بمثل هذه الجماعات نحو تبني نزعة انفصالية، واقامة كيان سياسي جديد مستقل عن الدولة المركزية وخاص بهم، من أجل تجسيد هويتهم وتحقيق ذاتيتهم، مثل مطالبة اقلية الطوارق بالانفصال عن الدولة الأم "مالي " واقامة الدولة الأزوادية، وقد تلجأ هذه الأقليات في سبيل ذلك إلى استخدام وسائل العنف المسلح من حرب عصابات، واغتيالات واختطاف. فمن أهم العوامل التي تشجع الأقليات على المطالبة بالانفصال تمركز الأقليات في اقليم جغرافي معين داخل دولة، وتوفر الاقليم على الموارد الاقتصادية والاستراتيجية، ووجود نسبة كافية من الديمغرافية والمساحة الجغرافية إضافة للبعد الهوياتي.

إن تدويل مطالب الأقلية قد يأخذ منحين متعاكسين من الداخل نحو الخارج أو من الخارج نحو الداخل. الاول يعتمد من طرف الأقلية كمسلك أو كوسيلة للضغط على الحكومة المركزية عبر خلق تعاطف لمطالبها و خلق الحجج الداعمة لذلك تحت جملة المبررات التي فصلناها في هذه المذكرة، ونكون هنا بين انتشار للمطلب من مستوى بنيوي داخلي إلى مستوى أعلى لكنه خارجي، كما قد يكون من الخارج نحو الداخل عندما تعمل عدة فواعل على توظيف مسألة الأقليات لصالحها حال الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، كذريعة للتدخل في الشأن الداخلي للدولة، واستغلال مسألة الأقليات

الخاتمـــــــــــــة

لأغراض سياسية ومصالح اقتصادية وثقافية واستراتيجية، فنجد تدخل الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية والتي ترتكز على الانتقائية، من خلال المحافظة على استقرار وتعزيز مصالحها دوليا من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على توازناتها الاستراتيجية، وهذا ما يحفز القوى المهيمنة للتدخل في بعض مناطق النزاع باسم حقوق الانسان تارة وحماية الأقليات تارة اخرى، لكن باطنها يبقى مصلحيا في الأساس و بدون منازع.

لقد عملت الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، على تبني العديد من المواثيق الدولية بخصوص حقوق الانسان وحماية الاقليات من معاهدات واعلانات ومؤتمرات، حثت من خلالها الدول لنبذ التمييز بين الافراد، وتحقيق المساواة، وتعزيز احترام حقوق الانسان، دون تمييز قائم على اساس اثني، حيث عملت على اخراج مسالة حقوق الانسان، من نطاق ذات اختصاص داخلي للدول، وجعلها محلا للاهتمام الدولي، بعقد اتفاقيات خاصة بحماية الأقليات، كالاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري في 1951، والتي شددت على معاقبة كل من يرتكب جريمة الابادة الجماعية، والاتفاقية الخاصة بمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تضمنت معاقبة مرتكبي جريمة الابادة الجماعية، اضافة إلى انشاء اللجنة الفرعية لحماية الأقليات.

وتعمل الشركات متعددة الجنسيات، على استغلال ظروف الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية من أجل الظفر باستمارات مربحة، وتحقيق امتيازات ومكاسب داخل دول النزاع والحروب الأهلية، من خلال دعم طرف على حساب الآخر، وهي تدعم دوما الطرف الأقوى والمنتصر الذي يمكنه أن يحقق لها مصالحها وغاياتها الربحية والنفعية، وقد برز دور هذه الشركات في الوقت المعاصر بشكل كبير، لدرجة أنها كانت هي سبب وعامل رئيسي في نشوب الكثير من الحروب والنزاعات في العالم باستغلالها للتناقضات والاختلافات الموجودة داخل الدول لخدمة أغراضها.

ونجد المنظمات الاقليمية والتي تعتمد على الاتفاقيات لإضفاء الشرعية على التدخل، فالاتحاد الافريقي يعتبر النزاع الداخلي في مالي من بين النزاعات المتأصلة والمتجذرة، فهو يخمد ويبعث من جديد نتيجة لأسباب كثيرة ومتداخلة، فمنها مبررات داخلية اساسها النظم السياسية المتعاقبة في مالي ،والتي عملت على تهميش اقلية الطوارق المتواجدة في الشمال بإقليم الازواد، فمنذ استقلال مالي سنة 1960، سيطرت اقلية واحدة على مقاليد الحكم وهي اقلية "البومبارا "، مما عزز شعور اقلية الطوارق

الخاتمـــــــــــــة

بعدم الانتماء ،وأن الدولة بالنسبة لهم ليست سوى اقلية "البومبارا" المسيطرة على الحكم، اضافة إلى التهميش والاقصاء في تمثيل أقلية الطوارق، فلا تواجد لهم على المستوى الإداري، ولا على المستوى السياسي، فضلا عن قساوة المناخ والطبيعة الجغرافية الصحراوية الصعبة، التي تتميز بالجفاف وندرة الامطار، والتي تنعكس على صعوبة العيش لدى اقلية الطوارق، اضافة إلى التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب، وتفشي الفقر والمجاعة والاوبئة، علاوة على ذلك دور فرنسا المستعمر التقليدي، من خلال رسمها للحدود المصطنعة بشكل اعتباطي، ودون مراعاة للامتدادات الاثنية والعرقية لأقلية الطوارق والموزعة على خمسة دول هي مالي، الجزائر، ليبيا، النيجر وبوركينافاسو.

بعد سقوط نظام القذافي في 2012 كان للأزمة الليبية أثرا كبيرا في اندلاع تمرد اقلية الطوارق والحكومة المركزية المالية، حيث عادوا مدججين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، اضافة لحصولهم على خبرة في القتال والتدريب، والتي كانت تنشط ضمن صفوف كتائب القذافي الأمنية، ليبدأ الصدام بين الطرفين، بسبب تمركز العديد من الحركات الطوارقية المسلحة في شمال مالي بإقليم الازواد، كالحركة الوطنية لتحرير الازواد، لتحقيق الانفصال والاستقلال عن دولة مالي، واستعادة الحقوق والمطالب المهضومة بحسبها. وقد استغلت العديد من التنظيمات الارهابية حالة الفوضى وغياب أمن في مالي كتنظيم انصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، في دعم ومساندة اقلية الطوارق، اضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة، والتي وجدت في الاقليم والمنطقة ارضية خصبة لأنشطتها واعمالها، وهو ما يشكل تهديد على أمن واستقرار كل المنطقة (الساحل الافريقي)، حيث اصبحت سوق مفتوحة لتهريب الاسلحة والاتجار بها، فضلا عن دعم بعض الأطراف الخارجية لأقلية الطوارق كالمغرب، والذي حاول توظيف قضية اقلية الطوارق في منطقة الساحل الافريقي، لإدارة علاقتها النزاعية والخلافية مع الجزائر، من خلال دعم انفصال الطوارق لإضعاف الجزائر، وخلق توترات أمنية على حدودها، اضافة إلى الدعم "الاسرائيلي" الذي يهدف إلى اثارة النزاعات الداخلية ،والنعرات الاثنية والطائفية في دول العالم الإسلامية، لإضعافه وتفتيته لتحييد دوله عن الصراع معه.

إن العديد من الاطراف والفواعل الدولية من دول ومنظمات دولية واقليمية ،لعبت كذلك ادوارا متباينة في تدويل الحرب الأهلية في اقليم ازواد في شمال مالي، وأدى ذلك إلى مزيد من التعميق للمأزق الامني والمجتمعي داخل الدولة، فبحكم العلاقات التاريخية لعبت فرنسا دور في تدويل الازمة المالية ،وحشد الدعم الاقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي والمتمثلة في اقلية البومبارا، واعتمادها

الخاتمـــــــــــــة

على الجهد العسكري لبلدان غرب افريقيا مع دعمها لوجيستيا، ماليا واستشاريا، وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل الازمة لتناقش دوليا، فالتنوق الهجين ما هو إلا نتيجة للحدود التي وضعها المستعمر الفرنسي بشكل اعتباطي دون مراعاة الامتدادات الاثنية والعرقية، وفضلا عن ذلك فشل مالي في محاولة دمج مواطنيها في اطار هوية واحدة اساسها المواطنة، وسيطرت أقلية البومبارا على الحكم، وتهميش أقلية الطوارق. فالتدخل الفرنسي لم يكن مفاجئا، لأنها من أكثر اللاعبين اهتماما بالأزمة علاوة على ذلك تعد بمثابة الموروث الاستعماري، فقد كان التدخل الفرنسي في مالي تحت ذرائع سياسية أكثر منها قانونية أو إنسانية، ويمكن تفسير التدخل الفرنسي في مالي، من منظور اقتصادي استراتيجي مرده تواجد احتياطات مهمة من النفط واليورانيوم والغاز بها، فكل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا واهتماماتها الاستراتيجية، وذلك ما يفسر تدخلها السريع من خلال عملية سيرفال.

إن تعامل المنظمة الاممية مع النزاع الداخلي في مالي، لم يتعدى إصدار مجموعة من القرارات، أكدت فيها وجوب الالتزام بسيادة الاراضي المالية ووحدتها الترابية، وإدانة الانقلاب العسكري، كما أشادت بالدور الذي تؤديه الإيكواس في اعادة النظام الدستوري في مالي، ودعمها طلب الحكومة المالية الانتقالية والمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا (الايكواس) بنشر قوات افريقية لمساعدة الجيش المالي في مواجهة زحف القوات المتمردة، فعن طريق مجموعة من القرارات هدفت منظمة الأمم المتحدة إلى وقف اطلاق النار، ودعم تنفيذ السلام والمصالحة في مالي بما يعزز حقوق الانسان ويحميها.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها الإيكواس في تسوية الأزمة في مالي، من خلال إقرار عودة النظام الدستوري، وتنصيب حكومة مؤقتة، والذي يعد نجاحا نسبيا لها، وتبني خيار الوساطة بين الأطراف المتنازعة، إلا أنها اخفقت في إيجاد تسوية نهائية، نظرا لوجود الكثير من التحديات التي اعترضت أهدافها، كالتصادم في مواقف بعض الدول الأعضاء، وانقسمت بين من ينظر إلى الحركات المتمردة في مالي، على أنها جماعات إرهابية، وبين من يرى أنه يجب التفريق بين الطوارق والجماعات الإرهابية. كما أدى الاتحاد الإفريقي دورا فعالا في تسوية الأزمة المالية، من خلال ردة الفعل التي قام بها قادة الاتحاد، والتي تتمثل بفرض إجراءات ردعية ضد قادة الانقلاب العسكري، وتجميد عضوية مالي ردا على الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو سانغو، وتقديم الدعم المادي والتشديد على احترام الوحدة الوطنية في مالي.

الخاتمـــــــــــــة

وعلى العموم فإن بقاء النزاع الداخلي في مالي يرواح مكانه بين الخمود والتصاعد بين الحين والآخر يعزز فرضية أن التدخل الخارجي كان له دور سلبي في حل النزاع، لأن بقاء النزاع بين الأقليات في مالي يخدم مصالحه وغاياته، فرغم سعي الحكومة المالية للتفاعل الايجابي مع مطالب الطوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاريع لتنمية اقليم أزواد بدعم من الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار والأمن، إلا أن هذا لم يمنع من تنامي حدة المطالب الانفصالية للطوارق في الاقليم، فهناك أطراف خارجية تعمل على ابقاء الاقليم كبؤرة توتر ونزاع ولا استقرار في منطقة الساحل الافريقي، بما يحقق لها مكاسب ومنافع سياسية واقتصادية وفق حسابات استراتيجية، فبقاء المطالب الانفصالية للطوارق وبدعم خارجي يغذي النزاع بين مختلف الجماعات العرقية في المنطقة، وعدم التوصل إلى حل نهائي يحقق الاستقرار الدائم من شأنه أن يهدد استقرار دول المنطقة ككل، وهذا ما يؤكد الوجه السلبي لتدويل النزاعات الداخلية وتدخل الأطراف الخارجية فيها.

وأخيرا نجد أنه في حالات كثيرة تكون للأقليات دورا في تدويل النزاعات الداخلية والحروب الأهلية بتدخل أطراف خارجية، فقد تستعين بعض الأقليات داخل الدولة بأطراف خارجية سواء دول أو منظمات أو جماعات عرقية واثنية أخرى تتقاسم معها الانتماء تتواجد في دول أخرى غالبا ما تكون دول الجوار الجغرافي، وأحيانا تستغل الأطراف الخارجية المختلفة حالة التنازع والتحارب بين الأقليات دواخل الدول من أجل أن تتدخل فيها لتحقيق غايات سياسية مختلفة عن طريق دعم أطراف على حساب أخرى، وهذا يكون في دول لها خصائص معينة مثلا تخلف وضعف سياسي وديمقراطي وتهميش وإقصاء الأقليات...الخ.

وفي حالات أخرى تكون الأقليات مصدر تنوع وثراء ثقافي وسياسي للدول التي لها ترسيخ ديمقراطي وثقافة التعدد والاختلاف واندماج وطني أي دول تقوم على المواطنة والمساواة بعيدا عن الانتماءات الفرعية والجهوية الضيقة، فليس دائما تكون الأقليات هي سبب تدويل النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، فالتدويل ليس دوما مطلب للأقليات المضطهدة في الغالب، إنما هو في كثير من الحالات أداة للمواجهة موظفة من طرف الحكومات التي تعجز عن حل أو الوفاء بالمطالب الواردة لها من طرف الأقليات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1) القرآن الكريم، سورة الروم.

النصوص القانونية:

2) المادة 27، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،1976.
3) الكتيب 08 اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية لحماية الاقليات القومية (لندن :الفريق الدولي لحقوق الاقليات ،1999).
4) منشورات الأمم المتحدة، القرار رقم 2227 الذي أتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 4747 المنعقدة بتاريخ: 29 جوان 2015.
5) منشورات الامم المتحدة، القرار رقم 2100 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 6902 المنعقدة في 25 أفريل 2013.

المراجع:

أولا- الكتب:

أ. باللغة العربية:

6) الإقداحي هشام محمود، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي. (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2011).
7) العزاوي دهام محمد دهام، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، الطبعة الأولى، (عمان-الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).
8) العزب موسى عايدة، جذور العنف في الغرب الافريقي حالتا مالي ونيجيريا. (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).
9) الغرباوي ياسر، الهروب من الحرب الأهلية: مصر نموذجا. الطبعة الأولى (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).
10) القشاط محمد سعيد، التوارق عرب الصحراء الكبرى، الطبعة الثانية، (مركز دراسات وابحاث شؤون الصحراء، 1989).

قائمة المصادر والمراجع

11) الجبوري مصلح خضر، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط. (الاردن :الاكاديميون للنشر والتوزيع :2014).

12) بحر سميرة ، المدخل لدراسة الأقليات. (مصر : مكتبة الأنجلو المصرية، 1982).

13) الخزندار سامي ابراهيم، ادارة الصراعات وفض المنازعات اطار نظري (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).

14) بغدادي عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

15) بسيوني محمد شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان. (القاهرة: دار الشروق، 2003).

16) بن سلطان عمار، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. (الجزائر: طاكسيج كوم، 2009).

17) بن عنتر عبد النور، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2013).

18) بمبا آدم، النزاعات الأهلية في افريقيا: قراءة في الموروث السلمي الاسلامي (مملكة تايلاند: كلية الدراسات الاسلامية، جامعة الامير سونكلانكرين ،2010).

19) بيزارد ستيفاني و شوركين مايكل، تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة. (كاليفورنيا–الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند RAND، 2015).

20) تيد روبرت جار، اقليات في خطر. ترجمة: مجدي عبد الحكيم، (القاهرة: مكتبة مدبولي ،1995).

21) جحيش عبد السلام وأبكر محمد سليمان، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003–2014. (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2018).

22) ختاوي محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى، (بيروت: لبنان: دار النفائس، 2010).

قائمة المصادر والمراجع

23) دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي. (الجزائر: دار الخلدونية، 2018).

24) سامباس نيكولاس وشولهوفر–ول جونا، هل التقسيم حل للحرب الأهلية؟. الطبعة الأولى(أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، 2001).

25) شاهين عبد العزيز راغب، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل اتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية. (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011).

26) شعث عبد الله نوار، التدخل الدولي في النزاعات المسلحة بين الضرورة ومبدأ التدخل. الطبعة الأولى (الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2017).

27) شليغم عبير، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية"، في: نسيم بلهول، حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الطبعة الأولى(عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016).

28) شنان عمر عبد الحفيظ، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات. (الإسكندرية–مصر: دار الجامعة الجديدة، 2015).

29) عاشور عبد المهدي، التعددية الاثنية في جنوب افريقيا، (ليبيا : أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004).

30) عقعاق برية، تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي والوسائل الدولية لحمايتها. (مصر: دار الفكر والقانون، 2013).

31) عطية ادريس، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الافريقية. (الجزائر: دار الأمة ،2019).

32) غسان محمد مدحت، الحماية الدولية لحقوق الانسان. (الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013).

33) غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. (بيروت: دار الطليعة، 1979).

قائمة المصادر والمراجع

34) غيث مي عبد الرحمن محمد، دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الأهلية : دراسة حالة السلفادور 1992-1996. الطبعة الأولى، (برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019).

35) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى (أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص39.

36) محمودي منير، مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا وآليات ادارتها – دراسة تقويمية-. (الجزائر: النشر الجامعي الجديدة، 2018).

37) مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. (مصر: دار الكتب القانونية، 2008).

38) منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية المحددات –الميادين –التحديات. (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015).

39) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. طبعة أولى(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988).

40) وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في: الأقليات والجماعات والحركات

41) العرقية. (الاسكندرية، مصر: دار فاروس العلمية، 2015).

42) ياقو مني يوخنا، حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام دراسة سياسية قانونية. (مصر: دار الكتب القانونية، 2010).

ب. باللغة الأجنبية:

باللغة الانجليزية:

1 Anthony D. Smith , National Identity, (London : Editions Penguin Books, 1995).

2 Ayoub Mohammed, « Defining Security : A Subaltern Realist Perspective », in : Krause Keith and Williams Micheal, Critical Security Studies, (Minneapolis, University of Minnesota Press, 1997).

3 Lake David and Rotchild Donald, The International Spread of Ethnic Conflict : Fear, Diffusion, and Escalation. (Princeton: Princeton University Press, 1998).

قائمة المصادر والمراجع

باللغة الفرنسية:

44. Battistella Dario, Théories des relations internationales. (Paris : Press de Sciences Politiques, 2003).
45. Bourget Andre, "Identité Touarègue: De l'Aristocratie à la Révolution". (Études rurales, 1990).
46. CHAUPARDE Aymeric , Introduction a l'analyse Géopolitique, (Paris : Editions Ellipses, 1999).
47. David Charles Philippe, La guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie. 2eme Edition, (Paris : Presses de Sciences Po, 2006).
48. Joseph Yacoub, Les minorités dans le monde : faits et analyses (Paris : Desolée de Brouwer, 1998).
49. PLAGNOL M.Henri, LONCLE François ؛ La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne. (France: Rapport d'information, par la commission des affaires étrangères, 2012).
50. Thaul Francois, Les Conflits Identiques. (Paris : Ellipses, 1995).

ثانيا- المقالات:

باللغة العربية:

51. الغبرا ناظم شفيق، "النزاعات وحلها : اطلالة على الأدبيات والمفاهيم". مجلة المستقبل العربي، (العدد: 171، أيار 1993).
52. الانصاري محمد الشيخ، "الطوارق ... الأصل والموطن"، "الجنوب الليبي، (العدد:1، ديسمبر 2015).
53. ايدابير أحمد، "مالي، "التعدد الاثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963الى 2012"، مجلة آفاق علمية، (العدد :2 ،2017).
54. بلغربي عبد المالك و مجالدي علي، دور انتشار الأسلحة في تغذية الصراع في مالي، " ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية (العدد:"11 ،2019).
55. برقوق سالم، "الأقليات المسلمة وآليات حمايتها، دراسات استراتيجية، (العدد: 10، مارس 2010).
56. بن نعمان فتيحة، "التدخل الجبري كوسيلة لحماية حقوق الأقليات"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، (العدد: 02، 2014).

قائمة المصادر والمراجع

57. بوبكر الدين هبة، "تدخل الأمم المتحدة لحماية حقوق الأنسان ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية"، مجلة القانون والعلوم السياسية، (المجلد 2،العدد:1"،2016).

58. بوضياف محمد، «استراتيجية الحرب المحدودة، عملية سيرفال نموذجا". مجلة المعيار، (العدد: 18، جوان 2017).

59. بوراس أحمد، "التدخل في الصراعات والحروب الأهلية". مجلة العلوم الإنسانية، (مجلد: ب، العدد: 02، ديسمبر 2014).

60. بومعزة مني، "دور المنظمات الإقليمية والأفريقية في تسوية أزمة مالي"، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (العدد :2018،2).

61. تراكة جمال ومخلوف رملي، "حقوق الاقليات ومسألة التدخل الدولي: الاقلية الكردية في العراق أنموذجا". مجلة صوت القانون، (المجلد7، العدد:2، 2020).

62. تيغرة الزهرة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الافريقية، "المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،(العدد:7،2017).

63. حساني خالد، "تدخل الامم المتحدة في النزاعات الاثنية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، (المجلد 1، العدد: 2، 2010).

64. ـــــــ، ـــــــ، "التدخل الدولي لأغراض انسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الانسان"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، (المجلد4،العدد:1 ، 2015).

65. حسين أحمد عبد الدايم محمد، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها". قراءات افريقية، (العدد:16،أفريل 2012).

66. حموم فريدة وطهراوي عبد العزيز، "دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في نزاعات افريقيا الداخلية: انغولا نموذجا"، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، (المجلد 4،العدد:1 ،2020).

67. رحابي حبيبة وبوروبي عبد اللطيف، " أساليب التدخل في النزاعات الإثنية". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، (المجلد: 34، العدد: 01، سنة 2020).

68. ساعو حورية وغربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد:18،2017).

قائمة المصادر والمراجع

69. سالم نسرين، "الاستراتيجية الامنية للإيكواس في تسوية النزاعات: دراسة في التسوية السياسية والعسكرية للنزاع في مالي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، (العدد:1 ،2020).

70. سعداني أسمهان، "تطبيق نموذج غالتونغ (مثلث النزاع) على النزاع في دارفور". مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، (المجلد الثاني، العدد: 05، مارس 2019).

71. شاعة محمد، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية". حوليات جامعة الجزائر 1، (العدد: 31، الجزء الرابع،).

72. شاهر سعد اسكندر، "مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والاثنية في الشرق الأوسط". مجلة قضايا استراتيجية، (دمشق، العدد: 68، مارس 2009).

73. شمامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية"، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد :2 ،2013).

74. صايج مصطفى، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،(العدد:2 ،2019).

75. طار هدى ومسيح الدين تاسعديت، "علاقة التوراق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو–سياسي والتمرد". مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، (العدد: 34'،2018).

76. عبد العزيز أحمد وآخرون، "الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية"، مجلة الادارة والاقتصاد، (العدد:85 ،2010).

77. عمراني كربوسة و زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي". المجلة الجزائرية للسياسات العامة،(العدد: 5 ،2014).

78. عميروش عبد الوهاب، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد:02، 2013).

79. غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، دفاتر السياسة والقانون، (العدد:2014،11).

80. فخار هشام، دور الاتحاد الافريقي في تعزيز السلم والامن في القارة الافريقية (أي مسار .... وهل من فاعلية)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،(العدد: 3،أكتوبر 2020).

قائمة المصادر والمراجع

81. فرقاني فتيحة، تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال افريقيا دراسة حالة الطوارق في مالي اثر الحرب الليبية ". رؤية تركية، (العدد :4،ديسمبر2015).
82. قاسم حسين أحمد، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع". مجلة سياسات عربية، (العدد: 20، ماي 2016).
83. قداش حكيمة، "التدخل الدولي كآلية لحماية حقوق الانسان". مجلة القانون والمجتمع، (المجلد4 ، العدد: 2 ،2016).
84. مزرارة زهيرة وعامر حاج ميلود، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي: بين المخاطر الامنية والانفصال –مالي انموذجا–. مجلة افاق للعلوم، (العدد: 10، 2018).
85. مزيان راضية ،"التدخل الدولي الانساني لحماية الاقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر "،مجلة العلوم الانسانية(المجلد أ،العدد :48 ،ديسمبر 2017).
86. هماش عبد السلام أحمد، "دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام"، دراسات علوم الشريعة والقانون، (المجلد 38، العدد: 02، 2011).
87. ويفي خيرة، "الأقليات والاستقرار السياسي للدول"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، (مجلد: 02، العدد: 27، سبتمبر 2012).

باللغة الانجليزية:

88. Xu Jiaxing, "the Ethnic Security Delemma and Ethnic Violence : An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power". Journal of Undergraduate Research, (Illinois Wesleyan University, Volume 17, Issue 1, July 2012).

باللغة الفرنسية:

89. Atallah Rudolph, La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali, ASPJ Afrique & Francophonie , (Vol N°-1,2013).
90. Dufour Julia, Mouvement national de libérationdel'Azawad (MNLA)-fiche documentaire GROUPE DE RECHERCHE ET D'INFORMATION SUR LA PAIX ET LA sécurite(BRUXELLES ;2012
91. Modibo Keita, la résolution du conflit touarègues au mali et au Niger , note de recherche du GRIPCI , n10 chaire Raoul- dandurand en études stratégique et diplomatiques , juiet2002

قائمة المصادر والمراجع

ثالثا- المذكرات والأطروحات:

92. ايدابير أحمد، المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2019/2018).

93. الحسيني بدر أحمد، أثر التدخل الانساني على سيادة الدولة. (رسالة ماجيستير في القانون، تخصص قانون عام، جامعة عمان العربية كلية الدراسات القانونية، 2010).

94. الحواطي نعيمة، دور المتغير الإثني-القبلي في تغذية الصراع الداخلي الليبي منذ احتجاجات 17 فبراير 2011. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2018/ 2019).

95. الهلي عبد القادر، آليات إدارة الصراعات الاثنية في ظل الأنظمة الفيدرالية دراسة حالة العراق(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2017/ 2018).

96. بن عائشة محمد الأمين، الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي (دراسة حالة الأزمة في مالي 2012-2016. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات اقليمية ، (جامعة الجزائر 3، 2016/ 2017).

97. بن مهني لحسن، حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر. (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دولي لحقوق الانسان، جامعة الحاج لخضر باتنة2017،2018/1).

98. بن نعمان فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الاقليات. (اطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2017).

99. بودن زكرياء، أثر التهديديات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014/2015).

100. بوسكين سليم، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الإلتزامات القانونية والتحديات الجديدة 2007-2017. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021/2020).

101. بويبية نبيل، الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي التحديات والرهانات. أطروحة مقدمة لنسل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة الجزائر3، 2018/2017).

102. ــ،ــ، المقاربات السياسية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010).

103. جمال محمد صالح، "دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة "(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية ،جامعة قالمة ،2019/2018).

104. حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011).

105. ختال هاجر، تدخل الامم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الانسان في كردستان العراق عام 1991 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص قانون دولي إنساني، جامعة باجي مختار عنابة،2010/2011).

106. خليل أحمد عبد الجليل، التدخل العسكري بين الشرعية القانونية والمشروعية السياسية (كوسوفو أنموذجا). (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب والعلوم،2014).

107. خياري لطفي، الاقليات في النزاعات الاقليمية والدولية حالة الاقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2004).

108. ـــــــ، ـــــ، توظيف الأقليات وتأثيرها على أمن واستقرار الدول: الطائفية في لبنان نموذجا(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر3، 2018 /2017).

109. شليغم عبير ، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي 2012*2013 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية واستراتيجية ،جامعة الجزائر 2013،2014/3).

110. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ،جامعة باتنة ،2010/2009).

111. عماري حسينة، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديدة. (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الانسانية، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ؛ 2014).

112. فورار العيدي جمال، "مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي". رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص: قانون الدولي وعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر01، ،2001).

113. لعزيز ياسين و توريريت الزايدي، بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات).منكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ودراسات امنية ،(جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،2015/2014)

114. مرابط رابح، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008/2009).

115. موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب انسانية في القانون الدولي المعاصر. (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ،تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011).

116. ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي. (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص العلاقات الدولية والعولمة، جامعة باتنة ،2005/2004).

رابعا- مداخلات غير منشورة:

117. بوستي توفيق وبوقنور اسماعيل، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي – مالي (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة 08 ماي 1945قالمة،هيليوبوليس ،24–25 نوفمبر،2013).

118. دندان عبد الغاني، "النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: اطار نظري وابستمولوجي" (ورقة للملتقى الدولي حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، جامعة 8ماي 194 قالمة –هيليوبوليس–،29/28 افريل 2010).

119. عيساوة أمينة و شيباتي إيناس، "انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الدور الإقليمي للجزائر " (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، قالمة، نوفمبر 2013.

120. كاهي مبروك ، "مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية " (ورقة للملتقى الدولي حول التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار ، جامعة سكيكدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،20/19 نوفمبر 2013).

خامسا– المواقع الإلكترونية:

121. العطية راغب، "قرار مجلس الأمن 2071 يقرع طبول الحرب"، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/28، متوفر على الرابط الالكتروني: http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=351887369201211141717 19

122. أونوها فريدوم، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة ،2013، مقال على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013،اطلع عليه في 2021/05/10 .

123. بوحنية قوي، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل،2012، مقال على الرابطhttps://studies.aljazeera.nem ،اطلع عليه في 2021/4/5.

124. بوحنية قوي، شركات الامن الخاصة في افريقيا: اذرع عسكرية للعولمة ،2015، مقال على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports ، اطلع عليه في 2021/04/08،

قائمة المصادر والمراجع

125. بن عائشة محمد الامين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي،2015 ،مقال على الرابط https://democraticac.de/?p=82051،اطلع عليه في 2021/055/18.

126. جارش عادل والعيفاوي جمال، "النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، في: 2014/07/07، مقال على الرابط: http://democraticac.de/?p=2346، تاريخ الاطلاع: 2021/05/30.

127. رضوى عمار، "خصخصة الامن :دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في الإقليم،2015 ،مقال على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/10003، أطلع عليه في 2021/04/30.

128. شعبان عبد الحسين واخرون، "مدخل لثقافة حقوق الانسان في ظل التطور الدولي "، (ورقة مقدمة للملتقى دولي حول الحصار الدولي والواقع العربي؛ لندن 17 اكتوبر، 1998).

129. صخري محمد، "دور شركات متعددة الجنسيات في تهديد الامن البيئي"،2019؛ مقال على الرابط : https://www.politics-dz.com/، اطلع عليه في: 2021/5/5.

130. مكي حسن وعلي عبد العال، "تفاصيل خطة فرنسا للتدخل العسكري بشمال مالي"،2012 ،مقال على الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/archive/ ، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/30.

131. نهال احمد ، دور الشركات متعددة الجنسيات في تغذية الانقسامات الافريقية، 2018 ،مقال على الرابط http://www.acrseg.org/4075،اطلع عليه في: 2021/04/05.

132. شليغم عبير، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا، 2015، مقال على الرابطhttp://www.acrseg.org/36650 ،اطلع علية في 2021/05/20.

133. هاشم عماد وآخرون، " الأقليّات وأبعادها الجيوسياسيّة على الأمن القوميّ العربيّ"، 2010، مقال على الرابط http://www.awraqthaqafya.com/743 ،اطلع عليه في 2021/03/12.

134. ولد إبراهيم الحاج ، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، 2012، مقال على الرابط http://studies.aljazeera.net ،اطلع عليه في 2021/05/20.

135. وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة". ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

قائمة المصادر والمراجع

136. الجزيرة، "اقليم الأزواد"، 2016 ، مقال على الرابط، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregion ، طلع عليه بتاريخ 2021/05/20.

137. الجزيرة، "طوارق مالي..تمرد طويل أثمر "ازواد"، 2012، مقال على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، اطلع عليه بتاريخ2021/05/25.

138. مركز الجزيرة للدراسات، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"،2013،مقال على الرابط http://studies.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/31.

139. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، 2013 ،مقال على الرابط: www.dohainstutute.org ، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/30.

140. المقاتل، "قرار مجلس الامن الدولي والتدخل العسكري الفرنسي"، مقال على الرابط http://www.moqatel.com/openshar، اطلع عليه في 2021/5/15.

141. مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال ،2012، مقال على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/465 ، أطلع عليه بتاريخ 2021/05/28.

142. مركز الجزيرة للدراسات ،مواجهات شمال مالي ،ونذر انفجار عنقودي في المنطقة ،2014 مقال على الرابط https://studies.aljazeera.net/a، تاريخ الاطلاع: 2021/05/15.

باللغة الفرنسية:

143. LAROUSSE Dictionnaire, disponible in : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais

الفهـــرس

الفهرس

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح أماكن تواجد الطوارق في الجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو وليبيا	96
02	خريطة توضح أماكن تواجد طوارق في شمال مالي (كيدال ، غاو وتومبكتو)	98
03	خريطة توضح اقليم الأزواد وأهم المدن فيه	100
04	خريطة توضح مناطق العمليات العسكرية الفرنسية ضد التنظيمات المسلحة في شمال مالي	125

الفهرس

فهرس الموضوعات:

الملخص بالعربية 01

الملخص بالانجليزية 02

قائمة المختصرات **07**

مقدمة.....**10**

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة الأقليات والحروب الاهلية.....**20**

المبحث الأول: ماهية الأقليات **21**

المطلب الأول: مفهوم الأقليات 21

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأقليات.....21

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأقليات.....22

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تصعيد مشكلة الأقليات.....27

المطلب الثالث: معايير تصنيف الأقليات.....32

الفرع الاول: المعيار الديني 32

الفرع الثاني: المعيار اللغوي 33

الفرع الثالث: المعيار القومي 33

الفرع الرابع: المعيار الاثني والعرقي 34

الفرع الخامس: المعيار العددي الكمي 35

المبحث الثاني: ماهية الحروب الأهلية **36**

الفهرس

المطلب الاول: تعريف الحروب الأهلية 36

المطلب الثاني: أسباب قيام الحروب الأهلية.....40

الفرع الاول: سياسة التمييز 40

الفرع الثاني: دور النظم السياسية ا5لحاكمة في تسييس التعددية المجتمعية 41

الفرع الثالث: التدخلات الخارجية 41

الفرع الرابع: عامل الجوار 42

الفرع الخامس: سلوك الأقليات وطموحات قياداتها 42

الفرع السادس: دور عامل التحديث 43

الفرع السابع: أزمة بناء الدولة الوطنية 43

المطلب الثالث: أنواع الحروب الأهلية.....45

الفرع الأول: حروب أهلية مرتبطة بتقسيم السلطة والثروة 45

الفرع الثاني: حروب أهلية مرتبطة بشبكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية 45

الفرع الثالث: حروب أهلية ترتبط بالإنتماءات الفرعية (عرقية وإثنية).....46

الفرع الرابع: حروب الإنفصال 46

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأقليات والحروب الأهلية.....47

المطلب الاول: المقاربة الإثنو–واقعية..... 47

الفرع الأول: الخوف والمسألة الإثنية 47

الفرع الثاني: المعضلة الأمنية 48

المطلب الثاني: المقاربة البنائية 49

الفهرس

الفرع الأول: فرضيات المقاربة البنائية 49

الفرع الثاني: عوامل باثولوجيا الهوية 50

المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية 52

الفرع الأول: مرتكزات الليبرالية وفرضياتها 52

الفرع الثاني: اقتراحات الليبرالية لحل النزاعات الداخلية 52

المطلب الرابع: المقاربة النشوئية 55

الفرع الأول: مرتكزات النشوئية ومنطلقاتها 55

الفرع الثاني: نقد المقاربة النشوئية.....56

المطلب الخامس: مقاربة التحديث 57

الفرع الاول: أثر التحديث على نمو المشاعر الإثنية 57

الفرع الثاني: التحديث والدفع نحو العنف 58

خلاصة الفصل الأول.....59

الفصل الثاني: أسباب وآليات تدويل الحروب الأهلية..... 59

المبحث الأول: الأقليات كدافع داخلي في تدويل الحروب الأهلية 60

المطلب الأول: الامتداد الاقليمي للأقليات 60

المطلب الثاني: استعانة الاقليات بأطراف خارجية 63

الفرع الأول: تعريف الأطراف الخارجية وأنواعها.....63

الفرع الثاني: أسباب استعانة الاقليات بالأطراف الخارجية 64

المطلب الثالث: النزعة الانفصالية للأقليات 66

الفهرس

الفرع الأول: تعريف الانفصالية 66

الفرع الثاني : العوامل المحفزة للانفصال 68

المبحث الثاني: توظيف الأقليات في تدويل الحروب الأهلية.....70

المطلب الاول: أسباب تدخل الدول في الحروب الأهلية.....70

المطلب الثاني: تدويل الحروب الاهلية وفق مقتضيات التدخل المنظماتي.....76

الفرع الأول: تدخل الامم المتحدة في الحروب الأهلية 76

الفرع الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات 81

المطلب الثالث: دور المنظمات الاقليمية في تدويل الحروب الأهلية.....88

الفرع الأول: دور الاتحاد الافريقي في تدويل الحروب الأهلية.....88

الفرع الثاني دور الاتحاد الاوروبي في تدويل الحروب الأهلية.....89

خلاصة الفصل الثاني..... 91

الفصل الثالث: الاقلية الطوارقية وتدويل الحرب الاهلية في اقليم الازواد بمالي..... 93

المبحث الأول: جذور وأسباب نزاع الطوارق في اقليم الازواد.....94

المطلب الاول: التعريف بأقلية الطوارق وامتداداتها الجيو إثنية.....94

الفرع الأول: التعريف بالطوارق.....94

الفرع الثاني: الامتدادات الجيو اثنية للطوارق.....97

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم الازواد وأسبابه.....101

الفرع الأول: خلفيات النزاع بين الطوارق في اقليم أزواد والدولة المركزية في مالي.....101

الفرع الثاني: مراحل تطور النزاع الطوارقي–المالي واسبابه.....102

الفهرس

المبحث الثاني: الدعم الخارجي لأقلية الطوارق في مالي.....110

المطلب الأول: دعم الأقليات الطوارقية في دول الجوار.....110

المطلب الثاني: دعم الدول الأجنبية 114

الفرع الأول: الدعم المغربي 115

الفرع الثاني: الدعم الاسرائيلي.....116

المطلب الثالث: دعم التنظيمات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل..... 117

الفرع الأول: دعم التنظيمات المسلحة والارهابية.....117

الفرع الثاني: دعم جماعات الجريمة المنظمة وتحالفها مع التنظيمات الارهابية.....120

المبحث الثالث: تدويل الحرب الأهلية في مالي 121

المطلب الأول: الدعم الفرنسي للحكومة المركزية في مالي وتدخلها العسكري.....121

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية الاقليمية في تدويل الحرب الأهلية في مالي.....128

الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة.....128

الفرع الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الايكواس.....133

الفرع الثالث: دور الاتحاد الإفريقي في النزاع بإقليم أزواد.....136

خلاصة الفصل الثالث.....138

الخاتمة.....141

قائمة المراجع.....148

فهرس الخرائط.....163

فهرس الموضوعات.....164